

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في نظريات الكميات المطبقة

قياس الفقر ومكافحته (دراسة حالة الجزائر)

تحت إشراف الدكتور:

أ. د. دبربال عبد القادر

من إعداد الباحثة:

بن دراوة نادية

لجنة المناقشة:

- | | | | |
|---------|-------------------------|----------------------|--------------|
| الرئيس | • بولنوار بشير | أستاذ محاضر | جامعة وهران |
| المقرر | • دبربال عبد القادر | أستاذ التعليم العالي | جامعة وهران |
| الممتحن | • بوكعبار بوجلال | أستاذ محاضر | جامعة وهران |
| الممتحن | • مليكي سمير بهاء الدين | أستاذ محاضر | جامعة تلمسان |

السنة الجامعية: 2008 – 2009

الفهرس

فهرس المحتويات

01 المقدمة العامة..... -

الباب الأول : دراسة نظرية حول الفقر

الفصل الأول: أدبيات الفقر

07..... أولاً: مفاهيم عامة حول الفقر.....

08..... 1- تعريف الفقر.....

12..... 2- مفهوم الفقر من ناحية الجنسين.....

15..... 3- الأسس الفلسفية لمفهوم الفقر.....

17..... ثانياً: أبعاد الفقر.....

18..... 1- الأبعاد الإجتماعية والسياسية للفقر.....

21..... 2- الأبعاد الإقتصادية للفقر.....

24..... 3- العلاقة بين الفقر واللامساواة.....

27..... ثالثاً: مجالات الفقر.....

27..... 1- فقر الأطفال.....

28..... 2- فقر اليد العاملة.....

31..... رابعاً: النظريات الإقتصادية للفقر.....

35..... 1- المدرسة التقليدية.....

37..... 2- مدرسة الحاجيات.....

38..... 3- مدرسة الإمكانيات.....

43..... خامساً: الفقر في منظور التنمية البشرية.....

46..... * خاتمة الفصل.....

الفصل الثاني: مؤشرات قياس الفقر في الأدبيات

49..... أولاً: مقاربات قياس الفقر.....

49..... 1- عن طريق الدخل.....

51..... 2- مقارنة ظروف العيش.....

51..... 3- المقاربات الذاتية.....

52..... ثانياً: مفهوم خط الفقر.....

54..... 1- خط الفقر المتفق عليه.....

54..... 2- خط الفقر الذاتي.....

55..... 3- خط الفقر النسبي والمطلق.....

70	ثالثا: مؤشرات قياس الفقر
70	1- مؤشر الفقر النقدي
70	2- مؤشرات التفاوت
70	3- المؤشرات المركبة
94	* خاتمة الفصل

الياب الثاني : دراسة تطبيقية حول الفقر

الفصل الثالث: تحليل الفقر

98	أولا: مفهوم الفقر في الجزائر
98	1- مفهوم الفقر في الجزائر
98	2- مؤشرات الفقر في الجزائر
99	3- أبعاد الفقر في الجزائر
108	ثانيا: أسباب الفقر في الجزائر
108	1- الأسباب الداخلية
110	2- الأسباب الخارجية
112	3- الأسباب الإقليمية
112	4- الأسباب الهيكلية طويلة المدى
114	ثالثا: خصائص الفقر في الجزائر
114	1- فجوة الفقر وشدته
117	2- الحضر والريف
118	3- حجم الأسر والفقر
123	4- الأمية والفقر
125	رابعا: آثار الفقر في الجزائر
125	1- الآثار الاجتماعية
126	2- الآثار الاقتصادية
127	4- الآثار السياسية
128	* خاتمة الفصل

الفصل الرابع: مكافحة الفقر في الجزائر

131	أولا: سياسات تقليص الفقر في الجزائر
131	1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
133	2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي
134	ثانيا: البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية
134	1- محتوى البرنامج
134	2- تطور مؤشرات استخدامه

- ثالثا: دعم المداخل والتشغيل
- 1- الإعانات والدعم الإجتماعي
- أ- برنامج المنح الجزافية
- ب- برنامج نشاطات ذات المنفعة العامة
- ج- برنامج دعم الشبكة الإجتماعية
- د- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستهلاك المكثف لليد العاملة
- 2- برامج التشغيل
- أ- عقود ما قبل التشغيل
- ب- برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية
- ج- القرض المصغر
- د- جهاز الدعم لخلق مؤسسات صغرى
- هـ- جهاز صندوق الضمان عن البطالة
- رابعا: سياسات النشاطات الإجتماعية (التضامن الوطني)
- 1- التضامن الوطني
- 2- دور الزكاة والأوقاف في مكافحة الفقر
- خامسا: الإستراتيجيات لتقليل من الفقر والإقصاء في الجزائر
- 1- المحاور الأربعة عشرة الإستراتيجية
- 2- البرامج الخمس الوطنية
- سادسا: التقدم في تحقيق أهداف الألفية في الجزائر
- 1- في مجال التعليم
- 2- في مجال الصحة
- 3- في مجال البيئة
- آثار برامج الدعم على الفقر في الجزائر
- * خاتمة الفصل

الدراسة القياسية : محاولة تطبيق مؤشر لتحديد الفقر في الجزائر

- 1- منهجية تحصيل المعلومات
- 2- إيجابيات وسلبيات التحري
- 3- حدود التحقيقات باعتماد أسلوب التحري
- 4- تقنيات إعداد العينة
- أ- طريقة العينات الاتفاقية
- ب- طريقة العينات
- 5- الاستجواب
- أ- هيكل الاستجواب
- ب- تحضير الاستمارة
- 6- أنواع الاستجواب
- أ- الاستجواب المباشر (في مكان إقامة المستجوب)
- ب- الاستجواب في الشارع
- ج- الاستجواب عن طريق الهاتف

د- الاستجواب بالمراسلة.....

7- حجم العينة.....

8- التحليل.....

161 فرع 1 : ميزانية التحاليل الإحصائية.....

161 أ - منابع التزويد بالماء الشروب.....

163 ب - نوعية الوقود المستعمل في المطابخ.....

164 ت- صرف المياه القذرة.....

166 ث- طبيعة العائدات المحصل عليها.....

167 ج- إمكانية الإذخار.....

168 ح- بيان الأيام الصعبة.....

169 خ- اشتراكات في مداخل البيوت (العائلات).....

170 د- نوع رب البيت.....

172 ذ- التجهيزات.....

174 ر- مستوى التعليم لرب البيت: (ذكر/أنثى).....

176 ز- نوعية البيوت.....

177 س- الحالة الصحية لرب البيت: (ذكر، أنثى).....

178 ش- رضى رب البيت: (ذكر، أنثى).....

178 1- رضى رب البيت إتجاه النظام التعليمي.....

179 2- الرضى إتجاه الخدمات الصحية.....

181 3- الرضى اتجاه سياسة المساعدة الاجتماعية.....

182 ص- سلم الفقر.....

183 - طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP.....

183 - النتائج.....

191 * الخاتمة.....

193 - الخاتمة العامة.....

201 - الفهرس.....

201 - المراجع.....

201 - الملاحق.....

المقدمة العامة

لقد جري تناول الفقر من حيث أنه ظاهرة اقتصادية واجتماعية قضية عادية مألوفة وموجودة في جميع المجتمعات وفي جميع العصور، ولقد توسع الإهتمام بهذه الظاهرة من المجال الإقتصادي والإجتماعية في مجتمع معين إلى مجال العلاقات الدولية.

تعتبر ظاهرة الفقر العلامة المميزة للعديد من المجتمعات في العالم، هذه الظاهرة التي أصبحت الهيئات العمومية والباحثون والمنظمات الدولية يعطونها أهمية قصوى في دراساتهم وتقاريرهم المختلفة، فكما جاء في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2000-2001 أنه من بين سكان العالم البالغ عددهم 6 ملايين نسمة هناك 2.8 مليار نسمة أي ما يقارب النصف يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وهناك 1.2 مليار نسمة أي ما يقارب الخمس من سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

كما يعاني أكثر من نصف عدد الأطفال من سوء التغذية، ورغم أن أحوال البشر قد تحسنت خلال القرن العشرين فان توزيع المكاسب العالمية لا يزال غير متكافئ إذ يزيد متوسط الدخل في الدول العشرين الأكثر ثراء عن المتوسط في الدول العشرين الأكثر فقرا على مستوى العالم بمقدار 37 ضعفا، و70% ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وتزداد الأحوال سوءا في دول الاتحاد السوفياتي السابق مما لفت انتباه البنك الدولي الذي حدد للمجموعة الدولية 8 أهداف تنمية يجب الوصول إليها بمطلع 2015، هاته الأهداف اعتبرت كنموذج طموح في مكافحة الفقر يسعى إليه المجتمع الدولي.

وتشير تقديرات وتقييمات البنك الدولي، أنه في حالة تغير الظواهر الحالية تغيرا جذريا فانه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها والمتمثلة في تخفيض نصف عدد الفقراء بمطلع 2015، ومما يزيد من صعوبة المهمة هو بطء تطور معدلات النمو الاقتصادي وسرعة تطور نمو السكان، فينتظر زيادة في عدد السكان بمليار نسمة خلال الثلاثون سنة المقبلة، ومعظمهم من دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق صيرورة التنمية في هاته الدول، ومن هذا المنطلق جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت والتي ستعقد ستشير حتما إشكالية الاتفاق على تخفيف الفقر، تصريحات كوبنهاغن في 1995 على اثر القمة العالمية للتنمية أبدت اهتمامها بضرورة القضاء على الفقر لتحقيق النمو الاجتماعي في العالم، منظمة المساعدة على التنمية سنة 1996 أكدت على تكثيف الجهود الجماعية للقضاء على مشكل الفقر، مؤتمر كولون 1999 اقترح تخفيض مديونية الدول الفقيرة بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

وهكذا أصبحت مكافحة الفقر الشغل الشاغل للبرامج الدولية، وباتت تلعب دور أساسي في إعداد السياسات التنموية للدول السائرة في طريق النمو، إلا أن أول ما يواجهه الباحث في دراسته للفقر هو غموض مفهوم الفقر بالدرجة الأولى نظراً لتداخل عدة إبعاد وعدة عوامل في شرحه ولعل الأدبيات الهائلة في هذا الميدان تدل على ذلك:الفقر المطلق، الفقر النسبي، الفقر الذاتي، الفقر الموضوعي، فقر الإمكانيات، فقر الدخل...، يضاف إلى هذا من

جهة أخرى نقص المعطيات الإحصائية وغياب الأنظمة المعلوما
يعقد عملية اتخاذ وإعداد الاستراتيجيات المكافحة للفقير .

فحص إفريقيا من الإستثمارات الأجنبية لازالت ضئيلة وكذا حصتها من التجارة الخارجية، الأمر الذي جعل
هوة الدخل تتسع بينها وبين الدول المتطورة، ليصبح أكثر من 300 مليون إفريقي يعيش تحت خط الفقر المدقع.
مما جعل الأمم المتحدة تجعل من الفترة الممتدة 1996-2006 فترة مخصصة للقضاء على الفقر، وأصبحت كل
الجهود تنصب حول فهم الفقر، قياس الفقر، ليتسنى فيما بعد القضاء عليه.
الجزائر من بين الدول التي إهتمت لهذا المشكل، بعدما عرف الفقر انتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة وراح يهدد
حتى أولئك الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى، مما يدل على أن الجزائر غير بعيدة عن حركة الإفطار التي تزحف على
دول العالم الثالث.

وقد ظهر الفقر في الجزائر بصفة رسمية لأول مرة في التقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس
الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 1999، ومنذ هذا التاريخ أصبحت كلمة الفقر تتداول في الخطابات السياسية في
الجزائر، مثيرة بذلك انتباه كل الوسائل السمعية والبصرية المحلية والدولية ورجال السياسة وآخذي القرار والباحثين.

إن انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، كان له انعكاسات
سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري خاصة بعد
تحرير أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وكانت النتيجة انخفاض كبير في مستوى المعيشي للجزائريين
وارتفاع معدل البطالة من 20% سنة 1982 إلى 30% سنة 2002 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

زيادة على ذلك فقد سجلت الجزائر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي فقدان 217000 منصب عمل خلال
سنة 2000، بالمقابل سجل خلق سوى 133000 منصب جديد للشغل، مع العلم إن الطلب الجديد السنوي يفوق
250000 منصب عمل مما جعل معدل البطالة يعرف ارتفاعا مستمرا، بعبارة أخرى فقد رجعت الجزائر الى ما كان
عليه الأمر سنة 1960 رغم أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى أكثر من 55 مليار دولار .

وما زاد الأمر تعقيدا من الناحية العلمية والتحليلية هو النقص الكبير للدراسات والإحصائيات أن لم نقل الانعدام
الكلي للمعطيات حول الفقر في الجزائر، فالمسوحات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات حول الاستهلاك العائلي
والمستوى المعيشي للعائلات الجزائرية غير كافية لاقتصاد مثل اقتصاد الجزائر الذي عرف عدة تحولات وعدة تغيرات.

إلا أنه في السنوات الأخيرة، أعيد الاهتمام بالفقر دراسة وتحليلا، بهدف إدراك مفهوم الفقر وقياسه واقتراح
السياسات الناجعة لمكافحته .

ونظرا لأهمية الموضوع تحاول هذه الدراسة الاجابة على الإشكالية الرئيسية التالية " كيف يمكن لنا مكافحة الفقر
والتقليل منه بعد إدراك مفهومه وخصوصياته وكذا معرفة كيفية قياسه؟

ومجموعة من الأسئلة الفرعية الاخرى والمتمثلة في:

- ماهية الفقر؟

- ما هي طرق ومؤشرات قياس الفقر؟

- ما هي أسباب وخصائص الفقر في الجزائر؟

- ما هي آثار الفقر في الجزائر؟

- كيف يمكننا مكافحة الفقر في الجزائر؟

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

1- ليس للفقر تعريف واحد ، بل له تعريفات ناتجة عن خاصية تعدد أبعاده وكثرة جوانبه

2- القياس النقدي للفقر، رغم عدم كفايته إلا أنه يبقى القياس الأكثر استعمالا لتكميم الفقر.

3- الفقر يختلف من بلد لآخر ، ومن منطقة لأخرى ، وبمس فئات بشدة أكثر من فئات أخرى يتعرض

للريف أكثر من الحضر ، النساء أكثر من الرجال، البطالين أكثر من الإجراء.

4- النمو الإقتصادي لا يكفي في حد ذاته لمكافحة الفقر.

5- ومن هذا المنطلق ارتأينا أن يكون عملنا مقسم إلى جانبين، الجانب النظري المكون من أربعة فصول،

الفصل الأول المعنون بـ ماهية الفقر، والمتضمن الجانب النظري لهذه الظاهرة وهذا ما يدفعنا في البداية إلى

إعطاء مفهوم إقتصادي للفقر، لنذكر فيما بعد أهم المدارس الفكرية الكبرى، لنختتم هذا الفصل بإعطاء

تعريف متعدد الأبعاد لظاهرة الفقر.

في الفصل الثاني سنقوم بدراسة قياس الفقر، ونحاول ذكر مختلف مقاربات قياس الفقر مع التوضيح بنوع من

التفصيل حل المؤشرات والأرقام القياسية المستعملة للفقر.

أما الفصل الثالث سنتطرق إلى تحليل الفقر (كدراسة لبعض الدول العربية) والجزائر بصفة خاصة، ذلك أن هذا

الأخير لا يمكن فهمه إلا بوضعه في الاطار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والإقليمي الذي تطور بداخله، لنحاول

فيما بعد ذكر مختلف الخصائص السوسولوجية والإقتصادية لهذه الظاهرة.

ومن منطلق أن معرفة الأسباب تعتبر خطوة لا بد منها في إعداد الاستراتيجيات لمكافحة الفقر وسنحاول في هذا

الفصل معرفة أسباب الفقر في الجزائر وخصائصها وأثارها. أما في الفصل الرابع سنتطرق إلى مكافحة الفقر وعرض

مختلف سياسات مكافحته على المستوى الدولي أولا ثم على المستوى الوطني ثانيا. ثم يأتي الجانب الثاني كإطار تطبيقي

الذي من خلاله سنحاول تطبيق مؤشر لتحديد الفقر في الجزائر (كدراسة حالة).

لنختتم عملنا في الأخير بخاتمة ستكون بمثابة استنتاجات وحوصلة لما سنصل إليه من خلال هذا العمل.

الباب الأول :

دراسة نظرية حول الفقر

الفصل الأول: أدبيات الفقه

إن دراسة الفقر تستوجب في البداية معرفة مفهوم الفقر وتحديده، حتى يتسنى للدارس قياسه فيما بعد، ومعرفة الفقراء وخصائصهم وهذا ما يساعد حتما في وضع الاستراتيجيات والسياسات المكافحة للفقر بصفة فعالة.

في هذا الفصل، سنحاول عرض الإطار النظري لهذه الظاهرة، وهذا ما يدفعنا في البداية الى إعطاء قراءة اقتصادية للفقر ذاكرين فيما بعد بعض الاعتبارات الأساسية والأبعاد الفلسفية لمختلف تعريفات ومقاربات الفقر.

كل مقارنة وكل بعد للفقر يحمل تعريفات خاصة به إلا أن تعدد هذه التعريفات والأبعاد لم تمنع من حصرها في إطار معين الذي يحوي ثلاث مدارس كبرى، هذه المدارس بأفكارها ستكون محل مناقشة.

سنحاول إعطاء تعريف عام للفقر الذي من شأنه أن يأخذ جميع أبعاد الظاهرة بعين الاعتبار.

أولاً: مفاهيم عامة حول الفقر:

1- تعريف الفقر: إن المعاني التي يدل عليها الفقر لغة تتلخص في النقص و الحاجة، فالفقير إلى الشيء لا يكون فقير إليه إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماماً أو لوجوده دون الحاجة، و المعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيره هو نقص المال الذي يمكن من تحقيق الحاجات من مأكّل و ملبس و مسكن... إلخ.

ولما كان الفقر من المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية الرئيسية التي تعاني منها الكثير من الدول، و الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه متعددة و مختلفة. إذ لا يزال الاجتهاد و الحوار يأخذ أبعادا في تحديد مفهوم الفقر و أسبابه و تشخيص ظواهره، و طرق قياسه و سبل تخطيطه.

و من خلال قراءات حول تحديد مفهوم الفقر يمكن الإحاطة بأهم التعاريف المتداولة: إذ عرفه Fields : " إن الفقر هو عدم قدرة الفرد أو العائلة الحصول على موارد ضرورية لإرضاء الحاجات الأساسية" و يذكر Lipton: " أنه يكون الفرد فقيرا إذا كان لا يقدر أن يحصل على الموارد الاقتصادية بالقدر الكافي، و من الواضح أيضا أن الفقر لا يمكن إعتبره كمشكل مالي فقط، لكن ما يمس كل جوانب الحياة الإجتماعية، خاصة الشروط البيئية للصحة و التعليم" أما M, Ravailon : " يعتبر أن الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع ما، عندما لا يصل الفرد فيه أو عدة أفراد إلى مستوى الرفاهية، المعتر كأدنى حد قريب من معايير هذا المجتمع" و عرفه Michel Mollat: "الفقر هو الشخص الذي يكون بصفة دائمة أو مؤقتة في وضعية الضعف، التبعية، الإذلال، الحرمان من أبسط وسائل العيش: المال، العلاقات، السلطة، الكفاءات التقنية، القدرات الثقافية، الحرية و الشرف و الكرامة الفردية، يعيش اليوم تلوى الأخر دون أي فرص للنهوض لو لم يتحصل على مساعدة الغير" و يضيف M.Karailon " بأن الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع معين إذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا بعد إلى مستوى أدنى و مقبول من الرفاهية الاقتصادية على حسب مقاييس هذا المجتمع".

و عرف مجلس الصحة و الرفاهية Québec الفقر على أنه:

" ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يعرف فقط على أ

الاجتماعية: التعليم غير الكامل، ضعف التحضير لسوق العمل، سوء التغذية بالإضافة إلى نقص الثقة بالنفس و الإقصاء الاجتماعي و غياب الشبكات التعاونية"¹

كما يعرفه المجلس الأعلى للتعليم Québec:

" الفقر هو ظاهرة اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، فمن الناحية الاقتصادية تتمثل في الحرمان من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة: كالغذاء، المسكن، اللباس و من الناحية الاجتماعية تتمثل في غياب المراقبة على المؤسسات الحكومية و الإقصاء الاجتماعي.

ومن الناحية الثقافية تتمثل في الطبقية و التبعية و الحرمان إذن الفقر ليس فقط الحرمان من الحاجات المادية (الغذاء، المسكن و اللباس) و الثقافية (التسلية، التثقيف و الاتصالات) لكن أيضا غياب المراقبة و السلطة الاجتماعية"²

الحائز على جائزة نوبل سنة 1988 Amartya Sen :

" أوضح بمثال حيث اعتبر أن هناك فردين الأول والثاني حيث الأول لديه دخل أقل من الثاني لكن الثاني لديه مشكل الكلي و يحتاج إلى غسيل كلوي و الذي يكلف الكثير، من هو الفقير هنا؟ الفرد الأول لأن دخله أقل أم الثاني لأن مجمل قدراته محدودة.

فالفرق هنا ليس مسألة انخفاض مستوى الرفاهية لكن عدم القدرة على عيش هذه الرفاهية" و من المظاهر الهامة لتطور مفهوم الفقر في العصر الحديث، الانتقال من الحاجة إلى الشيء الغائب الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة. و هذا التحول الدلالي الهام يبين بأن غياب القدرة لا يعني بالضرورة غياب الإرادة.

و يذكر البنك العالمي خاصية الفقراء إذ يصفهم على أنهم: " أفراد لا يتمتعون بالحرية الكاملة للعيش في الرفاهية، فهم لا يستطيعون الحصول على الغذاء، السكن، التعليم و الصحة، و ليس لهم أي فرصة أو إمكانية التقدم و النمو بالإضافة إلى أنهم معرضون للمرض و للأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية، و أخيرا فهم مهمشين من طرف مؤسسات الدولة و المجتمع و ليس لهم أي تأثير في إتخاذ القرارات التي تمسهم، كل هذه المعوقات تبين كل بعد من أبعاد الفقر"³

في باب محاربة الفقر في تقرير التنمية العالمية لسنة ألفين وألفين وواحد.

" يتمثل الفقر إلى حد كبير في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم و التغذية، و ضعف الحالة الصحية، و قصور التدريب، أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة

¹ Profil de la pauvreté en Abiti Temiscoinque, Décembre 2004, P23

² Idem, P12

³ Rapport sur le développement dans le monde 2000, combattre la pauvreté ; Abrégé, Banque Mondiale 2000.

لدى الشخص الجزء الأوفى. كما أن الفقر يتمثل أيضا

الصدمة الاقتصادية المفاجئة الواسعة المدى، أو حتى الصدمات الفردية، كان يفقد العامل البسيط قدرته على كسب قوت يومه، كذلك يعتبر الفقر إنعدام القدرة على تغيير القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على استمرار حالة الضعف أمام الصدمات. و لا يزال انخفاض الدخل أو الإنفاق، يرتبط في الغالب إرتباطا وثيقا بهذه الخصائص، و من تم فهو يعتبر معيارا سليما لتحديد طبيعة الفقر ومداه.

و تركز الورقة على أن الفقر يمكن تعريفه بوصفه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية و البشرية. و تشمل الأصول الاقتصادية و المادية: الأرض و الماشية و السكن و المهارات و الصحة الجيدة و العمل و غيرها من العناصر المادية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل و الإنتاج سواء في الحاضر أو المستقبل، أما الركائز البشرية فتشمل المهارات و المواهب " 4

إذن الفقر شكل من أشكال الإقصاء و التهميش و مس بكرامة الإنسان، و من تم فهو انتهاك لحق جوهرى من حقوق الإنسان ينجر عنه انتهاك لعديد من الحقوق المتفرعة، منها الحق في الشغل و الدخل المناسب و العيش الكريم و الضمان الاجتماعى و الصحة ... الخ. و هي حقوق اقتصادية و اجتماعية أساسية.

و عرفته لجنة المساعدة للتنمية: " مفهوم الفقر ينطوي على عدة أشكال من الحرمان، بصفة عامة هو عدم القدرة للوصول إلى معايير الرفاهية على المستوى الاقتصادى و الاجتماعى و أيضا على مستويات أخرى " 5

أما الفقر المطلق و الفقر النسبي المطلق يرتبط بما يسمى ب "الحيوية" هذه الأخيرة تعرف على أنها مجموعة من القوى التي تقاوم الموت، الحد الأدنى الحيوى يتناسب مع مبلغ معين من الموارد الضرورية لتفادي الموت 6 ولايجاد قيمة الفقر المطلق نأخذ بعين الاعتبار أولا الدخل الضرورى لشراء الحد الأدنى من المواد الغذائية الأساسية للحياة اليومية (التي تناسب حسب معايير FAO 2400 حريرة بالنسبة للفقر و 1800 حريرة للفقر المدقع) لنضيف بعد ذلك الدخل الضرورى لشراء المواد الاستهلاكية الأساسية الأخرى (المسكن، اللباس، النقل، الماء، الطاقة..).

⁴ هبة الليثي " سياسات مكافحة الفقر و عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى في المنطقة العربية "، 2001، ص 10.

⁵ Les lignes directrices du CAD, La rédaction de la pauvreté, p41, 2001

⁶ Jean.Sarab Marinnesse " مرجع مذكور سابقا " p1

الفقر النسبي يحدد بواسطة نسبة معينة من المجتمع

سبيل المثال : هناك 20% من أفراد المجتمع (أو العائلات) الأقل غنى أولئك الذين لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط أو الوسيط⁷.

على حسب هذا التعريف فإن الفقر المطلق يعبر عن مستوى معيشي أدنى متشابه بالنسبة لكل زمان ومكان، بينما الفقر النسبي فيعبر عن مستوى معيشي عادي وجاري، يختلف باختلاف الزمان والمكان.

* **المقارنة:** تعتبر التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي أساس الجدال القائم بين الاقتصاديين حول الفقر - حسب التعريف المقدم سابقا- نستطيع أن نلخص التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي في نقطتين:

- الاختلاف في درجة المستوى المعيشي (أدنى-جاري)

- الاختلاف في طبيعة الفقر (غير متغير - متغير).

ولتوضيح المقارنة أكثر فأكثر، لا بد من ذكر النقاط التالية :

- مفهوم الفقر النسبي قد يقودنا إلى الخلط بين الفقر والتعاون أو اللامساواة، إلا أن الأمر غير صحيح حسب العديد من الاقتصاديين، فالفقر قد يصحب معه التفاوت إلا أن العكس ليس بالضروري صحيح، فقد يكون هناك مجتمع يتميز بتفاوتات اقتصادية واجتماعية عميقة بدون أن يكون هناك فقر.

- مفهوم الفقر المطلق يرجع أساسا إلى الحد الأدنى الغذائي البيولوجي والفيزيولوجي، وفي هذا الإطار نجد التعبير بالحريرات أفضل تعبير للفقر المطلق " في بداية الستينات اللجنة الهندية للتخطيط حددت مستوى 2250 حريرة في اليوم و بالنسبة لكل شخص كحد أدنى في المناطق الريفية، دراسة أخرى في الباكستان حول الفقر حددت هذا المستوى بـ 2150 حريرة، هذا المستوى حدد بـ 2122 في البنغلاداش، في دراسته للفقر في أمريكا اللاتينية Altimir إقترح أن يكون الحد الأدنى المعبر عنه بالحريرات خصوصي حسب السن، الجنس، نوعية النشاط المهني، وضعية الصحة ولا يمكن أن يكون موحدًا ومطلقًا"⁸.

لكن وبما أن الأشخاص لا يستهلكون مباشرة الحريرات وإنما يستهلكون المنتوجات الغذائية التي تحوي الحريرات، وهذه المنتوجات هي كيفية مع المحيط الثقافي المتواجدة فيه في المجتمع، في هذا الإطار يظهر الفقر المطلق على أنه نسبي.

في الواقع، الفقر المطلق هو مفهوم سياسي يسمح للسلطات بالتدخل من تقديمه بخط فقر المطلق على أساسه تتدخل الدولة باستراتيجياتها المكافحة للفقر.

⁷Ibid. P01

⁸ Serg.Milano Op.cit P47

ولللخروج من هذا النقاش. نستطيع القول أن كلا

يستعمل في الدول النامية الضعيفة الدخل الساعية قدما نحو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان، بينما قياس الفقر النسبي يستعمل في الدول المتقدمة العالية الدخل أين يكون الأمن الغذائي شبه مضمون ومحقق، والتي تتوفر على شبكات الضمان الاجتماعي القادرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للمجتمع.

فالفقر في هذه الدول يقوم أساسا على المقارنة بين الأفراد .

بالإضافة إلى ما سبق، فإن قياس الفقر المطلق يكون مفيدا في فترات الأزمة الاقتصادية، لأنه يسمح بمتابعة عدد الأشخاص الذين يتأثرون ويسقطون تحت عتبة الفقر، في حين إن قياس الفقر النسبي يكون مفيدا في فترات النمو، لأنه يسمح بتقييم المتروكين على الحساب الناتجين عن ميكانزمات النمو.

2- مفهوم الفقر من منظور الجنسين: أول الدراسات في مجال التنمية حول الجنس على حسب الترتيب الزمني رجعت إلى باحثات يعملن مع هيئات مؤقتة في معاهد علمية و جامعات (65-70) و كانت الدراسة تحت عنوان "المرأة و التنمية". وقد لقيت هذه الدراسات تشجيع من طرف المؤسسات الدولية الكبرى:

(UNICEF-FAQ-BM) وقد حاولت هذه المجموعة إدماج المرأة في المجتمع و إيجاد الطرق لإمكانية استفادة المرأة من التنمية.

وفي نهاية السبعينات لقي الموضوع قبول من طرف الجامعات البريطانية و الأمريكية وفي العالم الثالث (الهند- أمريكا اللاتينية)، و هذا لأن البحوث "المرأة و التنمية" هي من جهة أخرى وصف لوضعية المرأة في العالم الثالث في وسط اجتماعي قروي.⁹

- على خط البحوث ظهرت مقارنة محتواها أن المرأة هي جزء مؤثر في المجتمع و التنمية و ليست فقط أجزاء تابعة للرجل و كانت الدراسة تحت عنوان "النساء في التنمية" من طرف:

United States Agency for International Development (USAID)

سنة 1973 كان شعار هذه المدرسة وضع النساء في صلب المشاريع الاقتصادية الوطنية (زيادة مشاركة المرأة في اقتصاد السوق و أنشطة المشاريع) بشكل يسمح بتشجيع وضعية النساء و آلية التنمية.¹⁰

فتحت الأمم المتحدة عشيرة من أجل المرأة سنة 1976، ليصبح مفهوم الجنس ظاهرة متداولة في المؤتمرات الدولية، و أصبحت قضية المساواة بين الرجل و المرأة هدف الدراسة و البحث.

⁹ يوم المرأة العالمي 2003 المساواة بين الجنسين و الأهداف الانسانية للألفية

¹⁰ Isabelle Jacquet, Développement au masculin/ Féminin, Le genre outil d'un nouveau concept, édition l'Harmattan, Juin 1995 Page 27/28

و من خلال العديد من المؤتمرات العالمية، وضعت اتح

هموم المرأة و مشكلاتها في خطة سياستها، بل أهما في بعض الاحيان احدثت تغيرات في الطريقة التي يتم بها تفهم القضايا الكبيرة للتنمية الاجتماعية.

و بالتالي أصبحت رؤية الفقر من منظور الجنسين بعد من أبعاد الفقر، و أصبحت الدراسات تقوم على البحث في سؤال الأكثر أهمية وهو كيف يتزلق الرجال و النساء عن طريقة آليات اجتماعية و مؤسساتية إلى منحدر الفقر و يظلون على هذا الوضع.

و يعد مفهوم تأنيث الفقر هو مفهوما حديثا في الأدبيات و خاصة في الدول النامية. فهو يدل على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية و تهميش دورها اجتماعيا و سياسيا في المجتمع، و حصر حركتها في ظل الرجل كتابع له في كل المجالات الاجتماعية و حرمانها من كسب القوت و إيقاعها تابعا للرجل اقتصاديا و تجاهل دورها التربوي و إثبات دورها الحقيقي في تنشئة الأجيال و وضعها في الهامش دائما و إزالة المهام التي تتطلب منها مشاركة فعالة، و حبسها في بوتقة الرجل و بالتالي حرمانها من ممارسة مهامها الوطنية و السياسية و مشاركتها في السلطة بحجج واهية كل هذه الأمور مجتمعة و غيرها من الأذى النفسي و الأخلاقي الملحق بها.

و انبثق مفهوم "تأنيث الفقر" من الاتجاه العام الملاحظ نحو تدهور الظروف المعيشية للمرأة و ارتفاع نسبة الأسر التي تكون ربة الأسرة فيها امرأة تعول أطفالا، و فسرت هذه الاتجاهات بعوامل اقتصادية، و لا سيما برامج التكيف الهيكلي، و عوامل أخرى بيئية و ديمغرافية.

و كثيرا ما تحرم المرأة التي تعيش في فقر من الحصول على الموارد الحيوية مثل الائتمانات و الأراضي و الميراث، و كثيرا ما لا يقدر ما تقوم به من عمل و لا تكافأ عليه. و لا تولى الأولوية لاحتياجاتها الصحية. و التغذية، و يعوزها الحصول على كفاية من التعليم و خدمات الدعم، و لا يتعدى اشتراكها اتخاذ القرارات في بيتها و مجتمعها المحلي كحد أدنى.

بل و يزداد التحايل على المرأة تبعا لدرجة الفقر و عندما تحصر المرأة في دائرة الفقر تصبح ضعفا بسبب التفاوت في الحصول على الموارد الإنتاجية و التحكم في العمل الذي تؤديه و الدخل الذي تحصل عليه.

و ثمة قضية تصور بوضوح كيف تفاقمت ظاهرة عدم مساواة المرأة و من الفقر الذي تعانیه، إذ يفتقر مليون نسمة أي حوالي سدس سكان العالم إلى الحصول على المياه الصالحة للشرب، و يفتقر 2.4 مليون نسمة أو 40% من سكان العالم إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، لذلك يمضي الفقراء- و بخاصة النساء و الفتيات- جانبا كثيرا من الوقت في البحث عنها.

و يشهد كل يوم وفاة 6000 طفل نتيجة الأمراض المتصلة باستعمال المياه غير المأمونة و تردى
الصرف الصحي و النظافة الصحية. و تسبب هذه الأحوال في حوالي 80% من جميع الأمراض في
العالم النامي، و تغلب معاناة النساء و البنات أكثر من غيرهن نتيجة عدم توافر المرافق الصحية.
إن دور المرأة في التنمية فيه الكثير من الجدل حول الترويج لتمكين المرأة من الالتحاق بالمستوى
المعيشي المطلوب نوقش في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الذي تفيد المادة الأولى منه " كل إنسان
يولد حرا متساو في الكرامة و الحقوق "

لا يوجد للرجال حق أكثر من النساء في الادعاء بإنسانيتهم، لا أحد يعلو على الآخر و الاختلاف
بين الجنسين - ككل الاختلافات - لا يسلب المرتبة، و لا الالتزام بالمساواة يخلق بالضرورة خلافا
اجتماعيا، و لكنها على "التطلع نحو مجتمع لا يعاني فيها الرجال أو النساء من الفقر، و أن يكون
الطرفان قادران على العيش بحياة مليئة بالإنجاز".

الأهداف الإنمائية للألفية - تشجيع تعزيز المساواة بين الجنسين - و تمكين المرأة - و تدرك الحاجة
لمعادلة عادلة بين الجنسين بينما تؤكد على حقيقة عبر العالم بأن (حصة) المرأة (ما هو مخصص لها/ أو
مسموح لها في مجتمعها) في أغلب الأحيان: أقل حرية، أقل خيارا، أقل تعليما، أقل صحة، أقل متزلة،
أقل رأس مال، أقل نفوذا و فوق ذلك أقل صوتا و بدون صوت على مسرح الحياة السياسية و كيف
يمكن للمرأة تتحدث عن اضطهادها، و بدون أذن صاغية، كيف لها أن تهزم الإجحاف الثقافي و
الدين، و الاجتماعي المزروع ضدها.

و كما أكد السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في حديث له بمناسبة يوم المرأة العالمي العام
الماضي " دراسة بعد دراسة بينت أنه لا يوجد إستراتيجية تنموية لا تلعب فيها المرأة دورا مركزيا" ولقد
أثبتت تجارب العديد من المؤتمرات العالمية مجموعة من الأهداف و السياسات والآليات على المستويات
الوطنية و الإقليمية و الدولية للحد من الفقر بين النساء بهدف القضاء على الفقر و العمل على إزالة
أسبابه و تخفيف آثاره على المرأة في إطار التنمية الشاملة و القائمة على مبادئ منها الاعتماد على
الذات و خاصة النساء المعيلات للأسر.

كما تقدم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان خطورة في الطريق الصحيح عندما أوضح أن حقوق المرأة
كحقوق الإنسان و أن حقوق الإنسان يجب أن تكون شاملة و مستقلة و غير مرتبطة بنوع الجنس.
و أكد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة سنة 1995 على أهمية مكافحة الفقر و إدراك أن الفقر ظاهرة
متعددة الأبعاد ذات جذور محلية و دولية، و أن تحليل الظاهرة لا يجب أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات
الاجتماعية أيضا و خاصة الاجتماعية حسب النوع، و محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية و

التعليمية ، و نظم المساعدات الاجتماعية و أن أحد أ
صنع القرار.

وفي رسالته إلى يوم المرأة العالمي 2003، شدد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة إلى القيام بعمل على وجه الاستعجال و قال: " ليس لدينا وقت لنضيقه إذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف و غايته عام 2015. و ليس لنا أن نتوقع بلوغ الأهداف إلا بالاستفادة من دور نساء العالم. و عندما تحقق للمرأة حالة الازدهار، يجني المجتمع بأسره الفوائد، و تحقق الأجيال المقبلة بداية أفضل للحياة "

3- الأسس الفلسفية لمفهوم الفقر: إن المتأمل لظاهرة الفقر يجدها ظاهرة شعورية وقيمة أكثر منها مادية، فالفقر ليس مسألة دخل¹¹، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، ليشمل كل عناصر التنمية البشرية، الأمر الذي جعله متعدد الأبعاد و التركيبات، فقد يتمثل في قصر عمر الحياة، والأمية، والإقصاء أو الحرمان وكذا نقص الموارد المادية¹².

ومن هذا المنطلق نجد إن الفقر هو مسألة عدالة (Question d'équité) يستمد جذوره من علم الأخلاق الاجتماعي الذي يمثل مركز اهتمام الفلسفة السياسية، هذا الفكر الفلسفي يبحث أو يسعى إلى تكوين نظرية حول التسوية الاجتماعية¹³.

ويعتبر الفقر قبل كل شيء مفهوم أخلاقي (معنوي)، ذلك أن الفقر يحدد حالات نعتبرها نحن مرفوضة وغير مقبولة بعبارة أخرى غير عادلة، في مجتمع معين، وهذا يعني أن الفقر يقوم أساسا على اعتبارات معيارية. جون رولز J.Rawls يعتبر المنظر المعاصر والمرجع الأساسي في مجال العدالة الاجتماعية. وعليه لا نستطيع أن نحلل الفقر الذي يناسب مستوى غير مقبول من التفاوت أو اللامساواة بدون الرجوع إلى مفهوم المساواة "l'égalité" المرغوبة في إطار التسوية الاجتماعية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن، العدالة الاجتماعية هي عدالة ماذا ؟ ولإجابة على هذا التساؤل يمكن إتباع الإطار التحليلي الذي قدمه سان. هذا الأخير بين 3 فضاءات للمساواة والعدالة:

* فضاء الإنجازات Espace d'accomplissements ومثال ذلك: الحريات والعناصر الغذائية المتحصل عليها انطلاقا من الاستهلاك الغذائي اليومي.

* فضاء الحريات: Espace de libertés لانحاز أشياء معينة ومثال ذلك حرية اختيار كمية الحريات والعناصر الغذائية التي يتم جلبها من الاستهلاك اليومي الغذائي.

11- PNUD Rapport mondiale de développement humain 1997. P7

12- Ibid.P8.

13- Louis Marie Asselin, Anyck Dauphin "Mesure de la pauvreté, un cadre conceptuel " Centre canadien d'Etude et de Coopération Internationale (CECI), Direction Etudes et formations, Octobre 2000 canada P19.

* فضاء الموارد : Espace de ressources

المتاح أو النقدي الذي يتيح للفرد كامل الحرية لاختيار العناصر الغذائية .

فضاء الموارد ← فضاء الحريات ← فضاء الإنجازات.

وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الصعوبة المتمثلة في "الاختلاف البشري" أو "التنوع البشري" هذه الصعوبة لها أثر بالغ على معنى ونتائج المساواة في فضاء معين، فمع نفس مستوى الحرية نجد أن هناك مجموعة من الأشخاص لا يحققون بالضرورة نفس الإنجازات، كما أن مع نفس الموارد يختلف الأشخاص في مستوى الحرية للحصول أو لتحقيق إنجازاتهم، كما أن مع نفس الدخل يختلف الأشخاص في الحصول على غذاء ذو نفس النوعية.

إلا أن الفقر عرف من الناحية الإسلامية بأحده ثلاثة وظائف إقتصادية: الوظيفة الأولى إشباع الحاجات الأساسية للجماعة و هي: " الحاجة إلى الأمن " و " الحاجة إلى الخدمات الصحية " و " الحاجة إلى التعليم " أما الوظيفة الثانية فهي: تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق اتجاهين " تحريك التكافل الاجتماعي " و ذلك من خلال " القضاء على الفقر " و الاتجاه الثاني " ضبط معايير العدالة الاجتماعية عن طريق "التوزيع العادل للثروة"، أما الوظيفة الثالثة تكمن في " الالتقاء بالقيم العليا للمجتمع " .

و بالتالي نلاحظ أن الدين الإسلامي تطرق إلى ظاهرة الفقر و حددها بعدم إشباع الحاجات الأساسية و المتمثلة في الأكل و الشرب و اللباس و السكن و التعليم و الأمن و الصحة، و لقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أصبح آمنا في سربه و معافي في بدنه عنده قوت يومه فكأنما زويت له الدنيا" حديث صحيح، و كان الرسول (ص) يستعيز.

من الفقر، إذ قال: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر و أخرجني النسائي و الحاكم و أحمد، و قال (اللهم إني أعوذ بك من الفقر و القلة و الذلة و أعوذ بك من أن أظلم أو أظلم) صحيح وورد في صحيح الجامع الصغير، وورد عن الإمام علي رضي الله عنه " كاد الفقر أن يكون كفرا "15

تباينت أنظار الفقهاء في تعريف الفقير و المسكين و أيهما أسوأ حالا من الآخر، فالمالكية و الحنفية يعرفون الفقير بأنه من لا يملك قوت عامه، و المسكين من لا يملك قوت يومه و بالتالي فعندهم المسكين أسوأ حالا.

أما الشافعية و الحنابلة فيعرفون الفقير بأنه من لا يملك قوت يومه و المسكين من لا يملك قوت عامه و بالتالي الفقير هو الأسوأ حالا، و يشير التعريف الأول لحد الكفاف و يشير الثاني لحد الكفاية.

14- Louis Marie Asselin, Anyck Dauphin, OP. cite. P3

15 يوسف القرضاوي ، مشكلة الفقر و كيف عالجه الإسلام و هبة ، الطبعة السادسة، 1987 ص 02

أما في المفهوم الغربي كما رأينا سابقا فالفقير يش

تفاوت في أمور أولية كجودة الغذاء و المساهمة في الحياة الاجتماعية و هي عوامل تتعلق بالتعليم و التفكير و الابتكارات.

و المعيار النقدي يشكل نقطة التقارب بين المفهوم الإسلامي و الغربي، إذ أن الفقر المطلق (ينظر في الفصل الثاني)، يوازي حد الكفاف في المفهوم الإسلامي، و أن حد الفقر النسبي في الفكر الغربي يوازي حد الكفاية في المفهوم الإسلامي.

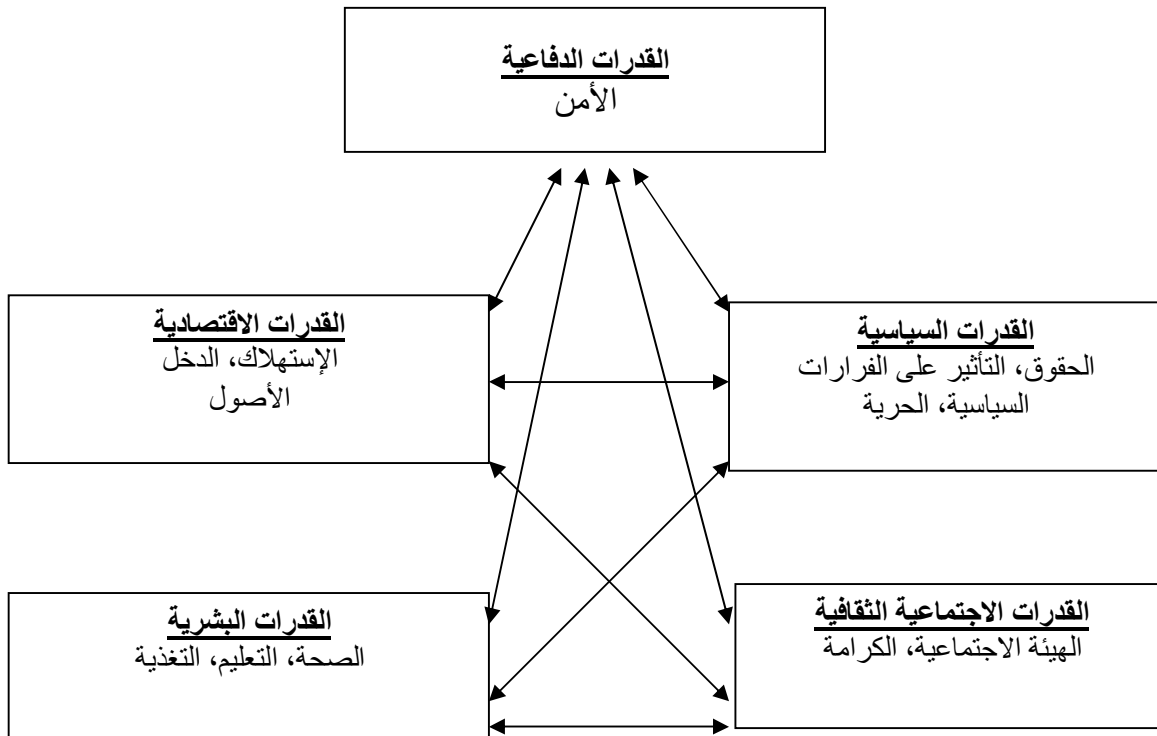
كما أن الفقر لم يجهل المعيار غير النقدي إذ يقول الله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمكم من جوع و آمنكم من خوف " سورة قريش و هذا يعني الغذاء و الصحة و الأمن.

ثانياً: أبعاد الفقر: ذكرت اللجنة أن للفقر عدة أبعاد مختلفة، مرتبطة مع بعضها البعض،

كما ركزت على بعدين مهمين للفقر هما: المساواة بين الرجل و المرأة و المحافظة على تنمية البيئة.

و الشكل التالي يبين لنا أهمية هذه الأبعاد

الشكل رقم (1): العلاقة بين أبعاد الفقر



المصدر: Les lignes directrices du CAD, La pauvreté, OCDE, 2001p,43

1- : تتمثل أهمية أبعاد الفقر فيما يلي:

أ- القدرات الاقتصادية: الفرد يحتاج إلى قيمة معينة من الدخل، إلى الاستهلاك، امتلاك الأصول و هذا للتأمين الغذائي، المادي و اكتساب هيئة اجتماعية.

هذه الحاجيات توضع عادة في المقدمة بالنسبة لـ

مالية كالأرض، الماشية، المعدات و القرض، و عمل يمكن القول عنه انه يحفظ الكرامة.

ب- القدرات البشرية: تتعلق هذه القدرات بالصحة (توفر المستشفيات و قاعات العلاج مع ملائمة تكاليف الرعاية الصحية، توفر الأدوية و الإستفادة من التعويض، عدم تفشي الأمراض المزمنة و الخطيرة كالسيدها، الكوليرا، الطاعون، السل و الجرب...)، و التعليم (القدرة على القراءة و الكتابة، توفير الأدوات المدرسية بأسعار تناسب كافة الطبقات، بالإضافة إلى تعليم الفتيات...) و الحصول على الماء الصالح للشرب و السكن، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الحياة الإجتماعية و السياسية.

ج- القدرات السياسية: تتمثل في إمكانية احترام حقوق الفرد على أساس الاستماع إليه بالإضافة إلى إمكانية تأثيره على السياسات العمومية ، على القرارات السياسية، فمثلا إنكار الحريات السياسية الأساسية أو الحقوق الإنسانية تتمثل في شكل من أشكال الفقر.

د- القدرات الاجتماعية - الثقافية: هذه القدرات تجعل الفرد عضو فعال في المجتمع، يحيا بكرامة، غير مقصي من المجتمع و بعض الشروط ذات الطابع الثقافي كالوجود المراكز الثقيفي و الترفيهية، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الندوات و المحاضرات و المسابقات و غيرها من الأنشطة الثقيفية. حيث يعتبر الانعزال جغرافيا و الإقصاء من المجتمع من أهم أسباب ظاهرة الفقر.

هـ- القدرات الدفاعية: هذه القدرات الدفاعية تسمح للأفراد بتحمل الأزمات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، فلأمن الغذائي و المجاعة و الأخطار الأخرى كالأمراض و الجرائم و الحروب من أهم الانشغالات الأساسية، و عدم القدرة على الدفاع بعد من أبعاد الفقر.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين الأبعاد المذكورة، حيث أن هناك تأثير متبادل بين كل الأبعاد مثلا أعضاء عائلة ما يمكن أن تكون وضعيتهم مزرية حيث أن الاستهلاك قليل، و هذا راجع إلى أن الدخل غير كاف، و عدم وجود أصول مادية لمواجهة الأخطار، و هذا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض و عدم جود الإمكانيات لاستئصال و نقص التعليم و عدم استكمالها.

كما أن القدرات الاقتصادية ذات تأثير على القدرات السياسية كغياب حقوق الإنسان و الحريات السياسية و عدم القدرة على التأثير على القرارات السياسية، إذ تصبح هذه الحاجيات ثانوية بالمقارنة مع الضروريات كالغذاء و المسكن و الملابس و هذا ما يضعف القدرة على الدفاع و الأمن و بالتالي الإقصاء الاجتماعي و العيش بدون كرامة.

1- الأبعاد الاجتماعية والسياسية للفقر: في الدول المتقدمة نجد أشكال أخرى للفقر غير الشكل الاقتصادي أو النقدي، وهنا يظهر البعد الاجتماعي لظاهرة الفقر، في هذا المعنى، الفقر يظهر كتدهور للروابط التي تربط الفرد بمجموعته، وقد يظهر الفقر الاجتماعي تحت أشكال متعددة ناتجة عن أسباب مختلفة:

- غياب الأطفال أو الأولياء.

- وجود نزاعات حادة وإمكانية الإقصاء من مجتمع الانتماء.

- ضعف العلاقات الاجتماعية وغياب التضامن .

هذه المقارنة الاجتماعية تستدعي منا الرجوع إلى مفهوم (الرأسمال الاجتماعي) الذي يعني ويهدف إلى تكوين قيمة غير منعدمة إطلاقاً من مختلف تركيبات الرأسمال بصفة متشابهة بين الرأسمال المادي والرأسمال البشري بقدراته ومؤهلاته¹⁶.

الرأسمال الاجتماعي يعبر عن الحاجة إلى تكوين علاقات اجتماعية من شأنها ان تحسس الفرد (أو العائلة) بأنه غني وغناه يتمثل في الرأسمال الاجتماعي وبالتالي هذا الأخير يرسم لنا نسيج أو شبكة من العلاقات الاجتماعية الضرورية التي يجب أن تكون بين الأفراد وانعدام هذه الشبكة يمثل البعد الاجتماعي للفقير.

إلا أن الرهان أو المشكل الأساسي لهذه المقاربة الاجتماعية هو صعوبة قياس الفقر في ظلها، ذلك أنها تحوي عدة متغيرات نوعية، أين يكون صنفها في قالب كمي أمر معقدا ليس بالهين. عادة ما يعتبر الحرمان والإقصاء هما الوجهان الأساسيان للبعد الاجتماعي للفقير.

1997 Lachaud يؤكد على أن الأفراد، العائلات، المجتمعات يكونون في حالة حرمان إذا لم تكن لهم القدرة على تحقيق تصحيحات وتعديلات من اجل حماية مستواهم المعيشي ورفاهيتهم في فترات الأزمات الحادة¹⁷.

الإقصاء الاجتماعي يبرز حينما تقصى مجموعات معينة من المجتمع من الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة للآخرين لأسباب غير تلك الأسباب المتعلقة بإنتاجيتهم ونقص دخلهم، وقد بين Lachaud أربع مستويات من الإقصاء.

- إقصاء على مستوى السلع والخدمات الخاصة منها والعمومية أو بصفة عامة إقصاء على مستوى المستويات المعيشية.

- إقصاء على مستوى وسائل البقاء (الأرض والعمل).

- إقصاء على مستوى الحقوق الاجتماعية(حرية التغيير).

- إقصاء على مستوى سيرورة التنمية.

لأجل ذكر وحصر الأبعاد الأخرى للفقير، يجب إدماج في التحليل الأبعاد البشرية الأخرى،

على سبيل المثال الفقر السياسي والفقر الثقافي.

¹⁶ Revue Economie et Management, N=2 Mars 2003, P04

¹⁷ Jean .Pierre Lachaud " La pauvreté en Mauritanie, approche multidimensionnelle" document du travail n=22 centre d'économie de développement Université Montesquieu Bordeaux IV .France

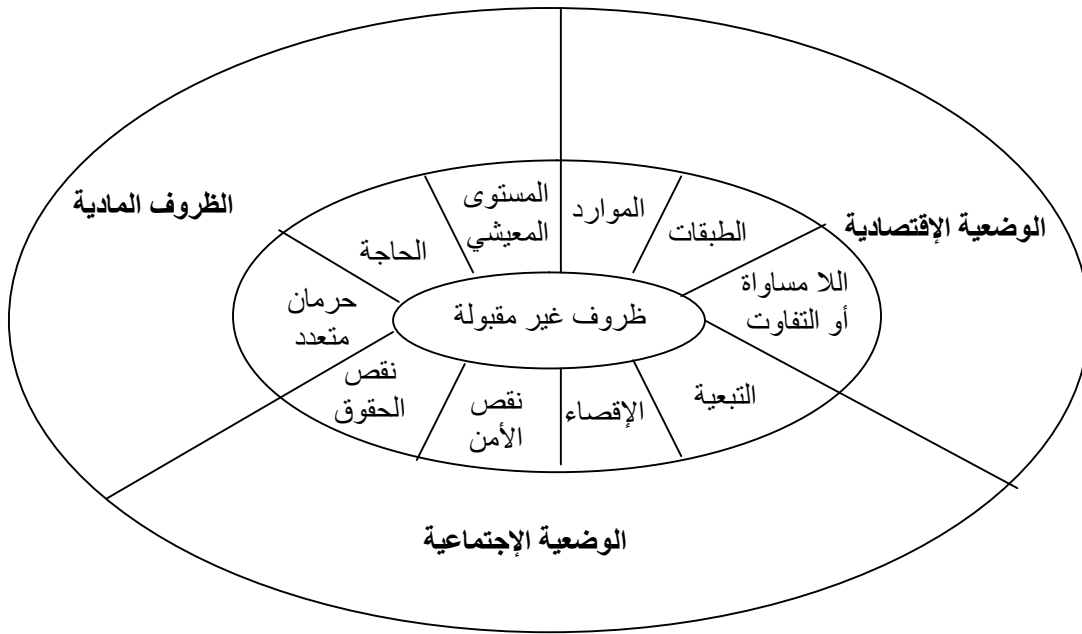
الفقر السياسي ينتج عن حرمان الفرد من حقوقه

الدفاع عن وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، مع وجود خطر الإقصاء والفقر . اما الفقر الثقافي فانه يعني عدد الاعتراف بهوية معينة. وكلما عددنا مختلف أبعاد الفقر فان ذلك سيجعلنا نصطدم بمشاكل وصعوبات معقدة لتشخيص وقياس الفقر.

Spiker Paul حاول إعطاء تعريف متعدد الأبعاد للفقر ، واقترح بذلك 11 مستوى لأجل

تحديد معنى ومركبات الفقر وهذا ما سيتم توضيحه في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 08: أبعاد الفقر



المصدر : مترجم عن Spiker ، 2000 ، P5

الشكل التوضيحي السابق يؤكد على أن الفقر في جوهره يعبر عن وضعية غير مقبولة، مما يوضح أن الفقر قبل كل شيء هو مفهوم معياري ومعنوي، الفقير حسب الشكل السابق هو كل فرد (عائلة) تتميز بالظروف مادية سيئة، موارد اقتصادية غير كافية وعلاقات اجتماعية مضطربة .

فيما يلي وتتبع للإطار التحليلي Paul Spiker سنعرف 11 مستوى للفقر:

الظروف المادية: الفقير له مستوى معيشي أو نمط استهلاكي اقل من المعياري السائد في المجتمع. الفقير يتميز بنقص وعجز في السلع والخدمات كالغذاء، اللباس، السكن.. الخ التي تعتبر حاجيات أساسية للبقاء على قيد الحياة.

الفقير يعاني من الحرمان والعوز الناتجين عن فقدان الموارد في فترة معينة.

¹⁸ Sarah- Marinnesse op cite, P04

الوضعية الاجتماعية:

- الإقصاء: أن الفقر يظهر كمجموعة من الترابطات الاجتماعية اين يكون الافراد مقصيين عن المشاركة في الحياة الاجتماعية العادية.

- نقص الأمن: وهو ما يعادل ويكافئ أي حاجة من الحاجات الأخرى وهو ما يسبب أيضا الحرمان.

- نقص الحقوق: وهو ما يعادل في أثره نقص الموارد النقدية.

- التبعية: الفقراء في كثير من الأحيان يعانون التبعية و الاستغلال من قبل من يملكون وسائل القوة والمال والنفوذ.

وفي هذا الإطار، العالم الاجتماعي George Simmel يوضح أن الفقر بالمعنى السوسيولوجي يعبر عن الأشخاص الذين يعانون التبعية وليس الأشخاص الذين لديهم دخل منخفض¹⁹ Sen و Deréze يؤكدان على انه ليس هناك عجز في التغذية إنما هناك عجز وعدم قدرة الفقراء على شراء الغذاء المتوفر، وهكذا فان الفقر هو صورة عن عدم احترام الحقوق الاجتماعية.

2- الأبعاد الاقتصادية : مكافحة الفقر تستدعي قياس الظاهرة وتحليل أسبابها لأجل اقتراح فيما بعد الاستراتيجيات المناسبة والسياسات الفعالة.

عملية قياس الفقر من شأنها أن تقدم للباحث أرقام التي من خلالها تستطيع من خلالها تقييم درجة الفقر في مجتمع معين وتحديد أفراد هذا المجتمع الواجب اعتبارهم فقراء²⁰ في الواقع لا يوجد تعريف واحد وحيد للفقر حيث هناك عدة تعريفات مقترحة مما أدى أي وجود وسائل مختلفة تختلف من تعريف إلى آخر والتي تهدف إلى تشخيص الفقر وقياسه تحت مختلف أشكاله²¹.

في إطار النظرية الاقتصادية وفي مجال علاقتها مع الفقر نجد مستوى مرتفع من الإبهام والغموض يتجلى في وجود عدة طرق لتعريف الفقر مما يؤدي إلى تحديد مختلف للفقراء، كل تعريف للفقر يستعمل قياسات خاصة به، هذه الأخيرة تلعب دور مركزي في إعداد وتقييم سياسات مكافحة الفقر واستراتيجيات التقليل من حدته.

هذا ما يجعل الباحث يصطدم مع عدة مشاكل أثناء دراسته لهذه الظاهرة يتمثل المشكل الأول في تحديد مفهوم الفقر بالدرجة الأولى، هذا ما يخلق مشكل ثاني يتمثل في صعوبة القياس لعدم وضوح

¹⁹ S.B.MALIKI, OP cite, p41

20- Sarah .Marniesse "Notes sur les différentes approches de la pauvreté" AFD, Octobre 1999, P1

21- Jean- lue Dubois "Présentation des différentes approches de la pauvreté", Texte introductif à la journée des économistes de l'IRD, 1998 p21

مفهومه و كنتيجة لذلك تصبح عملية تقييم وإعداد اسن
وغير واضحة المعالم.

قبل مناقشة مختلف مقاربات الفقر ارتأينا أن نقوم بعرض شامل لمختلف أدبيات هذا المفهوم،
ذاكرين مختلف التعريفات مع إحالتها إلى أصحابها.

حسب تعريف القاموس للفقر: " هو الحالة التي يعيش فيها الشخص منقوصا من الوسائل المادية،
الأموال، نقص في الموارد" من مرادفاته : الحاجة، فاقة، إملاق، حرمان، عسر، عوز، ضنك.. الخ، إلا
أنه أمام صعوبة تحديد حقيقة تتميز بكونها متعددة الأبعاد والمظاهر يجد الاقتصادي نفسه مضطرا إلى
إعطاء تعريف واضح وشامل في نفس الوقت²²

في هذا الايطار من الواضح عدم اتفاق الاقتصاديين على تعريف واحد للفقر ذلك أن هذا
الأخير يعتبر ظاهرة معقدة متعددة الجوانب النوعية والكمية ومتعددة الأبعاد. "Hans Singer"
هانس يشبه هذه الظاهرة بالزرافة صعبة التعريف وسهلة التعرف عليها عند لقاءها.²³

حسب مؤرخ M.MOLLAT "الفقر هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة او دائمة في
وضعية تتميز بالضعف والتبعية والحزني، وبالحرمان من وسائل مادية ومعنوية التي تتغير حسب الفترات
الزمنية والمكان والمجتمعات، هذه الوسائل تعد المصدر للقوة والاعتبار الاجتماعي وعادة ما تتمثل في :
"المال، العلاقات، النفوذ، السلطة، العلم، التأهيل التقني، الكرامة والعزة، القوة البدنية، القدرة الفكرية،
الحرية والوقار الشخصي." " في ظل هذه الظروف، الفقير لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة
الآخرين، هذا التعريف من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار كل المهمشين والمقصيين، وهو خاص لكل
فترة ولكل مكان فلا يتعلق بجهة معينة ولا بمجتمع خاص

هذا التعريف لا يقصي كذلك أولئك الأشخاص الذي اختاروا بدافع تقشفي أو عقائدي أن
يعيشوا فقراء تطوعيا²⁴.

Atkinson Bourguiguno يوضحون أن الفقراء هم أولئك الأشخاص الذين لديهم موارد
غير كافية وشدة فقرهم تتعلق بشدة هذا العجز في الموارد.

هذه التعاريف المتعددة تدل على التطور المتزايد والاهتمام الفكري الذي حاز عليه مفهوم
الفقر، هذا الأمر جعل هذا الأخير غني بالتعاريف والمفاهيم .

هذا التطور يمكن ملاحظته من خلال التعاريف المقدمة من قبل البنك الدولي الذي لم يتمتع كل مرة
بإدخال فكرة و محدد جديد في تعريفه للفقر²⁵.

22- Claude .François, Barrat "la pauvreté" PUF, Paris 1998, P5

23- S.B .Maliki "Quantification de la pauvreté urbaine et rurale en Algérie cas de wilaya de Tlemcen
"Mémoire de magister 2002, Université du Tlemcen

24- Quentin-wodon " Marketing contre pauvreté" les éditions de l'atelier Paris, 1993, P17 et P18
25 S.B MALIKI. Op.cit p86.

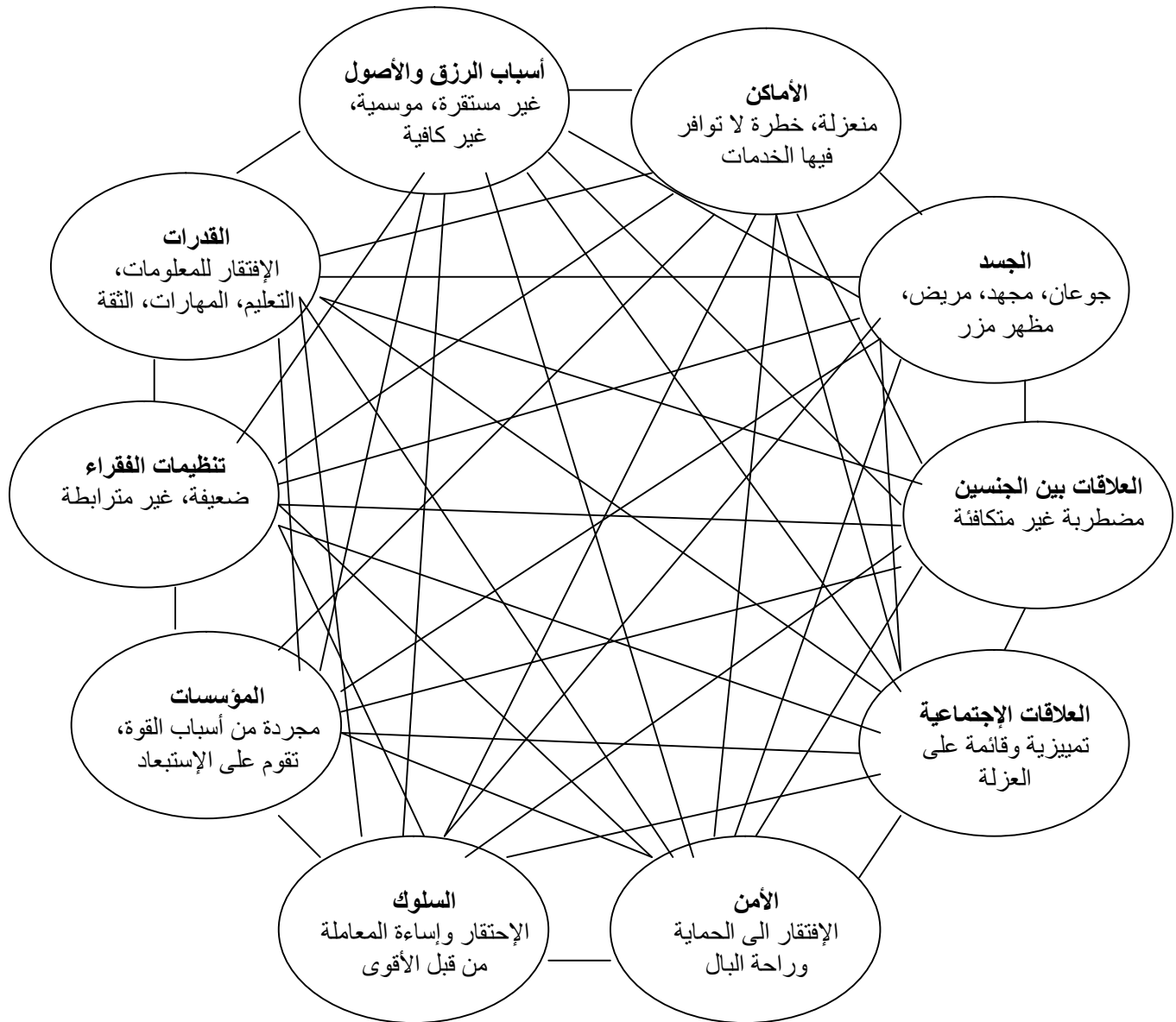
ففي الثمانينات كانت المقاربة النقدية هي المستعد

1990 ومن خلال تقريره حول التنمية في العالم، البنك الدولي ادخل في تعريفه للفقر محددات تتعلق بنقص مستوى التعليم والصحة، وفي تقريره لعام 2001 أصبح مفهوم الفقر يشمل عدة جوانب ليتوسع ويضم بعض المفاهيم كالخطر والمجازفة، عدم القدرة، عدم توفر الإمكانيات، انعدام القدرة على التعبير وعدم القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية .

هذا التنوع الملاحظ في التعاريف يدل على تعقد ظاهرة الفقر وتعدد جوانبها وأبعادها، إلا أننا يمكننا فهم الظاهرة من خلال مظاهر العجز والبأس عوضاً عن الرفاهية.

Deepa Narayan²⁶ تقدم مختلف الترابطات الموجودة بين هذه المظاهر من خلال الشكل:

الشكل البياني رقم 4: أبعاد انعدام الحيلة والشقاء



المصدر: FMI ، مجلة التمويل والتنمية، " كيف يمكننا مساعدة الفقراء" ديسمبر 2000 ص 20

على حسب هذا الشكل فان الفقير هو ذلك الشخص الذي أسباب رزقه غير مستقرة وغير كافية وموسمية، مكان عيشه يتميز بالعزلة وعدم توفر أسباب للحياة والخدمات، قدراته تفتقر إلى المعلومات والتعليم والمهارات والثقة بالنفس، جسده يتميز بالجوع والمرض والمظهر غير اللائق، علاقته مع الجنس الآخر مضطربة وغير متكافئة، علاقته مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مجردة من أسباب القوة وقائمة على الاستعباد والظلم، يتلقى الأذى من قبل من أقوى منه، لا تجد الحيلة في التنظيمات الفقراء لضعفها عدم ترابطها مجتمعة تسوده علاقات تمييزية قائمة على التهميش والإقصاء، يفتقر إلى الحماية وراحة البال وطمأنينة النفس .

إن هذه الجوانب المادية والنوعية للشقاء والفقير، قد توصل إليها البنك الدولي من خلال دراسة بحثية ضمن تجارب أقامها على ما يزيد عن عشرون ألف رجل و امرأة من الفقراء ينتمون إلى عشرون بلدا من كل أنحاء العالم، وقد استهدفت دراسة "أصوات الفقراء" من خلال استخدام تقنيات البحث النوعي ذي النهايات المفتوحة. إدراك مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء.

وقد أتيت هذه الدراسة عدة نقاط نخص بالذكر منها مايلي:

* الفقر له أبعاد متعددة، منها أبعاد غير اقتصادية مهمة.

* الفقر يرتبط بمكان معين وفترة اجتماعية معينة.

* رغم اختلاف أماكن وأوطان الفقراء وخصائصهم من بلد لآخر إلا أن هناك قاسم مشترك بينهم وهو انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير مما يحد من قدرتهم على الاختيار ويحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل والأسواق والدولة وحتى المنظمات غير الحكومية، كما أن المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تتدخل من قدرة الفقراء على الاستفادة من الفرص .

هذه النتائج تتحدى كل من يلتزمون ويهدفون إلى القضاء على الفقر، وتفرض عليهم أخذها

كأرضية تنطلق منها كل البرامج والسياسات المكافحة للفقر²⁷.

3- الفقر و اللامساواة: الفقر - اللامساواة بين الرجل و المرأة و المحافظة على المحيط تعتبر أوجه التنمية المستدامة، فاللامساواة بين الرجل و المرأة تمس كل أبعاد الفقر، إذ ظهر مفهوم تأنيب الفقر، فالمرأة أكثر حساسية للمتغيرات الاقتصادية و أكثر عرضة للإهانة و الإقصاء من المجتمع، و معرضة لعنف الرجال و هذا ما يجعل هناك اختلاف في وسائل مكافحة فقر المرأة و الرجل.

²⁷ Deepa Narayan "Finance et développement" Déc 2000, P 18

العلاقة بين المحيط البيئي و الفقر علاقة متبادلة، فـ

يتمس في المقام الأول الفقراء، كما أن هذا التلوث من أسباب الفقر.

المفاهيم الأساسية لعبارة المحيط و الفقر تتمثل في " إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية لأغلبية العائلات الفقيرة." كما أن أخطار الصحة مرتبطة مع وضعية المحيط الذي يهدد بصفة خاصة النساء و الأطفال.

الفقراء في المناطق الريفية و المناطق الحضرية على السواء معرضون للكوارث الطبيعية المدمرة كالصحراء و الجفاف و الفيضانات و الأعاصير و الطوفان.....

إذن من خلال الشكل السابق، للفقر أبعاد و أشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني،

سياسي، سوسيو ثقافي، و وقائي.²⁸

• **الفقر الاقتصادي:** الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء..... الخ.

• **الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب و المسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

• **الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية.

• **الفقر السوسيو ثقافي:** الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية و الهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

• **الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية. إن العلاقة بين اللامساواة و الفقر أكده البنك العالمي في التسعينات أنه: " تصل ظاهرة اللامساواة الذرية في المجتمع ما عندما يستحوذ فرد واحد ثروة مجموعة أفراد و في هذه الحالة تظهر ظاهرة الفقر: " 29

و يمكن تلخيص الفرق بين الفقر و اللامساواة من خلال تحديد أبعاد لكلا الظاهرتين و الجدول التالي بين ذلك:

²⁸ Société : inégalités a tous les niveaux, Dossier, Alternatives Economique , 2005/10/01

²⁹ La lettre du CEPLL , N° 229- Décembre 2003, P01.

الجدول رقم 1: الفرق بـ

أشكال و أبعاد اللامساواة	أشكال و أبعاد الفقر
<p>1- اللامساواة الاقتصادية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض الأجور - خطر الفصل من العمل - احتمالية البطالة 	<p>1- الفقر الاقتصادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض مستوى الدخل أو انعدامه - انخفاض مستوى الاستهلاك
<p>2- اللامساواة في شروط الحياة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم التوازن في التغذية - رداءة التعليم - التوزيع السيئ لوسائل الترفيه 	<p>2- فقر شروط الحياة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سوء التغذية - عدم الحصول على التعليم - الإقصاء من النمط المعيشي و الثقافي و المادي
<p>3- اللامساواة الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التفضيل بين الجنسين - التعصب و تهميش الشيوخ و المعوقين 	<p>3- الفقر الاجتماعي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقصاء الاجتماعي
<p>4- اللامساواة السياسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اللامساواة في الحقوق، الانتخاب، حرية التجمع - اللامساواة في إمكانية اتخاذ القرار. 	<p>4- الفقر السياسي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الديكتاتورية البحثة - عدم المشاركة في اتخاذ القرار.

المصدر: Banque Mondiale , Rapport 1999, p10

ثالثاً: مجالات الفقر: هناك عدة مجالات متعددة للـ

1- فقر الأطفال: تنعكس جوانب الفقر على فئة الأطفال، هذه الأخير اجبرتها الظروف على التوقف عن اللعب و التخلي عن الطفولة و السعي وراء لقمة العيش، و مقاومة الفقر و على الرغم من قسوة الظاهرة و تزايد أعداد الأطفال المتضررين، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إحصائيات دقيقة عن أعداد الأطفال الفقراء، و هذا راجع إلى أن البعض يرى أن تعداد الفقراء يقتصر فقط على الكبار الذي يعكس آثارا على الأطفال، بينما يرى البعض الآخر أنه يشمل كل فئة داخل نطاق الأسرة.³⁰ إذ يحذر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشكل دوري من أن فقر الأطفال تزايد منذ التسعينات في 17 من أصل 24 دولة غنية.

كما تشير تقارير أخرى أن طفلا واحدا من كل ستة أطفال هم أطفال عاملون، و معظم هؤلاء يعملون في القطاع الزراعي، في حين يبقى، الآخرون إما أطفال شوارع أو يعملون في المصانع أو في المنازل و جمع القمامات، علما أن النشاط الذي يسجل توجه عدد كبير من الأطفال نحوه و من مختلف أنحاء الوطن يتمثل في بيع السجائر " التبغ " و تدعو منظمة اليونيسيف الدول المعنية إلى التحرك، إذ أثبتت الدراسات أن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق بالقضاء على عمل الأطفال ستبلغ قرابة سبعة أضعاف كلفة هذه العملية و مع تعدد وجهات النظر و الآراء إلا أن هناك عدد من الآثار التي استقر عليها الجميع على أنها من مخلفات الفقر:

❖ أوضحت الدراسات أن الفقر هو السبب الرئيسي في انخراط الأطفال في سوق العمل لكسب المال اللازم لزيادة دخل الأسرة للبقاء على قيد الحياة، و ذلك على الرغم من أن عمل الأطفال يزيد من فقر الأسرة لأنه يحرم الطفل من فرصة تعليم مناسبة قد تخلق له فرصة عمل أفضل في المستقبل.

❖ الفقر يجعل من عمل الطفل سلعة رخيصة الثمن مما يجذب أصحاب العمل لاستخدامهم، و قد حددت منظمة العمل الدولية ثلاث مستويات لا سوا أشكال الأطفال:

– الفئة الأولى: الأنشطة الخطيرة و التي تتعرض من خلالها الطفل للأخطار البدنية و النفسية و الأخلاقية.

– الفئة الثانية: و تشكل الاتجار بالأطفال و استخدامهم في أعمال الرق و المتاجرة.

– الفئة الثالثة: و تضم كل عمل يقوم به الطفل قبل بلوغه السن القانونية، و الذي يعوقه من النمو الجسدي و العقلي و السليم، و يجرمه من التعليم الأفضل.³¹

³⁰Le conseil de l'emploi, des revenus et de la cohésion sociale (CREC) ; estimer la pauvreté des enfant, Dossier N°2 du CERC, juin 2005, P12,13

³¹ Messu,Michel la pauvreté cachée : une analyse bachelardienne du concept de pauvreté, l'aube, 2005,21

- ظاهرة فقر الأطفال لم تقتصر فقط على الذكور
- بالإضافة إلى تدهور صحة الأطفال و التعرض إلى الامراض المزمنة كأمراض القلب، و فقر
الدم، و نقص التغذية و أمراض الصدر، إلى جانب المصاعب النفسية و التي يسببها الموقف
النفسي و الاجتماعي المتعسر للأسرة.³²

2- فقر اليد العاملة: يمس فقر اليد العاملة كل الأفراد الذين يمارسون نشاط مهني و يعيشون في وسط

عائلة فقيرة، و فئة اليد العاملة هي كل الأفراد الذين يمارسون نشاط مهني.

- يعملون مقابل أجر على الأقل ساعة في الأسبوع.

- السن يتراوح ما بين 20 و 59 سنة.

- و يرجع فقر اليد العاملة إلى عاملين:

- ضعف الموارد الأجرية .

- تركيبة العائلة (كبير حجم العائلة، انتشار عامل البطالة داخل العائلة الواحدة) و قد خصص

عدة مؤشرات لحساب فقر اليد العاملة و التي من بينها

- نسبة الفقر اليد العاملة: و التي تساوي عدد العمال الذين يعيشون في عائلات فقيرة و يعملون

على الأقل 36 ساعة، مقسومة على عدد الأفراد الذين يقومون بنشاط مهني و بالتالي يعتبر العمال

الفقراء هم:

1- الأفراد العاملين الذين يوجدون في وضعية الفقر بسبب عدم كفاية دخلهم.

2- يمكن أن يكون العمال فقراء إذا كان دخلهم غير كاف لوضع عائلاتهم فوق عتبة

الفقر.

3- بالإضافة إلى الأفراد غير المؤهلين، من حيث أن قدراتهم و كفاءتهم لا تؤهلهم إلى

منصب عمل ذو دخل كاف.

و الجدول التالي يبين حصة اليد العاملة الفقيرة التي تكسب دولارا واحدا في اليوم على نطاق العالم

و المناطق، 1990-2003، بالنسبة المئوية.

³² Revue INSEE Première, N° 896 , Avril 2003, INSEE,P3

الجدول رقم 2: حصة اليد العاملة الفقيرة

حصة اليد العاملة الفقيرة التي تكسب دولارا واحدا في اليوم		المنطقة
2003	1990	السنوات
19,7	27,5	العالم
13,5	16,1	أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاربي
17	35,9	شرق آسيا
11,3	19,9	جنوب شرق آسيا
38,1	53	جنوب آسيا
6,9	3,9	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
55,8	55,8	إفريقيا جنوب صحراء الكبرى
5,2	1,7	الاقتصاديات المارة بمرحلة انتقالية

المصدر: منظمة العمل الدولية Table 1-2 (Geneva 2005) P24, world Employment Report, 2004-05

ويمكن القول في إطار العولمة_ إن النظام العالمي الجديد

الإنسان و استقر في ضله مبدأ التدخل الإنساني، جاء أيضا ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الامر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر.

في هذا الإطار تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ففي العام 1971 كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (25) دولة، ارتفع إلى 48 دولة في مطلع التسعينات، ثم تجاوز (63) دولة خلال العام 2000.

و تؤكد الإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حدا خطيرا خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة التغذية و الزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (830) مليون شخص على مستوى العالم يعيشون ما نسبته نحو (14) في المائة من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع.

ولعل من أهم الأسباب لتفاقم هذه الظاهرة هو تطور اقتصاد السوق و لا سيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى بالعولمة التي تتميز بتشابك المصالح و العلاقات الدولية و لا سيما في المجال الاقتصادي، ثم عم جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية و المعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير و رفعتها الدول الغنية شعارا كثيرا ما قدم حلا يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف و الفقر في العالم، و ذلك بفضل ما تم التبشير به من رفع نسب النمو و تحقيق التنمية للجميع.

لكن شتان ما بين الشعار و الواقع، فجميع التقارير تؤكد عكس ذلك. فالعولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا اثني عشر بلدا ناميا استفادوا منها فعلا.

فخلال هذه الفترة، أي منذ بداية التسعينات، أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، و اتسعت الهوة بين الدول الغنية و الفقيرة، و تزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق المليارين من البشر. و قد تزايد عددهم حتى في أعنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد الفقراء سنة 2001 من 32.9 مليون فقير إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون فقير في سنة واحدة، و بالتالي هذا العقد يتمثل في عقد لعولمة الفقر أو ما يسمى "عقد الإفقار الكوني". و قد بينت التجارب أن تحقيق النمو لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نمو عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمائة مليون فقير جديد.

يمكن القول إجمالاً إن العولمة قد حققت لبعض

في فقر بلدان أخرى، كما زادت - حتى في بعض البلدان المستفيدة - من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو و لم تتحول إلى تنمية بشرية.

و لعل هذا ما يبرز ظهور حركات تناهض العولمة الوحشية و تعمل من أجل عولمة بديلة أو عولمة ذات وجه إنساني كما وصفته ماري روبنسن المفوضة السامية لحقوق الإنسان سابقاً لأن العولمة مسار طبيعي، و ليست خياراً، فجوهر القضية ليس أن نكون معها أو ضدها وإنما أن نفوضها لصالح الجميع، و هو أمر غير مستحيل و إنما يدعوننا إلى التفكير في الحلول الناجعة لمقاومة الفقر.

رابعاً: النظرية الاقتصادية للفقر: الفقر ظاهرة قديمة، قدم الحياة الإنسانية وآفة اجتماعية خطيرة باغة التعقيد ومتعددة الجوانب، اقتصادية منها واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، مما جعل عملية إيجاد تعريف موحد للفقر ليست بالسهلة وذلك على اختلاف تخصصات الباحثين ووظائفهم وخلفياتهم الفكرية وحتى مدى تأثر أمهم بالفقر³³.

و إذا ما قمنا بقراءة عامة لمختلف النظريات الاجتماعية باعتبار أن ظاهرة الفقر تدخل في نطاق العلوم الاجتماعية فإننا نجد أنها قد درست هذه الظاهرة من حيث وجود طبقات غنية وأفراد أثرياء تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر.³⁴

والنظرية الاشتراكية هي من أهم النظريات الاجتماعية الحديثة الدالة على ذلك.

والفقر من حيث المفهوم يستمد جذوره من "العدالة الاجتماعية" وهذا الفكر يهدف إلى إيجاد نظرية "للتسوية الاجتماعية".

وإذا أردنا أن نبحث عن مدى اهتمام النظرية الاقتصادية بالفقر كمحل دراسة وتحليل فإننا سنجد أن النظرية الاقتصادية الحديثة لم تركز على الفقر كما ركزت على قضية "توزيع عوائد الإنتاج" من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكل الإنتاج وفي عملية تخصيص الموارد.

إن الاقتصاد السياسي الذي اتبع الخط الذي رسمه له "آدم سميث" والذي يبحث عن أسباب الشروة، لم يعالج الفقر بصفة واضحة، ومن هنا وإذا أردنا أن نفهم كيف استطاع الاقتصاديون أو كيف عالجوا الفقر فإننا سنتطرق إلى الشرح التالي:

في القرن 19م تميز الفكر الاقتصادي بصفة عامة بالراديكالية أما بإقصاء الفقر باسم مبادئ الحرية الاقتصادية، أو إنكار التوجه الليبرالي تحت غطاء تدعيمه للفقر.

³³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا - منظور اجتماعي- الأمم المتحدة نيويورك 1997، ص 11

³⁴ عبد الرزاق فارس - مرجع سابق - ص 4

الليبرالية الراديكالية لم تضع حيزا للاهتمام بظاهر

الحر هو أحسن نظام اقتصادي ممكن الذي يحقق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية، وبالتالي حسب هذا الفكر توزيع المداخل في ظل هذا النظام هي بالتأكيد متوازنة وعادلة، والبطالة غير موجود أو ظرفية ذلك أن النظام يحقق توازنه الداخلي وفق مبدأ "اليد الخفية"³⁵.
النيو كلاسيكيون أخرجوا عملية التوزيع خارج الحقل الاقتصادي، كما اعتبرها "فالراس" Walras وباريتوا "Pareto" بأنها معيارية "normative" وأن التوزيع الأكثر عدلا والأكثر توازنا هو ذلك التوزيع الذي يصاحب عملية التوازن الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا الى أن عملية التوزيع لا تخضع لأي استغلال في النظرية النيو كلاسيكية ذلك أنها تقوم على أساس ميكانيزمات اقتصادية تعتمد على العرض والطلب وتبتعد أو تستقل عن ارادة الأعوان الاقتصادية، وكل عامل انتاج سيحدد سعره وفق الانتاجية الحدية والكمية المحدودة، وكان كنتيجة لهذا الفكر غياب الدور النقابي³⁶

وعموما فان الكلاسيكيين والنيو كلاسيكيين، شرحوا الفقر على أساس الطبيعة البشرية بعبارة أخرى أن الفقر يتعلق أو يرتبط أساسا بالسلوكات الفردية وليس بالمنظمة الاجتماعية وليس للنظام الاقتصادي دخل في ذلك، باعتبار أن الفقراء اذا استثنينا المرضى وذوي الأمراض المزمنة والعاهات هم الكسالى وغير المؤهلين وذوي الكفاءة الناقصة، بمعنى أن الفقر كظاهرة طبيعية تمس فئة عن المؤهلين للاندماج في الحياة الاجتماعية.

وبالتالي المسؤولية تقع على عاتق الفقير نفسه، لأن كل فرد مسؤول عن نفسه وحر في تصرفاته وفي ماله، وعلى المجتمع أن يتيح الحرية ليكسبوا ويغنوا فمن تخلف منهم فلا يلومن إلا نفسه³⁷.
وهنا تجدر الإشارة الى أن الدولة تتوقف أمام الفرد، أمام ملكيته فليس هي الا وسيلة اتصال خارجي بين الأفراد تحمي ملكيتهم وعملهم، ليس لها الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي وفق مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وفي ظل هذا الفكر كان حق الملكية مسبق على حق العمل .

وفي مقابل الراديكالية الليبرالية، نجد الاشتراكية الراديكالية المتمثلة في Fichte أولا ثم Marx حسب اشتراكية Fichte المجتمع لا يقوم على أساس الفرد بل على أساس العلاقات بين الأفراد، ليس على أساس "دعه يعمل" أو "حكم وسيادة السوق" ولكن على أساس التخطيط الذي يسمح للدولة بمراقبة عمليتي الانتاج والتوزيع، ليس على أساس "دعه يمر" ولكن على أساس "الدولة التجارية المغلقة" كما يدل كتاب Fichte المنشور عام 1801م.

35-Serge Milano "la pauvreté dans les pays riches", NATHAN, Paris 1992 p111

36- A. Benachou, "Introduction à l'économie politique" 2ème édition

37- رجم نصيب "ظاهرة الفقر وأثارها على التنمية الاقتصادية" مجلة "الاقتصاد والمناجيمنت" رقم 2 الفقر والتعاون" مارس 2003

وهكذا Fichte أراد ان يستبدل مبدأ الحرية عند الاقتت

"Sécurité d'un état" الذي من خلاله "ليس لفرد معين ان يكسب غناء فوق العادة كما انه

ليس لشخص أن يفتقر ويعيش فقيرا".

أما الاشتراكية الماركسية فبينت أن انتاج الثروة يصاحبه خلق الفقر من خلال الاستغلال والقهر والبطالة، ودعت إلى عكس الفكرة التي تقول "حق الملكية مسبق على حق العمل" ومن هذا المنطلق رأت أن القضاء على الفقر لا يتم الا بالقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة أموالهم وحرمانهم من ثرواتهم بل ذهبت الى حد محاربة الملكية الخاصة³⁸

وعلى أساس هذه النظرية بني العديد من الاقطار الحديثة كما كان لها أثر مهم في توجيه دفعة الصراع بين الأمم لعقود طويلة³⁹.

ومما سبق فان الفقر حسب هذا الفكر هو نتيجة حتمية لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، لمبدأ "حق الملكية يسبق حق العمل"، لمبدأ "الملكية الخاصة" وذلك بواسطة الاستغلال والقهر فلهذا اعتبر الفقر من قبل رواد هذا الفكر منتج حتمي يصاحب عملية خلق الثروات .

في القرن 20م ونظرا للتطورات التي طرأت في القرن 19، كان حتما في هذا القرن أن تتجسد فيه فكرة المزج بين "الاقتصادي" و"الاجتماعي" بين "الفعالية الاقتصادية" و"العدالة الاجتماعية" أو ما يسمى بمبدأ "الدولة الحامية" L'état Providence⁴⁰ .

وهكذا في هذا القرن بدأت ظاهرة الفقر تدمج في النظرية الاقتصادية كامتداد للتحليل الاقتصادي ومن ثم وبصفة تدريجية ومحتشمة كمحل اهتمام للنظرية الاقتصادية وبدأ مصطلح الفقر لا يفارق مصطلح الثروة.

حيث الفكر الليبرالي ونظرا للانتقادات الماركسية، بدأ يعدل عن موقفه الراديكالي، وفي هذا الإطار، النيوكلاسيكيون أعطوا لظاهرة الفقر بعدا اقتصاديا في نظريتهم، A.MARSHAL اقترح معالجة اجتماعية للرفاهية تحت غطاء ما يسمى بالتحويل الاجتماعي، المذهب الكينزي وبعد أزمة 1929م، حلل الفقر على أساس أنه مظهر من مظاهر البطالة، ففي فترات الانكماش ترتفع حالات الفقر وفي الحالات التوسعية تنخفض شدة الفقر.

كينز اقترح تعامل اقتصادي للرفاهية، عن طريق السياسات المالية والنقدية كوسيلة لتدخل الدولة للتأثير على مكونات الطلب الفعال أي على الاستهلاك، الاستثمار والنفقات والإيرادات الحكومية وذلك للوصول إلى حالة التشغيل التام، هذا الأمر، أثبتته عدة دراسات ميدانية نذكر من بينها BA.weisbord: الذي قام بدراسة ميدانية حول الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين

³⁸ رجم نصيب" ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية" مرجع سابق

³⁹ عبد الرزاق فارس "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" مرجع سابق

1949-1953، استنتج من خلالها أن عدد الأسر ا

ويرتفع في حالة الانكماش، وكذا الدراسة التي قام بها L.X. Thurow اين يتوقع انخفاض معدل البطالة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الفقر بـ 0.4% مع ارتفاع التشغيل بـ 0.75⁴¹%.

بمذه التحاليل وغيرها أصبح الفقر يظهر كامتداد وبعد للنظرية الاقتصادية.

بعد ذلك جاءت بعض الشروحات والتحليل جعلت من الفقر كموضوع مهم وكمحل اهتمام للنظرية الاقتصادية (وليس كامتداد أو بعد لها) ورأت في توزيع المداخيل والعمالة كمستغيرات تشرح وتوضح ظاهرة الفقر وهذا في اطار تحليل اقتصادي مبني على أساس نقد النمو الاقتصادي أو على أساس نقد التوجه الرأسمالي الليبرالي.

فانطلاقاً من "Schumpeter" النمو الاقتصادي يتحقق وفق تغيرات هيكلية تكون مصحوبة بانطلاق وتطور نشاطات معينة واطمحلل نشاطات أخرى مما يؤدي في النهاية إلى إقصاء بعض الأفراد من النشاط الاقتصادي مكونين بذلك فئة الفقراء وهذا ما يعني أن الفقر ماهو الا منتوج ظرفي للنمو الاقتصادي.

"L.Stoléro" يؤكد أن الفقر يكون ناتج عن ثلاث ميكانيزمات من النمو الاقتصادي، تسارع التحولات التي لا تكون في صالح العائلات الأقل رفاهية، التضخم وفي الأخير خصوصية السلع العمومية مما يزيد معاناة الفقراء.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحقيق نمو مرتفع لا يعني القضاء على الفقر ما لم يصاحب ذلك سياسة توزيعية عادلة.

ومن جهة أخرى ولإدماج الفقر كموضوع للنظرية الاقتصادية، انتقد التوجه الليبرالي والرأسمالي ولكن من وجهتين مختلفتين:

- الوجهة الأولى متعلقة بالماركسية، أما الوجهة الثانية وعلى رأسها Perroux الذي وضح أن مبادئ الاقتصاد الرأسمالي هي المولدة للفقر، لأن هذا الاقتصاد هو موجه لارضاء فئة معينة وليس لأغلبية المجتمع، حسب Perroux فإن هذا الاقتصاد الرأسمالي لا يؤمن الا بمبدأي "المردودية" و"القدرة على التسديد" وهذا ما يتناقى مع مصطلح "المجتمع" ليستنتج في النهاية أن الاقتصاد هو مبدأ "اقصاء" والاجتماعي هو مبدأ "تعاون"، Perroux انتقد بذلك المبدأ الاقتصادي نفسه.

وهكذا والذي يهمننا في هذا المقام هو أن الفقر أصبح يأخذ مكانة مهمة في النظرية الاقتصادية شيئاً فشيئاً فبعدما أغفلت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية في مراحلها الأولى "الفقر" و"توزيع الدخل" على وجه التحديد، حيث كان اهتمامها في سنوات السبعينات يتركز حول إيجاد تفسير

41 Serge Milano "la pauvreté dans les pays riches" OPcit. Page 131.

لظاهرة التخلف، والطرق السريعة للخروج من دائرته،

التصنيع واعداد هيكله القطاع الزراعي هي المكونات الاساسية لاية وصفة توضع لبلد نام الا انه في العديد من الدول النامية، أخفق النمو الاقتصادي وحده في القضاء على ظاهرة الفقر وبخاصة في الدول التي كانت تعرف معدلات نمو ديمغرافية تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار، ونظرا لوجود فئات كبيرة من الشعوب في الدول النامية، لم تستفد من عملية النمو الاقتصادي منذ مطلع السبعينات، ظهرت توجهات حديثة في دراسات التنمية، تولي اهتماما بالغا بالفقر، متجاوزة بذلك الاهتمام التقليدي بعملية "توزيع عوائد الإنتاج" من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد الى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في حرمان فئات كبيرة من المجتمع من الاستفادة من عوائد التنمية في مناطق جغرافية محدودة.

ومع مطلع الثمانينات وبدء العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وما لها من آثار سلبية على الطبقات الفقيرة، أعيد الاهتمام من جديد بقضايا الفقر ولكن في اطار مناقشة السياسات الاقتصادية للحكومات وبرامج المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ونشير في الأخير الى التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها، ويظهر ذلك جليا من خلال جهود برامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تصب في تكوين مؤشرات كمية وكيفية للتنمية في العالم لغرض المقارنة والدراسة والتحليل.

ومن هنا نستطيع أن نقول أن الفقر أصبح الشغل الشاغل للنظرية الاقتصادية الحديثة، إلا أن الفقر وكما اشرنا آنفا، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي حاز عليه، يبقى مفهوم الفقر نسبي ومعيارى، متعدد الأبعاد والجوانب والخصائص، مما ينتج عدة مقاربات لتوضيح مفهومه وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

1- الفقر والمدارس: يمكن أن نميز ثلاثة مقاربات (مدارس) فكرية.

1- المدرسة التقليدية : حسب هذه المقاربة "الشيء" الناقص هو الرفاهية الاقتصادية هذه المدرسة تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة، والمستوى المعيشي هو مصطلح آخر يعبر عن الرفاهية الاقتصادية في بعض الأحيان..

المنفعة في حد ذاتها هي تعبر عن حالة معنوية كالشعور بالإشباع والسعادة وتحقيق الرغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات⁴².

⁴² Louis Marie Asselin, Anyck Dauphin OPL cite P3 مرجع مذكور سابقا

ونظرا لصعوبة أو استحالة قياس المنافع، هذه المقاييس للرفاهية الاقتصادية.

عادة ما تسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقارنة الدخل، وفي ظل هذه المقاربة يعبر الفقر النقدي عن مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية مولدا بذلك استهلاك غير كافي وغير لائق، ولقياس الفقر النقدي تعتمد هذه المدرسة على الدخل أو الاستهلاك معبر عنه بالقيمة النقدية⁴³.

M.Ravalion ,M.Lipton يقدمان تعريفا للفقر النقدي على النحو التالي:

"يمكن أن نقول أن الفقر يتواجد في مجتمع معين إذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا إلى مستوى من الرفاه الاقتصادي أدنى ومقبول على حسب مقاييس هذا المجتمع".
نظرية الرفاهية تعتبر المرجع الأساسي الذي يركز عليه مفهوم الفقر النقدي، ويتم حساب عدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد على تحديد "خط الفقر" هذا الأخير يمكن أن يحدد عن طريق الدخل، أو عن طريق الاستهلاك، وكل من يقع تحت هذه العتبة يعتبر فقيرا.

هذه المقاربة تعطي أهمية قصوى للدخل في مجال تخفيف حدة الفقر، لهذا السبب عادة ما تسمى هذه المقاربة "مقاربة الدخل للفقر" هذه الفكرة هي في الحقيقة تعتمد نظريا على الطرح الآتي :
"إذا كان الأفراد يتقاسمون نفس التفضيلات (وبالتالي لديهم نفس دالة المنفعة) وإذا كان يخضعون لنفس نظام الأسعار، فإن الترتيب عن طريق الدخل هو نفسه الترتيب عن طريق المنفعة" إلا أنه في الحقيقة الرفاه الاقتصادي للأفراد لا يمكن تشخيصه ولا ملاحظته ذلك أن التفضيلات تختلف من شخص لآخر.

وفي هذا الصدد من الواجب الإشارة إلى أن هذه المقاربة تخضع لمبدأين أساسيين الأول يتمثل في أن الأفراد هم وحدهم يعرفون ما يحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم ويوفي فائدتهم. الثاني يتمثل في أن الدولة لا يجب أن تتدخل في الاقتصاد، ولا يمكن لها تحديد ما يجب أن ينتج، كيف ينتج، ولمن نتج. التفضيلات الشخصية هي التي تحدد ذلك. (المبدأ الثاني هو مبدأ اليد الخفية لأدم سميث).

هناك العديد من الدول من تبنت هذه المقاربة، وقاموا بتحديد خط للفقر (عتبة الفقر)، والذي هو عبارة عن دخل معين و أي دخل تحت هذه العتبة فإنه لا يتيح لصاحبه الكمية الوافية والكافية من الغذاء لضمان أدنى شروط الحياة، وبالتالي الفقير على حسب هذه الفكرة هو كل فرد (أو عائلة) له دخل أقل من العتبة المحددة من قبل السلطات.⁴⁴

43 Sarah Marinnesse "Note sur les différents approches de la pauvreté AFD, Octobre 1999, France

44 PNUD, "Rapport mondiale de développement humain", 1997

تحديد عتبة للفقير، من شأنه أن يسمح بتقييم ومنا

أو نقصان عدد الفقراء، إلا أنه في حقيقة الأمر، خط الفقر أو عتبة الفقر هي عتبة تصرف وليست معرفة لأنها عتبة تسمح للسلطات بالتدخل ولا تعطي فكرة واضحة وكاملة عن الفقر والفقراء، لأن للفقر عدة محددات، والدخل ما هو إلا محدد مهم من بين هذه المحددات.

في الواقع، منذ دراسات BOOTH و ROWNTREE على الفقر في بعض الشوارع الإنجليزية في نهاية القرن 19م، هذه المقاربة النقدية للفقر أصبحت هي الأكثر استعمالاً وذلك لبدايتها وسهولتها، فهي تعتمد بالدرجة الأولى مفهوم الاحتياج الحيوي مقاس بالحريات في اليوم. ثم توسع إلى الاحتياجات الأخرى كالسكن والصحة، والتعليم كشروط دنيا للحياة. فرغم محدودية هذه المقاربة من خلال استعمالها لمتغيرات إجمالية (كالدخل، الإنفاق، الاستهلاك)، تبقى لحد الآن المقاربة الأكثر استعمالاً والتي ينظر إليها كالطريقة الوحيدة للتصرف، البنك الدولي يعتبر من بين رواد هذا الفكر من الهيئات الدولية المفضلة لهذه المقاربة.⁴⁵

2- مدرسة الحاجيات الأساسية: الشيء الناقص بالنسبة لهذه المدرسة هو عبارة عن مجموعة جزئية من السلع والخدمات أين الحاجة إليها تكون ضرورية، وبالتالي تصبح الرغبة على إشباعها ملحة، هذا ما يجعل منها حاجة رئيسية أو قاعدية.

هذه الحاجيات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ماسمي بالوجود اللائق. وفي هذا الشأن "Lipton": يجب أن نبحث عن "الوجود" قبل الوجود اللائق "On doit être bien avant d'être bien".⁴⁶

هذه المدرسة لا تعطي أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الأساسية، الفقر حسب هذه المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية⁴⁷ هذه الحاجيات الغذائية تشمل حاجيات الطعام، الخدمات الضرورية الصحية، والتعليمية، الشغل، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، عدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية تؤدي أو تخلق حالة من الإقصاء من النمط المعيشي الثقافي، والمادي السائد. ولهذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية (بفقر شروط الحياة).

نظرية الحاجيات الأساسية تعتبر المرجع الأساسي النظري الذي يستند عليه التحليل في هذه المدرسة.⁴⁸

⁴⁵ PNUD, " Rapport mondiale de développement humain ", 1997

⁴⁶ Louis Marie Asselin Anyck Dauphin, OP, cité, P20-21

⁴⁷ PNUD, " Rapport mondiale de développement humain " 1997

⁴⁸ Sarah Marinnesse op cité P02

هذه المدرسة تحصر جملة من الاحتياجات الرئي

والنقل.

غير أن من المشاكل الأساسية لهذه المقاربة هي مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية، فقد تعدت في الحقيقة كل ما هو ضروري للعيش، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الاحتياجات الأساسية قد تختلف وتتغير حسب السن والجنس وحتى نوعية ومستوى نشاط الفرد. لهذا فقد تعدت وتطورت الحاجيات الأساسية لتشمل حاجيات أخرى تلبيتها من شأنها أن تخلق حياة لائقة. وهذا ما يستدعي مفهوم الإدماج على الإقصاء الاجتماعي، في الواقع قائمة الحاجيات الأساسية هي قائمة مفتوحة لا يمكن غلقها. وفي هذه النقطة بالذات يدور حولها نقاش واسع وحاد. في هذا المعنى، فقر الحاجيات الأساسية يظهر كنظرة أكثر منها نوعية تترجم حالة من العجز في ميادين متعلقة بالتغذية (الاختلال الغذائي)، بالصحة (عدم الحصول على العلاجات الأولية)، بالتعليم (الحرمان من التعليم)، بالسكن... الخ. الدخل حسب هذا الفكر ليس هو السبب الوحيد لتلبية احتياج ضروري معين، يمكن أن هناك أسباب متعددة أخرى مثل عدم توفر خدمة معينة، عدم سهولة الاستفادة منها، التكلفة... الخ.

الحكومة الفلبينية هي إحدى الحكومات التي تبنت هذه الفكرة من خلال تعريفها للفقير. الفقر هو استمرار عدم إمكانية الأسرة تلبية احتياجاتها الأساسية للبقاء على قيد الحياة. كالغذاء والتغذية، الماء والصحة، النظافة، اللباس، التعليم الأساسي والمهني، العلاج البسوكو اجتماعي والمشارك في الحياة السياسية).

هذه المقاربة تستعمل أو تفضل تلبية وإشباع الاحتياجات الأساسية كهدف أساسي للسياسات المكافحة للفقير وليس رفع المداخل، هذا الطرح يعتمد على ثلاث حجج :
الاحتياجات الأساسية في التعليم والصحة، والنظافة. من السهل تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية عن تلبيتها بالمداخل المرتفعة .

- الأفراد لا يستعملون دائما الارتفاع الحادث في مداخلهم لتلبية وإشباع وتحسين احتياجاتهم في الغذاء أو التعليم أو الصحة..

- عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل العائلات.⁴⁹

3- مدرسة الإمكانيات : الشيء الناقص حسب هذه المدرسة لا يتمثل لا في المنفعة أو الدخل ولا

في إشباع الحاجيات الأساسية، وإنما يتمثل في القدرات والإمكانيات البشرية .

A.Sen (1976 / 1997) هو المنظر الأساسي والمؤسس لهذا الفكر، حيث انتقد المدرسة النقدية التي تعتمد على المنفعة، وأكد على أن الفقر كظاهرة ليست مسألة دخل أو مستوى معين من

⁴⁹ Louis Marie Asselin Anyck Dauphin, OP, cite, P22

الإستهلاك، وإنما يجب أن تفهم وتدرك على أساس الإه
تحقيق ذلك المستوى من الإستهلاك والحصول على مستوى لائق من الدخل.

Sen في تحليله الفلسفي للفقير، يعتبر حياة الإنسان تتعلق وترتبط في الواقع بمجموعة من
الإمكانات التي تتيح له كيفية التصرف والوجود، Sen يجمعها تحت إسم "الإمكانات الوظيفية، وعليه
فإن هذه المدرسة ركزت على جانب نوعية الحياة بعيدا على امتلاك وسائل الرفاهية، من أجل هذا فإن
هذه المقاربة ترى في الفرد الفقير كل من تعذر عليه، أو لا يمتلك الإمكانات الوظيفية والتي يمكن أن
تختلف من فرد إلى آخر والتي يمكن حصرها في الغذاء، الملابس الحسن، المسكن اللائق... الخ وإيضاح
الأمر أكثر فإن SEN يضرب المثال الكلاسيكي التالي : عندما يمتلك شخص دراجة، هذه الأخيرة
هي عبارة عن منتج له عدة خصوصيات من أهمها النقل أو التنقل، وبمجرد أن تقدم إلى الفرد فإنها
تمكنه أو تعطيه إمكانية التنقل والوصول إلى عدة مناطق لم يكن يستطيع أن يصل إليها بدون دراجة،
زيادة على ذلك فإن النقل كخصوصية من خصوصيات الدراجة تمنح لهذا الفرد فرصة الشعور بالفرحة
والمنفعة من خلال إمكانية تنقله وتحقيق غايته.

وعليه نقول أن « SEN » قد استطاع أن يجمع ما بين كل المدارس من خلال الرفاهية)
الدراجة) إلى الخصوصيات (النقل) إلى الإمكانات ثم إلى الوظيفة (القدرة على التنقل) إلى المنفعة)
الشعور بالفرحة) حين القيام بعملية التنقل أو التجوال.
الفقر حسب هذه المدرسة ما هو إلا نتيجة لعدم إمكانية الفرد على استغلال الفرصة المتاحة له
بسبب نقص في إمكانياته البشرية الناتج عن صحة غير سليمة، وتعليم غير كافي وسوء في التغذية ...
الخ .

ومن هنا يتضح لنا اعتمادا على هذه المدرسة في تحليلها وتعريفها للفقير على الإمكانات البشرية، فالفقير
في هذا الإطار هو ذلك الشخص الذي لا يمتلك الإمكانات التي تتيح له تحقيق مستوى معيشي لائق،
وعلى هذا الأساس، ترفض هذه المدرسة كل التحاليل التي تتخذ من المنفعة أو الحاجيات الأساسية
كمرجع لها في شرحها للفقير، والمرجع على حسب هذه المقاربة هو بعض الإمكانات التي ينظر إليها من
باب المنطق على أنها دني⁵⁰.

Desai (1995) يعرف الإمكانات الدنيا في العناصر الآتية الذكر :

- إمكانية البقاء على العيش والإستفادة من عمر مدير.
- إمكانية الإنجاب والتناسل.
- إمكانية الحفاظ على الصحة.
- إمكانية المشاركة والتفاعل اجتماعيا.

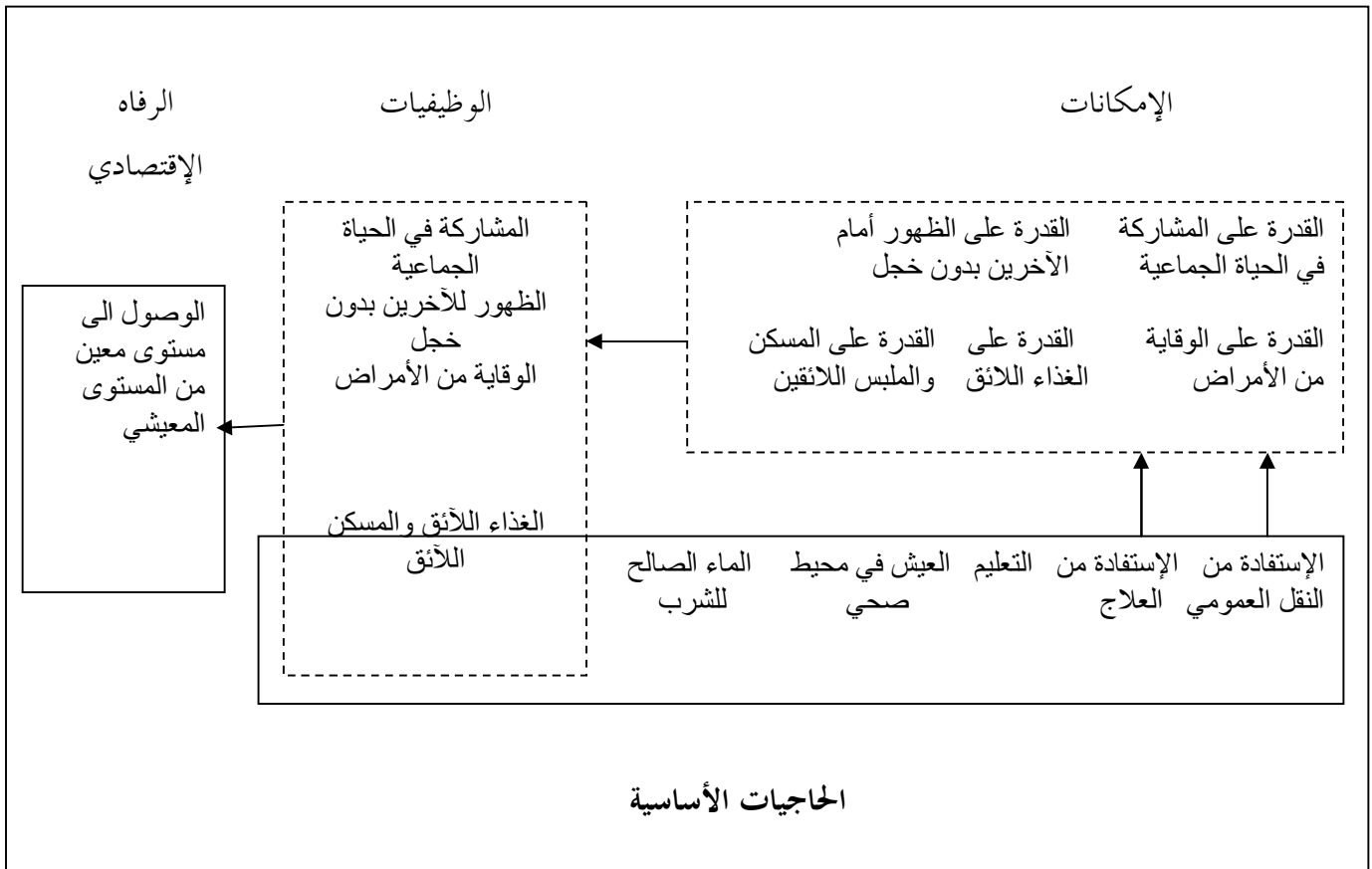
⁵⁰ Louis Marie Asselin , Anyck Damphin, opcite p23

- إمكانية الحصول على معارف والفكر والتعبير

عموماً تتمثل هذه الإمكانيات في الجانب المادي كالغذاء الكافي والمسكن اللائق، والصحة الجيدة، وتذهب إلى أبعد من ذلك لتشمل بعض المعايير الأكثر تعقيداً كالمشاركة في حياة المجتمع. أما المقارنة النقدية الجمع بين مختلف مقاربات الفقر فهي حديثة، ومن روادها البرنامج الإنمائي لتنمية حيث يتبنى هذا المفهوم وكنتيجه لذلك قام بإعداد عدة مؤشرات تحمل في طياتها وجهة نظر هذه المدرسة .

أ- المقارنة

الشكل رقم 05: توليف مقاربات الفقر



المصدر: Louis Marie Asselin, Anyck Dauphin, « Mesure la pauvreté, un cadre conceptuel » p 24.

تجدر الإشارة في هذا الرسم التوضيحي إلى أن إطار الإمكانيات وكذا الوظائف هي مؤطرة بخطوط متقطعة، ذلك أن الوظائف التي من المفروض أن يكون الأفراد قادرين على تحقيقها والوصول إليها، غير محددة بدقة والقائمة حالياً تبقى مفتوحة.

يمكننا أن نخرج بعدة ملاحظات.

- الحاجيات الأساسية والوظيفية عناصر مشتركة تتمثل في الغذاء اللائق والسكن اللائق.
- الوظائف والحاجيات الأساسية يحققان المنفعة أو الرفاه.
- بعض الحاجيات الأساسية المعنوية بالاستفادة تؤدي إلى خلق الإمكانيات.

ب- النقد: هذه المدرسة يمكن انتقادها من جانبين :

- الجانب الأول: في إطار هذه المدرسة، المقارنات ما بين الأفراد فيما يخص الرفاهية، ليس لها أي معنى وأي فائدة، ذلك أن الرفاه الاقتصادي والمنفعة هي عبارة عن مفهوم ذاتي حسب تحليل هذه المدرسة، غير أن المقارنات ما بين الأفراد تعتبر عنصر أساسي لا مفر منه في تحديد الفقراء في المجتمع (الفقر النسبي).

- الجانب الثاني: حسب هذه المدرسة إذا كان الفرد تتوفر لديه إمكانيات ووسائل مادية معتبرة، إلا أنه غير مقتنع وغير مشبع فإنه يعتبر فقير ذلك أنه لم يتحقق لديه المنفعة والإشباع، وإذا كان الفرد غير مرتاح مالياً وتنقصه الموارد المالية إلا أنه مقتنع ومشبع، فإنه حسب هذه المدرسة غير فقير وهذا ما اعتبرته المدارس الأخرى أمراً غير منطقي وغير معقول.

* **الانتقادات الموجهة للمدرستين من قبل مدرسة المنفعة:** يمكن تلخيصها في نقطتين:

أولاً: فيما يخص المكانة المعطاة للتفضيلات، حسب مدرسة الرفاه، الأفراد هم أنفسهم الخبراء حول ما ينفعهم أو لا ينفعهم، في المقابل وحسب المدارس الأخرى الحكم على ما هو أفضل للأفراد هو من خصوصيات الخبراء والمختصين في كل ميدان، والمشكل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد على حسب انتقادات مدرسة الرفاهية، هو أنه إذا كان هناك شخص لم يتشبع ببعض الحاجيات الأساسية بالكيفية التي يراها الخبراء والمختصون، فإنه على حسب مدرسة الحاجيات الأساسية هو شخص فقير، إلا أن مدرسة الرفاهية ترد على ذلك وتبين أنه من الممكن أن ذلك الشخص يفضل أنه لا ينفق كثيراً في تلك الحاجيات الأساسية رغم امتلاكه للموارد المالية التي تتيح له إشباع حاجياته الأساسية بالكيفية المتبناة من قبل خبراء ومختصي كل ميدان.

هذا الانتقاد في حقيقة الأمر، هو موجه لمدرسة الحاجيات الأساسية، لأن مدرسة الإمكانيات لا تعطي الأهمية لإنجاز الوظائف، وإنما تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات التي تتيح للفرد تحقيق الوظائف.

ثانياً: هذا الانتقاد يتعلق بالمظهر المتعدد الأبعاد الذي تبناه المدارس الأخرى، لشرح هذه

الفكرة يمكننا طرح المثال الآتي :

إذا كان هناك شخصين، أبن الحاجيات الأساسية كلها محققة، ما عدا حاجة واحدة، بالنسبة للأول يتعلق الأمر بالتعليم، وبالنسبة للثاني يتعلق الأمر بالتغذية، في هذا الصدد السؤال الذي يطرح نفسه هو " من هو الأكثر فقراً؟ " وهذا ما يسمى بمشكل "التجميع".

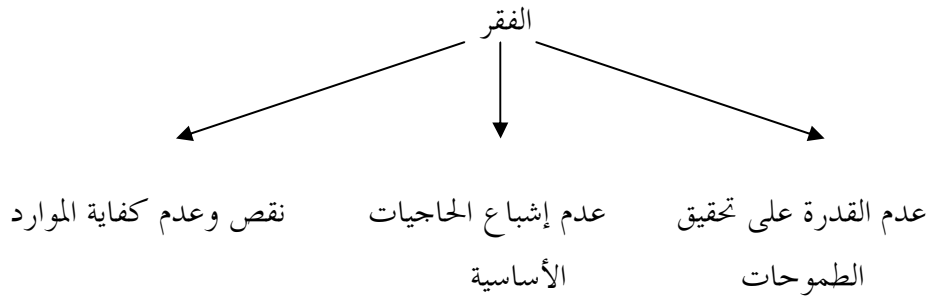
بالرغم من الأهمية البالغة المعطاة للحاجيات الغا

السؤال.

رغم هذه الإنتقادات إلا أنه يجب أن نسجل تلك المحاولات التي تسعى أن تقارب بين مختلف المدارس، والتي ابتدأتها مدرسة الحاجيات الأساسية، نذكر منها على سبيل المثال اعتبار وإدراج الحاجيات غير المادية ضمن قائمة الحاجيات الأساسية، الأمر الذي يقرب مدرسة الحاجيات الأساسية بمدرسة الإمكانات. محاولات أخرى اقترحت في هذا المجال، كتلك المتعلقة باعتبار مسألة إشباع الحاجيات الأساسية عنصراً من الأفضل أن يحكم عليه المستهلكون أنفسهم وليس الخبراء، وهذا من شأنه أن يقارب بين المدرستين، مدرسة الرفاهية ومدرسة الحاجيات الأساسية.

ج- الربط بين مختلف المدارس:

الشكل رقم 06 : أشكال ظهور الفقر



إذا أدمجنا عامل الوقت في التحليل، فإننا نلاحظ أن الفقر النقدي الذي يكون على المدى القصير، له أثر في المدى المتوسط على شروط الحياة وفي المدى الطويل على الإمكانات والقدرات.

لتأكيد وتوضيح هذه العلاقة يمكن طرح المثال التالي:

إذا كانت هناك عائلة مستوى دخلها النقدي منخفض فسيكون حتماً عليها أن تسحب أطفالها من التعليم لعدم قدرتها على دفع مصاريف التعليم. الفقر النقدي وكنتيجه لذلك سيؤدي إلى عدم تعليم الأطفال وبالتالي إلى فقر الحاجيات الذي يترجم بتوقف تراكم الرأسمال المعرفي، هذا ما سيخلق في الأخير فقر الإمكانات. من جهة أخرى ومن خلال دورة أخرى، فإن فقر الإمكانات في حد ذاته سيؤدي إلى تضخيم الفقر النقدي، مما يكون حلقة مغلقة بين الأشكال الثلاثة للفقر.

في الحقيقة، أي عائلة لا تملك رأسمال بشري واجتماعي لائق، فإنها لا يمكن لها أن تستفيد من سوق العمل الرسمي والغير الرسمي، وبالتالي لا يمكنها الحصول على دخل.

هذا من جهة، من جهة أخرى، نجد أن الفقر النقدي يعطي قياس سهل ومباشر للفقر، أما فقر الحاجيات الأساسية يوضح الخصائص الأساسية للفقر، وأما فقر الإمكانات فيعبر عن الأسباب.

وهكذا رغم التباين الموجود بين الأشكال الثلاثة

في تحليلنا السابق، وفي إطار بعض الاعتبارات الأساسية والأسس الفلسفية لمفهوم الفقر، وجدنا كنتيجة لتحليلنا مدارس سنعيد مناقشة أفكارها ولكن تحت غطاء مفهوم الفقر نفسه. رغم اختلاف هذه المدارس، إلا أنها تلتقي في قاسم مشترك أين يظهر الفقر حينما لا يصل شيء معين - معرف - الى مستوى يعتبر الادنى المقبول من ذلك الشيء. طبيعة هذا "الشيء" الناقص تعتبر مفترق النقاشات حول مفهوم الفقر. في الأخير يجب التفرقة ما بين مفهومين أساسيين تحت ظل المقاربة النقدية للفقر: الفقر المطلق والفقر النسبي.

خامساً: الفقر في منظور التنمية البشرية: يمكن تعريف التنمية على أنها "توسيع إمكانيات الإختيار والفرص المتاحة للأفراد، التي من بينها - قبل كل شيء لأهميتها - مايلي : القدرة على العيش طويلا بصحة جيدة، والحصول على تعليم والعيش في ظروف لائقة ومستوى معيشي حسن، لتأتي بعد ذلك الحرية السياسية، ضمان احترام الحقوق واحترام الذات أو كما عبر عنها آدم سميث "الظهور للآخرين بدون حجل" مع عدم إهمال الرفاهية المادية. في هذا المنظور "الفقر يترافق ويعني غياب الفرص والإختيارات التي تركز عليها أي تنمية بشرية، على سبيل المثال، فرصة العيش حياة طويلة، بصحة سليمة والإستفادة من مستوى معيشي لائق، وكذا الحرية، الكرامة والعزة واحترام الذات والآخرين.⁵¹ لقياس الفقر التنموي أو البشري، قام PNUD بإعداد ما يسمى بـ "مؤشر الفقر البشري" (IPH) وسيتم مناقشة هذا المؤشر في الفصل اللاحق.

الفقر البشري هو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد، هذه الخاصية قد أخفيت تارة عن طريق إرادة تحديد ومعرفة الأفراد الذين يمسهم الفقر، وتارة أخرى عن طريق قياس الفقر، ذلك أن العديد من الدول، جرت العادة فيها على تحديد عتبة للفقر على أساس مستوى معين من الدخل أو الإستهلاك (المقاربة النقدية للفقر)، هذا القياس وإن كان يعطي نظرة على الظاهرة إلا أنها نظرة محدودة وغير كاملة مهمة جوانب أخرى معقدة كالتعليم والحصول على معارف والمشاركة في الحياة الإجتماعية.

1- الفقر البشري: يعتمد في تحليله على مفاهيم وعناصر كل مدرسة، إلا أنه يعتمد بصفة خاصة على مقارنة الإمكانيات، هذه الأخيرة وكما رأيناها سابقاً تعتمد وتبني تحليلها على نقص الفرص الحقيقية للإستفادة من حياة مرفهة ومستوى معيشي لائق.

⁵¹ PNUD, « Rapport mondiale de développement humain », 1997.

الفقر البشري كمفهوم يعتمد نظرياً على مفهوم

أي ما يستطيعون فعله، على سبيل المثال، "العيش طويلاً بصحة جيدة، تغذية كافية كما ونوعاً، الإدماج والمشاركة في الحياة الاجتماعية وهكذا... الخ".

في هذا الإطار يجب التأكيد على أن مقارنة الإمكانيات تستدعي مشاركة واسعة من كل الدول والمجتمعات، ذلك أن لكل بلد خصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والمحيطية الخاصة به، مما يؤكد على نسبية فقر الإمكانيات .

الفقر في منظور التنمية البشرية هو مفهوم متعدد الأبعاد والخصائص، يشمل كل الجوانب النوعية للحياة، فيمكننا أن نجد أفراد مقصيين من النمط المعيشي السائد في مجتمعهم لسبب أو لأسباب أخرى غير تلك المتعلقة بالفقر النقدي أو بنقص المداخيل، مما يدل على نقص ملائمة تعريف الفقر بالإعتماد على معيار الدخل أو الإستهلاك.

وإن المتأمل في الأدبيات الاقتصادية للفقر يجد هناك عدة مقاربات مستعملة إضافة إلى المقاربات الثلاثة الآتية الذكر.

2- الفقر الذاتي: يستمد تعريفه من إحساس وشعور العائلة نفسها (أو الفرد) بأنها فقيرة أم لا، وهل تستطيع أن تلي مختلف حاجياتها وتدخر؟ أو هل تكسب على الأقل دخل أدنى يسمح بموازنة المداخيل والمصاريف؟⁵².

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد ما يسمى بخط أو عتبة الفقر الذاتي وذلك بالإستعانة بطرق مدرسة Leiden وذلك من خلال استعمال الأسئلة المباشرة للفرد أو العائلة عن الدخل النقدي الذي يسمح لها بالعيش المرضي والمقبول لحد ما، ونشير هنا إلا ان مفهوم الفقر الذاتي يستعمل بكثرة في الدول المتقدمة.

الفقر الذاتي هو بكل بساطة الحصول على أقل ما نريد، ولمعرفة هذا النوع من الفقر بكل دقة، يمكن اللجوء الى القيام بمسح بياني وطرح السؤال الآتي للفرد أو لرب العائلة (من خلال وضعيتكم الحالية، ماهو الدخل (بعد الضريبة) الذي ترونه أدنى بصفة مطلقة؟ أو بمعنى آخر اذا كان دخلكم اقل من هذا المستوى فانه لا يمكنكم الموازنة بين مداخيلكم ومصاريفكم؟).

أن التعريف الذاتي للفقر، قد حاز حالياً اهتماماً ملحوظاً من قبل المجموعة الدولية، مكوناً بذلك مناهج جديدة لتقييم الفقر.

تعتبر المنفعة الفردية و تفضيلات السلع والخدمات المرجع النظري لهذا النوع من الفقر، وقد اقترح هذا التعريف لأول مرة في هولندا⁵³.

⁵² Sarah Marinesse, Op.cite P3

⁵³ S.B.MALIKI .OP .cite P18

من بين مختلف المؤشرات المستعملة عادة في الفقر

جنوب الصحراء نجد:

- * الاعاقة (مرض مزمن، البكم، الصم).
- * نقص الاراضي، الماشية، أدوات الزراعة.
- * عدم قدرة بعث الاطفال الى المدرسة.
- * ضرورة ملحة لمساعدة الاخرين.
- * عدم وجود افراد مؤه لىن لحماية اسرهم في اوقات الأزمة.
- * مسكن سيء وغير لائق.
- * انعدام المساعدة الاجتماعية والتضامن.
- * ادماج الاطفال الى عالم الشغل.
- * وجود احد الوالدين.
- * عدم ضمان التغذية الكافية طوال السنة.
- * قبول أي حتى ولو كان منحطا.
- * انعدام الملكية الفردية

كما هناك عدة أنواع أخرى منها الفقر المؤقت أو العابر والفقر الهيكلي أو الدائم على أن الفقر المؤقت يمس العائلات على المدى القصير أو بصفة موسمية، هذا النوع من الفقر يتم قياسه وتقديره على أساس درج الديمومة أو البقاء في حالة فقر تتسم بعد كفاية الموارد النقدية.

والفقر الهيكلي أو الدائم أو المزمّن فانه يمثل الأشكال الدائمة أو الهيكليّة للفقر.

لقياس هذا الفقر، لابد من استعمال الاستبيانات الميدانية ذات الحجم الثقيل، والتي تسمح بالمتابعة الدائمة لحالة الفقر بالنسبة للعائلات والأفراد. صعوبة هذا النوع من المتابعة والقياس جعلت من مقارنة الفقر المؤقت في الدائم غير المستعملة بصفة واسعة.

في الواقع، ان معرفة ديمومة الفقر او وقتيته يشكل تحدي ورهان أساسي بالنسبة لمسطري السياسة الاجتماعية ذلك ان الفقر المؤقت لا يستدعي استراتيجيات خاصة للقضاء أو التقليل منه بقدر ما يستحق سياسات تخفيف وقتية اجتماعية في حين الفقر الهيكلي يستدعي من السلطات وضع استراتيجيات فعالة وسياسات مكافحة من اجل التقليل من حدة الفقر الدائم.

خاتمة الفصل الأول :

- إن هذا الفصل كان الهدف منه هو التأكيد على أن الفقر ظاهرة معقدة تحمل في طياتها أبعاد متعددة، وهذا ما يصطدم به أي باحث عند دراسته للفقر.
- قد حاولنا حصر مختلف المدارس الفكرية والمقاربات النظرية الموجودة في أدبيات الفقر، مبيينين من خلال هذا العرض النظري محدودية المقاربات النقدية التي تعتمد على عامل واحد والمتمثل في الرفاهية الاقتصادية المترجمة بالدخل (أو الاستهلاك أو النفقات).
- الا أننا نشير في هذا الصدد، أن المقاربة النقدية للفقر ورغم محدوديتها بإهمالها للعديد من الأبعاد النوعية للفقر، تبقى ولحد الآن عنصر أساسي لتكميم الفقر ومتابعة تطوره.
- ولتعميم الفائدة قمنا في نهاية الفصل بعرض تعريف عام متعدد الأبعاد مستوفين بذلك جميع المحددات النوعية التي من شأنها تحديد مفهوم الفقر.
- من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة ماهية الفقر توصلنا إلى مايلي:
 - الفقر حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام إجتماعي وثقافي محدد.
 - الفقر عرفته مدرسة القدرات على أنه ينحرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان وهذا ما يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.
 - للفقر مجالات متعددة من فقر اليد العاملة إلى فقر الأطفال والذي أصبح يمس كل الدول سواء أ كانت غنية أو فقيرة وهذا راجع إلى عوامة الفقر.
 - إن مضمون الفقر لا يرتبط بالحرمان والعوز المادي فقط وإنما هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة.
 - وفي الأخير نستخلص أن الفقر ليس فقط عجز إمكانيات الفرد لتلبية حاجاته الأولية ولكنه يشمل عدة أعباء سواء كان بعد إقتصادي أو إجتماعي وآخر سياسي وسوسولوجي، وكل تلك الأبعاد تؤثر على الفرد وتنمية المجتمع ككل.

الفصل الثاني: مؤشرات قياس الفقر

إن التوقف عند معنى أو مفهوم الفقر لا يكفي في حد ذاته لتحديد من هم الفقراء وكيف نحددهم في مجتمع معين.

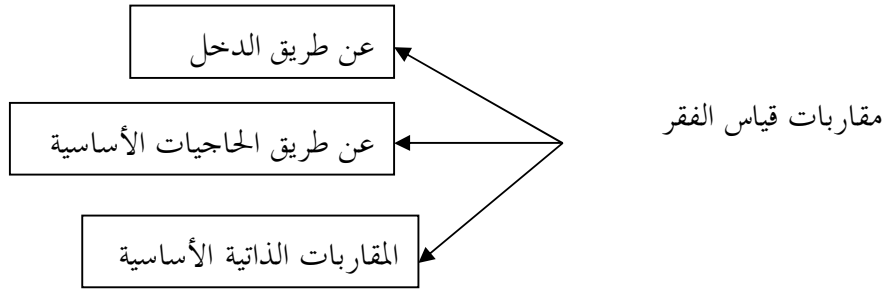
واليا هناك نقاش واسع يدور حول كيفية قياس الفقر عند الاقتصاديين، ذلك أن عملية قياس الفقر تلعب دور جوهري في تحديد استراتيجيات الحد من الفقر ومن ثم تقييمها، وفي هذا الاتجاه، يوجد العديد من المحاولات التي تهدف كلها إلى إيجاد طريقة أفضل لقياس الفقر في هذا الفصل، سنحاول طرح مختلف المقاربات المشهورة في قياس الفقر.

إن عملية قياس الفقر تفصل بين من هو فقير ومن هو غير ذلك، أو بعبارة أخرى تقوم بتوضيح خط أو عتبة للفقر، هذه النقطة ستكون محل تحليل بنوع من التفصيل في هذا الفصل.

لقياس الفقر عادة ما نعتمد على متغيرات الملاحظة التي من شأنها إعطاء رؤية واضحة حول وضعية معينة، هذه المتغيرات تحمل اسم المؤشرات التي سنحاول من خلال هذا الفصل ذكر أغلبيتها ومناقشتها وتوضيح كيفية حسابها.

أولاً : مقاربات قياس الفقر: إن أول ما يمكن الإنا

ذلك أن الفقر وكما تم توضيح ذلك في الفصل الأول , هو ظاهرة متعددة الجوانب مما يجعل الوقوف على جل المكونات التي تعبر على هذه الظاهرة , أمراً في بالغ التعقيد, ومما يزيد في تعقيد قياس الفقر هو كيفية تكميم تلك المتغيرات النوعية التي تدخل في تكوين مفهوم الفقر, هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإن أساليب قياس الفقر تختلف باختلاف المفهوم المراد دراسته, إلا أنه عادة ما يقاس الفقر باستعمال 3 مقاربات:



1- عن طريق الدخل: من بين المقاربات الأكثر استعمالاً لقياس الفقر, هناك ما يسمى بمقاربات الدخل أو المقاربات النقدية لقياس الفقر, ويسمى البعض بالمنهج غير المباشر والطبيعي لقياس الفقر, حسب هذه المقاربة, فإن الدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد (أو العائلة) ما يستهلكه وما لا يستهلكه, (بمعنى التعبير عن مستوى الرفاهية¹) والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء أو ما يرمز إليه بأنه خط الفقر, وتصدر الإشارة هنا إلى تحديد مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه, فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة, بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل الدائم (طوال العمر), والدخل الفعلي وليس المحتمل إن هذه المقاربة تستعمل غالباً في المجتمعات أين يكون جميع السلع والخدمات فيها محل تبادل في السوق, ليكون بذلك الدخل هو المعيار الإجمالي والمؤشر الوحيد الذي يعبر على قدرة الأفراد لإكتساب السلع والخدمات.

حسب هذه المقاربة فإن الفرد (أو العائلة) يكون فقيراً, إذا كان يكسب دخل أقل من X وحدة نقدية (وهذا ما يسمى بعتبة مطلقة) أو بكسب دخل أقل من $y\%$ من الدخل الوسيط أو الدخل المتوسط للمجتمع (وهذا ما يسمى بعتبة نسبية), وعادة ما يستعمل الدخل الوسيط عوضاً عن الدخل المتوسط في المقاربة النسبية للدخل, وذلك راجع إلى أن الدخل المتوسط يتأثر ويتغير بتطور المداخيل القصوى الموجودة في أعلى السلم, في حين أن الدخل الوسيط يسمح بمقارنة الدخل المنخفض بالدخل الموجود في وسط توزيع الدخل.

هذه المقاربة هي المستعملة بصفة منتشرة وذلك لتوفر المعلومات الخاصة بتوزيع الدخل.

¹ - Sarah Marinesse, Note sur les différentes approches de la pauvreté, DPE/DME, octobre 1999, P01

قد يقابل هذا المنهج غير المباشر (الذي يعته

الإستهلاك الذي يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة, ويحتوي على أربعة مكونات على الأقل:

- 1- مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.
- 2- قيمة الأسعار الحرارية للطعام.
- 3- تكاليف حمية محددة ومتوازنة.
- 4- تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل

وتتمثل الخطوة الموالية في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوي الحد الأدنى من الطعام, ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملابس والمواصلات وحجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي سيحدد أيضا خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة.

وكلا المنهجين السابقين ينسبان إلى المقاربة النقدية للفقر, وعموما فإن هناك عدة أسباب تجعل التحليل الذي يعتمد على الدخل يختلف في نتائجه عن التحليل أو القياس الذي يعتمد على الإستهلاك, ذلك أن هناك العديد من العائلات - كما توضح مختلف مسوحات موازنات الأسرة - تنفق أكثر من دخلها وذلك باعتمادها على السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض أو على دخل عيني, وربما تستفيد من الدعم المنخفض للغذاء, أو باشتراكها في الإستهلاك مع الآخرين².

وعموما فإن الذين يفضلون طريقة الإستهلاك على طريقة الدخل يعتمدون في طرحهم هذا على

3 مبررات.

- 1- أن الإستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع, أما الدخل فهو يقيس القدرة على شراء هذه المدخلات, ومن الطبيعي أن يتركز اهتمامنا على ما تم استهلاكه فعلاً.
- 2- إن الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (أسبوع, شهر, سنة) وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضاً لأسباب عشوائية (المرض, الجفاف, إنخفاض مؤقت في الأسعار العالمية لبعض السلع الزراعية أو الموارد الطبيعية... الخ) أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة (Life-cycle) كأن يكون الفرد صغيراً أو كبير السن.
- 3- إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوفر عند الأسعار السائدة, مما سيقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الإستهلاك.

2- مقارنة ظروف العيش :

هذه المقاربة حاولت أن تأخذ بعين الإعتبار جميع مظاهر الحرمان والعجز والإحباط في شتى ميادين العيش ومجالات الحياة وكنتيجة لذلك فرقت بين وجهين للفقر : الفقر العيشي ويتعلق بالغذاء، المسكن، الصحة، الخ...) والفقر ذو الطبيعة الإجتماعية والذي يتعلق بالعلاقات الإجتماعية، الترفيه... الخ . الفقير حسب هذه المقاربة هو ذلك الفرد (أو العائلة) الذي لا تمتلك حجم معين من السلع والخدمات الإستهلاكية المختلفة، وعادة ما يلجأ إلى المنتجات الميدانية لتحديد الحد الأدنى المقبول كمعيار أدنى للعيش في مجتمع معين في مجال السكن مثلاً، المعيار المستعمل لتحديد الفقير في هذا المجال يتمثل مثلاً في عدم وجود مرحاض أو حمام فردي، أو السكن في سكن مؤقت... الخ. في مجال التغذية قد يتعلق الأمر بعدم تناول اللحم أو السمك في أغلبية أيام الأسبوع.

أما من الناحية الإجتماعية، فيتعلق الأمر بالبطالة أو العمل في مهنة غير لائقة، أو عدم الإستطاعة وعدم القدرة على تقديم الهدايا في المناسبات... الخ.

وهكذا فإن هذه المقاربة ورغم محاولتها لاحتواء عدة جوانب نوعية التي أهملتها المقاربة النقدية، فإنها تطرح عدة مشاكل في التكميم والقياس وتترك مجالاً أوسع للإختيار، فهناك لحد الآن عدم اتفاق حول المعايير المستعملة التي تفصل بين ما هو معيار للفقر وما هو معيار للغن.

3- المقاربات الذاتية :

حسب ما يدل عليه العنوان فإن هذه المقاربة لا تبحث عن تحديد الظروف المعيشية المقبولة موضوعياً، وإنما نلجأ مباشرة الى إحساس وتقييم الفقير نفسه، وذلك من خلال سؤاله مباشرة عن دخله، وبهذا يعتبر الفقير هو ذلك الفرد (أو العائلة) الذي يصرح من خلال إجاباته على الأسئلة الموجهة له، بعدم كفاية دخله وأنه أقل مما يريد محدداً بذلك مستوى الدخل الضروري والأدنى الذي يراه للعيش في مستوى من الرفاه المقبول، أو على الأقل الدخل الذي يوازي به بين المدخولات والمخرجات.

ومن خلال إجابات الفقراء، يمكن بعدة طرق تحديد عتبة ذاتية للفقر، ومن خلال هذه الأخيرة يمكن تحديد ثم حساب الفقراء.

إلا أنه حسب المختصين فإن هذه المقاربة لا تكتسي أية أهمية واقعية، ذلك أن إجابات الأفراد حول مستوى الدخل الأدنى الضروري للعيش في راحة، مبنية على مرجعيات مختلفة من شخص لآخر ومن عائلة لأخرى، وهي في حقيقة الأمر تعبر عن طموحات لا عن الضروريات، وعادة ما تكون هذه الإجابات متأثرة بالفوارق الإجتماعية الموجودة في الواقع مما يجعلها بعيدة عن الموضوعية، ومعبرة أكثر عن الحاجة البسيكولوجية، بالإضافة أن التقدير الذاتي للدخل يعكس عادات فئة معينة، فالدخل الأدنى

الضروري الذي يراه الشخص المسن سيكون أقل من الد
لعاداته الإستهلاكية والمعيشية التي تأثرت بانخفاض قدرته الشرائية³.

ثانياً: مفهوم خط الفقر: بالرغم من تعدد الاتجاهات التي حاولت استنباط المعيار الذي يمكن من خلاله الوصول الى الحكم بالفقر بالنسبة للفرد، العائلة أو المجتمع ككل، إلا أنه ينبغي القول بأن مفهوم "خط الفقر" هو أكثرها شهرة وانتشاراً، ويعتبر نقطة انطلاق مختلف تحليل الفقر، إضافة الى ذلك فإن خط الفقر هو عنصر أساسي لا يمكن الإستغناء عنه في إعداد سياسات الحد من الفقر، ذلك أن خط الفقر من شأنه أن يبين ويفصل بين من هو فقير ومن هو غير فقير، ومن ثم يتيح للسلطات التدخل لعلاج الفقر في الفئات الفقيرة الموجودة تحت خط الفقر.

وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجيات الأساسية للإنسان، الغذاء والملبس والسكن والنقل، والمنهج الأكثر شيوعاً في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الإستمرار في الحياة ومواصلة العمل، وهذه السعرات الحرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها الى سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعاً للعادات الغذائية لكل قطر، ثم يتم احتساب خيارات متعددة، وفقاً للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها، والقيمة الإجمالية تمثل الإنفاق على الطعام، وبعد ذلك يجري تعديل هذا التقدير ليأخذ بالإعتبار الإحتياجات الأخرى المذكورة سلفاً (الملابس والسكن والمواصلات). والقيمة الإجمالية لهذه الحاجيات الأساسية والتي تقدر أو تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الإجتماعي أو خط الفقر. وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن الفقراء، ولكن على الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج، إلا أنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي يمكن إجمالها كالتالي:

أ- مفهوم خط الفقر يقوم أساساً على فرضية مفادها أن الفقر هو ظاهرة منفصلة يمكن التعبير عليها بمقياس وحيد، وحسب مفهوم خط الفقر فإن العائلة إما أن تكون فقيرة أو غير فقيرة وذلك على حسب تموقع مستوى دخلها بالنسبة لمستوى خط الفقر، إلا أن هذا لا يعكس الواقع وهو بعيد عن الحقيقة المعاشة، فربما تكون هناك عائلة يتميز دخلها بأنه فوق مستوى خط الفقر وهي بالتالي تعتبر غير فقيرة، إلا أن أفرادها في واقع الأمر هم فقراء فعلاً، وهذا كله راجع الى أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد ولا يوجد هناك حكم واضح وصريح يعتمد على معيار واحد، كما أن تحديد الفقراء حسب خط الفقر يخفي في طياته الفوارق الكبيرة وشدة الفقر الموجودة في طبقة الفقراء، الذي ربما يوجد بينهم من هو فقير فقراً مدقماً.

³ La documentation française, cahiers français n° 286 (Extrait)

ب- إن الحاجة للطعام قد تختلف باختلاف

الواحد. مرور الوقت، ولهذا من الأفضل أن توضع بعض الافتراضات التي تأخذ بعين الاعتبار الطاقة الإضافية لكل حالة.

ج- يجب على خط الفقر أن تكون له علاقة مع المستوى المعيشي في القطر محل الدراسة، فلو تم مثلاً استخدام خط الفقر للولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع سكان الأقطار النامية في عداد الفقراء والعكس حينما يستخدم خط الفقر للهند مثلاً، فإنه سينفي تماماً صفة الفقر من سكان أوروبا والولايات المتحدة.

د- إذا كان من السهل تحديد الطاقة من الطعام للفرد ثم تقدير القيمة المالية لها فإن تحديد قيمة الاحتياجات الأخرى مثل السكن والمواصلات والملابس ليست بالسهلة وهناك إشكال واسع عند الإقتصاديين فيما يخص الإعتبارات والمحددات التي تتحكم في الإنفاق غير الغذائي و واجهت هذه المشكلة العديد من الإعتبارات والقيود المنهجية والقياسية : منهج أورشانسكي (Orshansky) يعتبر من الطرق المقترحة لحل هذه المشاكل، ويتمثل أولاً في تحديد التكلفة الدنيا لمجموعة الطعام التي تحقق الحد الأدنى من الطاقة، ثم يستخدم مقلوب متوسط هذه النسبة من أجل احتساب قيمة الخدمات الأخرى، استخدمت هذه الطريقة في الولايات المتحدة.

هـ- ويتمثل هذا القيد في وحدة القياس لتحديد خط الفقر. هل هي العائلة أم الفرد ؟
وهنا نجد فريقين، فريق يؤيد استخدام العائلة ككل وليس كل فرد على حدى، وأهم المبررات المقدمة لذلك ما يلي:

- المتوجات الميدانية المتعلقة بالإستهلاك والدخل تهتم بالعائلة ككل.
 - وجود ظاهرة تقاسم الدخل داخل العائلة، والعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها.
 - صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل عليه كل فرد من العائلة خاصة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية مثل الزراعة أو بعض الأعمال التجارية أو الملكية المشتركة.
- يقابل هذا الفريق فريق آخر يدعم اختيار الفرد بدل العائلة مقدماً هو الآخر عدة حجج نذكر من بينها ما سيأتي :

- توزيع الدخل في العديد من العائلات قد يتم بطريقة غير عادلة ومنحازة لصالح أفراد معينة.
- سوق العمل يوظف أفراد ويخصص لهم أجوراً وفقاً لخصائصهم.
- العديد من مؤشرات التنمية ومعدلات وفيات الأطفال ومعدلات الإلتحاق بالدراسة، هي جميعها مؤشرات للأفراد وليست للعائلة.

وقد ظهرت محاولات تحاول تفادي هذا المشكل

أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل، واستخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة واضحة عن خصائص الفقراء.

وهكذا يصبح تحديد مفهوم خط الفقر في حد ذاته رهان يطرح العديد من الإختيارات والتي من

بينها ما يلي :

- خط الفقر المتفق عليه ؟
- خط الفقر الذاتي ؟
- خط وحيد أم عدة خطوط ؟
- خط الفقر إجمالي أم التحليلي ؟

عادة ما نعرف خط الفقر بأنه عتبة وأي مستوى من الدخل تحتها يعتبر صاحبه من الفقراء.

1- خط الفقر المتفق عليه: العلميون يحددون خط الفقر بالاستعانة بطريقتين :

- بالإعتماد على معايير الحمية الغذائية التي تحدد مقدار نقص التغذية (1500 حريرة في اليوم وبالنسبة للفرد) وسوء التغذية (1500 الى 2500) .
- بالإعتماد على النظرية الاقتصادية التي تسمح بتحديد خط الفقر بالرجوع الى الدوال الفردية للمنفعة.

عتبات الفقر المتفق عليها عادة ما تعتمد على معايير موضوعية، على سبيل المثال القوانين الإجتماعية، أو على معايير ذاتية ناتجة عن تصنيف الفرد لنفسه.

2- خط الفقر الذاتي : العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفقر تستعمل خطوط الفقر الموضوعية المحددة إما بالطريقة العلمية أو الطريقة المتفق عليها، إلا أنه هناك حالياً إتجاهاً يأخذ بعين الإعتبار خطوط الفقر الذاتية التي تحدد وفق مطالبة الفقراء أنفسهم.

وقد ذكر Ravallion سنة 1998 أن خط الفقر الذاتي لا يطبق في الدول النامية من طرف الإقتصاديين، حيث أن أغلبية الدراسات في هذه الدول حول ظاهرة الفقر محدودة بخط الفقر المطلق⁴ ولقياس عتبة الفقر الذاتي استعمل Leyden طريقة تتمثل في استعمال إجابات الأفراد المعنيين كمرجع أساسي لقياس الفقر⁵.

⁴ - Blandine Destraman, et Pierre Salama, « mesure et démesure de la pauvreté », PUF, Janvier, p15.

⁵ - François Roubaud, Jean pierre Cling, Mireille Razafindrakoot, « les nouvelle stratégies internationales de lutte contre la pauvreté ». 2^{ème} édition, economica, 2003, p269.

3- خط الفقر نسبي و المطلق: خط الفقر المطلق هو

الأدنى المطلوب من مستويات الإستهلاك لسد الإحتياجات الأساسية، وعلى أساس ذلك يحدد ما يعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية⁶. أما خط الفقر النسبي، فهو يحدد تبعاً للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعين، وطبقاً لذلك، يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد نصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة 10% من السكان الأدنى دخلاً⁷، وإذا كان خط الفقر المطلق هو الأكثر مناسبة للأقطار المنخفضة الدخل والتي يصل فيها الفقر الى حد الإملاق فإن خط الفقر النسبي سيكون ملائماً للأقطار التي تتميز بارتفاع دخلها ويصبح خط الفقر النسبي كنتيجة لذلك مفهوم ينصرف إلى حد كبير إلى قياس تطور التفاوت في الدخل.

في حقيقة الأمر، فإن خط الفقر المطلق يعتمد على فكرة تبدو واضحة وبسيطة، وهي أنه كل فرد لا يستطيع تلبية عدد معين من الحاجيات التي تعتبر ضرورية وأساسية فإنه يعد من الفقراء، وعليه فإنه يتم تحديد هذا الخط على أساس تحديد نسبة من المواد والسلع والخدمات الضرورية للبقاء الإنساني، ويتم تقييمها نقدياً بربطها بتطور الأسعار⁸.

وفي المقابل فإن الفكرة المرجعية التي يبنى عليها مفهوم خط الفقر النسبي هي أنه " يعتبر الفرد فقيراً إذا كان نمط حياته لا يصل حتى إلى أدنى مستوى معيشي في المجتمع الذي ينتمي إليه" وعليه يصبح هذا المفهوم مرتبطاً بشكل وطيد مع مفهوم الإقصاء من النمط المعيشي السائد.

العديد من الدول الأوروبية على سبيل المثال، تتبنى هذا التعريف في برامجها المكافحة للفقر " الأفراد، العائلات، المجموعات الذين لديهم موارد (ثقافية، مادية، إجتماعية) لا تتيح لهم العيش بالنمط المعيشي السائد في المجتمع الذي ينتمون إليه، فإنهم يعتبرون فقراء "، وفي بعض الأقطار المتقدمة، لجأت بعض الدراسات التطبيقية إلى تقدير خط الفقر باعتبار أنه يساوي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (كفرنسا).

البنك الدولي قام هو الآخر بتحديد خط فقر مطلق لجميع دول العالم وعلى المستوى الأوروبي قام INSEE بتحديد خط فقر نسبي موحد بالنسبة لجميع الدول الأوروبية على أساس أنه يناسب 50% من الدخل الوسيط الأوروبي.

بعض الاقتصاديين اقترحوا تحديد عتبة مطلقة للفقر، على أساس المستوى المعيشي المتوسط لسنة معينة، بمعنى على سبيل المثال تأخذ 50% من الدخل المتوسط لقطر معين لسنة 1975م، ونقوم بتأيينه عن

⁶ باقر، محمد حسين، " قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 1996 (سلسلة دراسات مكافحة الفقر : 3) ص 6

⁷ باقر، محمد حسين، مرجع سابق، ص 6 .

⁸ Pierre Conciabli, les cahiers français n° 286, la documentation française.

طريق الرقم القياسي للأسعار ولكن بدون الأخذ بع
المستويات المعيشية.

عموما يعتبر خط الفقر النسبي أقرب من ظروف الدول المتقدمة أو ذات الدخل المرتفع نسبيا، أما خط
الفقر المطلق يعتبر مناسباً لظروف الدول المنخفضة الدخل.

بالإضافة إلى هذه الخطوط الخاصة بالفقر إلا أن هناك خطوط أخرى هي عادة ما تفضل الإدارات
العمومية لتحديد خط واحد يكون بمثابة الإشارة التي توحى بضرورة تدخل السلطات الحكومية إلا أننا
قد نجد خط فقر نسبي وآخر مطلق وفي حقيقة الأمر يوجد عدة خطوط وعدة عتبات إلا أن هذه
الخطوط هي عبارة عن عتبات تفيدنا في معرفة الفقراء وفهم الفقر إلا أنها لا تعتبر عتبات تدخل
حكومي مباشر.

إضافة إلى أن العتبة التي تم تحديدها على أساس قياس نقدي كالدخل هي عتبة إجمالية ذلك أن
الدخل يعتبر مؤشر إجمالي إلا أنه حالياً عدة قياسات غير نقدية أصبحت تستعمل من قبل الاقتصاديين
هذه القياسات تعتمد على خصائص سوسيو اقتصادية ثقافية وسياسية مما ينتج عنها خط فقر تحليلي
وليس إجمالي.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن خط الفقر يحدد بوجهتين: وجهة نظر النفقات ووجهة نظر
الدخل وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

أ- وجهة نظر النفقات: يحدد خط الفقر تحت وجهة نظر النفقات عن طريق تحديد الميزانية اللازمة
لتغطية النفقات الضرورية وفي هذه الصدد يمكن أن يكون خط الفقر هو:

1- خطوط المسؤولية الاجتماعية: هي في الحقيقة عبارة عن عتبات تدخل من قبل السلطات العمومية،
النقطة المشتركة لهذه العتبات هي اللجوء إلى "النواة المطلقة" للفقر هذه النواة تسمح بتحديد حد أدنى
حيوي عن طريق تحديد حد أدنى غذائي أو عن طريق تحديد الحاجيات الأساسية، الحد الأدنى الغذائي
يعرف على أساس مقدار معين من الطاقة الحرارية اللازمة للإنسان للبقاء على قيد الحياة ويعبر على هذا
المقدار بـ مواد غذائية معينة مع الأخذ بعين الاعتبار أنماط الاستهلاك الخاصة بكل مجتمع وإيجاد مستوى
الدخل الذي يعبر عن مقدار هذه "النواة المطلقة" نقوم بحساب القيمة النقدية لتلك المواد الغذائية
لنحصل في الأخير على مستوى من الدخل يعبر عن الحد الأدنى الغذائي.

من أجل الحصول أو المرور من الحد الأدنى الغذائي إلى الحد الأدنى الحيوي (أي خط الفقر)
نقوم بالأخذ بالعين الاعتبار المواد غير الغذائية الضرورية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية
وباستعمال قانون أنجل وعن طريق أخذ مستوى الدخل الذي يعبر عن الحد الأدنى الغذائي مضروباً في
مقلوب نسبة نفقات الغذاء إلى النفقات الكلية، نحصل في الأخير على الحد الأدنى الحيوي الذي يحدد
بدوره مستوى خط الفقر وفق طريقة "المسؤولية الاجتماعية".

أما طريقة الحاجيات الأساسية فهنا نركز على الح

الأهمية و الضرورة القصوى يجب علينا أن نفتح مجالاً واسعاً للتقديرات الذاتية لهذه الاحتياجات من قبل السلطات العمومية.

2- خطوط المطالبة الاجتماعية الضمنية أو العلنية: إن خطوط الفقر من خلال المطالبة الاجتماعية هي تلك العتبات المحددة من قبل الهيئات النقابية أو السياسية أو تلك الناتجة عن التقديرات الذاتية للفقراء أو غير الفقراء.

فالهياكل والمنظمات الاجتماعية من خلال مطالباتها تعبر عن خط فقر علني أما التقديرات الذاتية للفقراء أو غير الفقراء فهي عبارة عن عتبات الفقر بصفة ضمنية كونها تعبر عن طموحات جماعية أو اجتماعية⁹.

ب- وجهة نظر الدخل: هذه المقاربة تستعمل من قبل الاقتصاديين الذين يعطون أهمية بالغة للفقير النسبي. تحديد خط الفقر في ظل هذه الواجهة يعتمد على مستوى أدنى من الدخل مبرر بعدة اعتبارات وفي هذا الصدد نميز ما بين الخط الفقر النسبي وخط الفقر المطلق. وقد تطرقنا سابقاً إلى مفهوم الفقر المطلق والفقر النسبي بنوع من التفسير وهنا تجدر الإشارة إلى أن عتبات الفقر النسبية تعتمد على تحديد انخفاض مستوى من الدخل هذا الدخل قد يكون:

1- دخل شريحة معينة من المجتمع. 2- جزء من الدخل نفسه.

1- نقوم بترتيب مداخيل الأسر بصفة تصاعدية لنعرف فيما بعد خط الفقر النسبي الذي يناسب أعلى مستوى من الدخل لنسبة مئوية معينة من الموجودين في بداية الترتيب (المداخيل المنخفضة) وقد تكون هذه النسبة (10%، 15%، 35%...) هذه العتبة في الحقيقة تحدد الأكثر فقراً في ظل التفاوت الموجود في توزيع المداخيل في المجتمع.

2- خط الفقر النسبي يعرف على أساس نسبة معينة من الدخل نفسه قد يكون هذا الدخل المعني هو الدخل الوطني أو الأجر القاعدي أو الأجر المنخفض في قطاع معين وقد يتمثل خط الفقر النسبي كذلك في نسبة معينة من الدخل المتوسط أو الوسيط.

ثالثاً: مؤشرات قياس الفقر: هناك عدة مؤشرات لقياس الفقر نذكر منها:

1- مؤشرات الفقر النقدي

أ- مؤشر عدد الرؤوس: قبل اللجوء في شرح هذا المؤشر يمكننا القول أن هذه المؤشرات جاءت لتسد عدة ثغرات يتميز بها خط الفقر فرغم من أهمية هذا الأخير في دراسات الفقر في المجتمع فانه لا يصلح إلا لعملية التمييز والفصل بين الفقراء وغير الفقراء ولا يمكننا أن نستنتج منه دلالات أخرى لا

⁹ Serg Milano op cite P71

تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلا أو خصائص

يصلح للمقارنة الدولية ، وهو محدود الفائدة حتى في المقارنة الزمنية المحلية حتى للقطر بسبب التضخم.
مؤشر عدد الرؤوس (H): هو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعا ويجاوب قياس ظاهرة تفشي الفقر ، وهو يعبر عن عدد الأفراد والأسر في المجتمع الذين يقعون فيه تحت خط الفقر وقد يسميه البعض بالمؤشر الرقمي للفقر وهو يقدم نسبة المجتمع (Q) الذين لديهم دخل Y_i اقل من مستوى خط الفقر المحدد سابقاً (Z) إلى المقارنة مع المجتمع ككل N وبهذا يمكن التعبير على هذا المؤشر بالمعادلة التالية¹⁰.

$$H = \frac{Q}{N}$$

هذا المؤشر من خلال معادلته الرياضية فإنه يعبر عن نسبة الفقراء وعدد الفقراء بالمقارنة مع عدد أفراد أو العائلات المكونة للمجتمع.

تحديد هذا المؤشر لا يطرح أي مشكلة أو صعوبة فيما أننا نعرف مسبقا مستوى خط الفقر فإننا سنقوم بترتيب مختلف مداخيل الأفراد أو الأسر (أو مستوى إنفاقهم) ترتيبا تصاعديا ليقوم فيما بعد مستوى خط الفقر Z بالفصل بين جزء الفقراء الذي أسفله وجزء غير الفقراء الواقع أعلى منه

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \dots \leq y_Q \leq Z \leq y_{a+1} \leq y_n \dots$$

لنتحصل على في الأخير على Q عدد الأفراد او الأسر المعروفين بأنهم فقراء وعند هذه النقطة يمكننا بكل

$$H = \frac{Q}{N}$$

ومن السهولة يمكن استنتاج دلالة أي قيمة يأخذها المؤشر مثلا إذا كان $H=0.3$ هذا يعني أن

30% من المجتمع هم فقراء.

هذا المؤشر يعتبر جيدا وذو فائدة كبيرة ، كما أنه سهل الفهم والشرح وكما انه ذو نفع أكبر لغرض المقارنة أو تقييم سياسات تقليل الفقر ، إلا أنه يحمل في طياته عدة نقائص وعدة ملاحظات فهو مثلا لا يستطيع أن يقدم لنا صورة تحليلية عن الآثار المحتملة لبعض السياسات المقللة للفقر كما أنه عبارة عن أداة قياس لا تعطي أي فكرة فيما يخص تموقع الأفراد أو العائلات بالنسبة لخط الفقر فهم وباختلاف شدة فقرهم سواء.¹¹ فلو مثلا أن شخصا أو عائلة ما كانت فقيرة ثم اشتد فقرها لتصبح فقيرة جدا فما الذي سيحدث لمؤشر عدد رؤوس (H) لا شيء. أي أن مؤشر عدد الرؤوس هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء ذلك أنه يهتم بعدد الفقراء ولا يبالي بعمق

¹⁰ - علي عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، سبتمبر 2003 ص 17.

¹¹ J.P Lachaud , "Pauvreté et marché du travail au Bénin : Quelques éléments d'analyse' document du travail n=06

الفقر أو بما يحدث من تغيرات داخل الفقراء. إن التحاليل
احتواء كل قياس للفقر على ثلاث عناصر.

- العنصر الأول: هو عدد الفقراء المتواجدين تحت خط الفقر
- العنصر الثاني: شدة الفقر التي تبين مدى عمق الفقر
- العنصر الثالث: فجوة الفقر التي تعكس مدى التفاوت الحاصل بين الفقراء.

حسب Lipton 1997 فان هذه العناصر الثلاثة هي جزء من الإجماع الحاصل هو ضرورة إيجاد
طريقة مثلى لقياس الفقر ولإشارة فان H يقيس الا العنصر الأول من العناصر الثلاث السالفة الذكر.
ب- مؤشر فجوة الفقر : لتكميل المؤشر السابق جاء هذا المؤشر (فجوة الفقر) يحاول قياس حجم
الفجوة بين الدخل الفقير وخط الفقر وهذا المقياس يحدد كالتالي:
لو قمنا بترتيب الاستهلاك بالمجتمع بشكل تصاعدي أي ان الأفقر لديهم Y_1 ثم الاقل فقرا لديهم
 $Y_2 \dots$ وهكذا حتى نصل الى الفئة الأقل فقرا والتي لديها Y_a والتي دخلها بالتعريف ليس اكبر من خط
الفقر Z فان مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالتالي¹²:

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^a \left[\frac{Z - Y_i}{Z} \right]$$

ويمكن اعادة كتابته بالشكل التالي $PG=IH$

$$I = \frac{Z - Y_a}{Z}$$

I: معدل الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر $Z Y_a = \frac{1}{a} \sum_{i=1}^a Y_i$

Y_a : الدخل المتوسط للفقراء

Z: خط الفقر

a: عدد الفقراء تحت خط الفقر

هذا المؤشر يعطي لنا العجز المتوسط للفقراء في المجتمع بالمقارنة مع خط الفقر. مقسوما على عدد
أفراد العائلات المتواجدة في المجتمع.

وبعبارة أخرى فان هذا المؤشر يبين درجة فقر الفقراء ويعكس فجوتهم التي تحول دون وصولهم
لمستوى عتبة الفقر وعلى الرغم من الفائدة التي يعطيها لنا هذا المؤشر الا ان هناك عدة ملاحظات ترد
عليه ومن أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت بين الدخل بين الفقراء .

¹²- Note techniques « mesure et analyse de la pauvreté » Banque
mondiale, www.worldbank.org/povertydata/ (consulté le 23/11/2005).

- عادة ما يحدد الأجر الأدنى من قبل السلطات

الأدنى إذا كان يسمح بتلبية وتغطية الحاجيات الأساسية (الاستهلاك، الصحة، التعليم، السكن) يمكن حين إذ اعتباره كمؤشر من مؤشرات الفقر¹³ إلا أن هذا المؤشر ترد عليه عدة ملاحظات نذكر منها :

1- هذا الأجر الأدنى يتجاهل جزء مهم من المجتمع الحضري الذي يقتني أجره من القطاع الغير الرسمي ويتجاهل كذلك ذلك الجزء من المجتمع الريفي الذين لديهم مداخيل ليست على أشكال أجور وهي غير معروفة بدقة.

2- لا يتابع تطور أسعار الاستهلاك.

3- المرجع الذي يعتمد عليه في تحديد الأجر الأدنى هو سلة من الاستهلاك أين تركيبها يدور حوله نقاش وجدال واسعين.

4- لا يأخذ بعين الاعتبار التحويلات الاجتماعية الواقعة خارج حقل الإنتاج.

- نشير إلى أن الإنفاق الغذائي يحسب على أساس أقل تكلفة ووفقا لنمط غذائي نموذجي، هذه التكلفة تضرب فيما بعد بنسبة الدخل الذي تخصصه العائلة للنفقات غير الغذائية إلا أن هذه الطريقة يدور حولها جدال كبير ذلك أنها تستنتج الدخل اللازم للبقاء على قيد الحياة على أساس النفقات الغذائية وليس العكس وبالتالي ستهمل ذلك الجزء من الدخل المخصص للدخار، إضافة إلى ما سبق فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار العادات الاستهلاكية والأذواق الذاتية .

ج- مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وفي نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية. ويرى الباحث أن تطبيق مقياس التباين على دخول الفقراء، سوف يعكس مؤشر شدة الفقر.

د- مؤشر فجوة الفقر المربعة : هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار عدد الفقراء، شدة الفقر وفجوة الفقر وهو نظرا لذلك الأكثر استعمالا وسمي كذلك نسبة إلى Foster, Gréer et Thorbeck 1984 كما أن مؤشر فجوة الفقر المربع يعتبر مربع البعد الذي يفصل الفقراء عن طريق خط الفقر. و معادلته الرياضية تكتب على الشكل التالي¹⁴ :

$$PG^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^a \left[\frac{Z - Y_i}{Z} \right]^2$$

n: العدد الكلي للأفراد (أو العائلات).

¹³ - Courthéoux J.P. « le salaire minimum », PUF, Paris 1978, P65

¹⁴- Notes techniques « mesure et analyse de la pauvreté » Banque mondiale, www.worldbank.org/povertyLyData. (consulté le 22/06/2004).

a: عدد الأفراد (او العائلات) الواقعة تحت عتبة الفقر

Z: خط الفقر

Y_i : دخل (أو الإنفاق) العائلة (او الفرد) رقم i من العائلات (او الأفراد) الفقراء.

هـ- مؤشر "WATTS": يحسب و يعرف كالاتي :

$$W = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^a \ln \left(\frac{z}{y_i} \right)$$

بالرغم من أنه حالياً غير مستعمل بكثرة فإن الميزة التي يتضمنها تكمن في تفككه زيادة على ذلك فإنه المؤشر الوحيد الذي يقدم كمية الإعانة الاجتماعية الواجبة للخروج من دائرة الفقر. "Watts" يقسم ثروة العائلة إلى قسمين: ثروة بشرية و ثروة غير بشرية.

الحالة الاجتماعية تكون الجزء الأول أما الجزء الثاني فيتشكل من مصادر الدخل "مهما كانت طبيعة هذه المصادر". إلا أن عين هذا المؤشر حسب "Sebastien" يتمثل في أنه لا يعطى منهجية واضحة لتقييم الواقع الاجتماعي على مستوى التعليم ومساهمة العامل الثقافي، زياد على ذلك فإنه لا يعطر أيضاً توضيحا و شرحا حول طريقة التوفيقين الجزئين : الثروة البشرية والثروة الغير بشرية ، إلا أنه ورغم هذا العيب فإن مؤشر "Watts" يعطي رؤية أحسن من تلك المقدمة من قبل المؤشرات الأكثر استعمالا كمؤشر عدد الرؤوس "H" مؤشر فجوة الفقر "P.G".

عادة ما نستعمل هذه الطرق (الحاجة إلى الطاقة والغذاء FER وتكلفة الحاجيات الأساسية CBN) لتحديد عتبة أو خط الفقر.

فطريقة FER تعتمد على تحديد حد أدنى من الحريرات أو الوحدات الحرارية وعلى أساسها يصنف الشخص ضمن دائرة الفقر أو خارجها .

خط الفقر حسب هذه الطريقة يعرف على أنه القيمة أو المبلغ الإجمالي الذي يتيح للفرد الحصول على الحد الأدنى من الوحدات الحرارية الكافية لتغذيته وقد تحدد عتبة الفقر في ظل هذه الطريقة دائما على أساس مستوى الإنفاق الكلي. بما في ذلك الإنفاق الغير الغذائي الذي يعتبر الفرد من خلاله مكتفيا من الناحية الغذائية حسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه.

هذه الطريقة لا تأخذ مستوى الرفاهية المادية للأفراد بالحسبان ذلك أنه على كل فرد أن يستفيد أو يكتسب وحدات حرارية معينة ومن جهة أخرى الحد الأدنى من الوحدات الحرارية يختلف حسب طبيعة العمل الممارس ، البيئة والوسط المعيشي ، السن ، الجنس .. الخ

فطريقة CBN تعتمد على سلة من السلع والخدمات الضرورية للفرد أو العائلة من أجل الوصول إلى مستوى معيشي مقبول وفق معايير المجتمع الذي يعيش فيه هذا الفرد أو هذه العائلة.

وبهذه الطريقة يمكن تحديد خط أو عتبة الفقر

هو تغير الحاجيات بنفس الطريقة الواردة في مقارنة FER .

على العموم طريقة CBN تمر بثلاث مراحل أساسية:

- تحديد السلة الغذائية الضرورية يوميا.

- تقدير كلفة هذه السلة بالوحدات النقدية.

- حساب نسبة التكلفة الغير غذائية.

2- مؤشرات التفاوت: هناك علاقة وطيدة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر وان كان ليس لديهما

نفس المعنى ، حيث يمكن أن نجد مجتمع يتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخل مع انعدام الفقر إلا أننا لا

يمكننا أن نجد مجتمع يكثر فيه الفقر بدون أن يصاحب ذلك تفاوت في توزيع الدخل وخلاصة القول أن

الفقر يصحب معه التفاوت وعدم المساواة والعكس غير صحيح.

إلا أن ميزانية الأسرة هي وصف لجانبي الموازنة بين ما هو متاح للأسرة من موارد نقدية أو عينية

من مصادرها المختلفة من جهة، وما هو متحقق من استخدام تلك الموارد في الحصول على السلع

والخدمات من جهة أخرى.

الجانب الأول: نسمي الجانب الأول من الموازنة بدخل الأسرة أما الجانب الثاني يسمى باستهلاك

الأسرة، واستخدمت مؤشرات دخل الأسرة واستهلاكها في قياس الفقر.

يوفر مسح دخل الأسرة مؤشرات هامة عن دخل الفرد أو العائلة باتجاهين هامين:

أ- تقدير متوسط دخل الفرد أو العائلة الإجمالي وتقدير ذلك المتوسط على مستوى كل فئة من

فئات الدخل التي تعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الدخل وبالتالي تجاوز عتبة الفقر عند

مستوى مناسب.

ب- تأشير إلى مدى التفاوت في توزيع الدخل.

ج- إزداد الإهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو

الإقتصادي الذي شهدته بعض الدول النامية خاصة رفقته زيادة التفاوت في توزيع الدخل مما

يستدعي مراقبة تطور الدخل لمعرفة القدرة على إتخاذ الإجراءات الكفيلة لذلك. ويستلزم ذلك

كخطوة أولى إعتقاد على مقاييس إحصائية لقياس "عدالة توزيع الدخل".

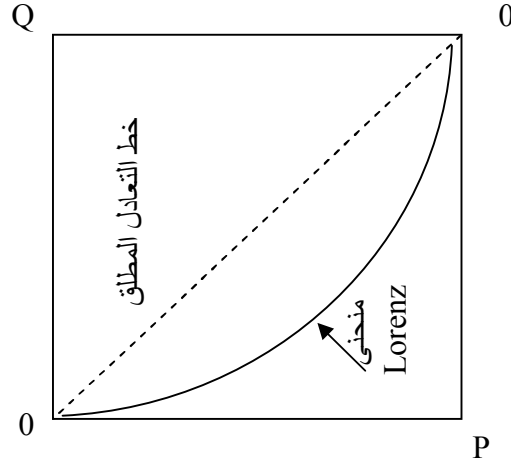
وأهم هذه المقاييس¹⁵ :

1 - منحنى "LORENZ": يتناسب مع جزء من الدخل يتحصل عليه %X من المجتمع بدلالة

الدخل المتوسط للمجتمع ككل وهو يعكس العلاقة الموجودة ما بين الجزء المتراكم من الدخل والجزء من

المجتمع الذي يتلقى هذا الدخل.

شكل منحني LORENZ



المصدر: عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي 2001، مركز دراسات الوحدة العربية ص 103.

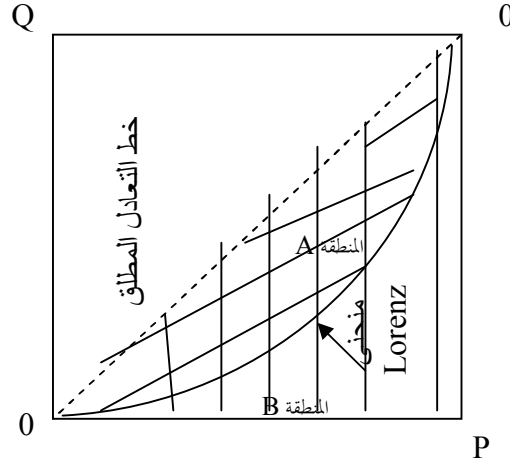
الخط المتقطع (00) عبارة عن خط افتراضي يمثل التعادل التام في توزيع المداخيل (التوزيع المتعادل الخط)، على هذا الخط كل وحدة من المجتمع تتحصل على جزء متساوي من الدخل، منحني LORENZ يقع تحت هذا الخط والمنطقة المحصورة ما بين المنحني والخط تمثل منطقة التفاوت في توزيع المداخيل.

2- معامل جيني GINI: يدل في معناه إلى أي مدى توزيع الدخل بين الأفراد والعائلات في بلد معين يبتعد عن التعادل المطلق، ومن هذا المنطلق نتحصل على منحني LORENZ الذي يضع في الصورة النسبة المئوية المتراكمة من الدخل الكلي وكذا العدد المتراكم للأشخاص الذين يتحصلون على هذا الدخل ابتداءً من الأشخاص أو العائلات الأكثر فقراً.

معامل GINI يقيس المنطقة الواقعة ما بين منحني LORENZ وخط افتراضي الذي يمثل التعادل أو التساوي المطلق، مساحة هذه المنطقة يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التعادل المطلق، الرقم 0 يمثل التعادل المطلق والرقم 100 يمثل التفاوت (الاتعادل) المطلق.¹⁶

¹⁶ - PNDU, "Rapport mondiale de développement humain", 2003.

شكل تمثيل بياني



المصدر: عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي 2001، مركز دراسات الوحدة العربية ص 103.

$$G = \frac{\text{المنطقة A}}{\text{المنطقة B}}$$

G يمثل المتوسط الجبري لمختلف الفروق بين مختلف المداخل والدخل المتوسط للمجتمع ككل ويكتب رياضيا بالنحو التالي:

$$G = \frac{1}{2Q^2m} \sum_{i=1}^a \sum_{j=1}^a |Y_i - Y_j|$$

حيث m: يمثل الدخل المتوسط للفقراء

q: يمثل العدد الكلي للأفراد

Y_i, Y_j مداخل الأفراد i, j

ترجمة النتيجة: هناك ثلاثة حالات:

- $0 \leq G \leq 1$ كلما زادت قيمة المعامل عن 0 كلما ابتعد التوزيع الدخل عن مستوى العدالة المطلقة.

- $G = 0$ تشير قيمة 0 إلى العدالة المطلقة.

- G يقترب من 1 معناه أن المعامل وصل إلى أسوأ حالاته.

3- معامل كونتز: يستخدم هذا المعامل لقياس شدة التباين في توزيع الدخل، هناك عدة صيغ لهذا

المعامل حيث يعتمد على طول الفئة، قد تكون الفئة عشرية أي أن المجتمع مقسم إلى فئات عشرية بحسب مستويات الدخل أو قد تكون سداسية إذا كان طول الفئة ستة... الخ.

4- المدى (R): هو المؤشر الأكثر استعمالا للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل وهو يقاس

الفارق ما بين القيمة القصوى والقيمة الدنيا للدخل معبرا عنه بنسبة مئوية من الدخل المتوسط.

$$R = \frac{(MAX Y_i - MIN Y_i)}{\mu}$$

Y_i : الدخل الفردي i

μ : الدخل المتوسط

$n, \dots, 1, 2, 3 = i$

يمكننا تسجيل النتائج التالية:

* اذا كان $R=0$ يمكننا القول عندئذ ان هناك تعادل مطلق في توزيع المداخل

* اذا كان $R=n$ هذا يعني أن هناك شخص واحد يملك كل الدخل

* قيمة R هي محصورة دائما بين ال 0 و n .

5- الانحراف للوسط النسبي: تكتب علاقته الرياضية كالتالي :

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |\mu - Y_i|}{n\mu}$$

حيث n : يمثل العدد الكلي للأفراد .

مؤشر M على العكس R يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي وليس فقط التوزيع ما بين القيمتين الطرفين.

6- مؤشر Theil: في عام 1968 قام ثيل بتقديم مؤشر للتفاوت وفي عام 1976 قام بتقديم

بعض التطبيقات عليه .وقد تم اشتقاق هذا المؤشر من فكرة الانتروبيا في نظرية المعلومات (Entropie). والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن اكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة ومؤشر ثيل (Theil)

للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل وجرىا يمكن التعبير على هذا المؤشر ب:

$$T(P) = L_n(n) \left[\sum P_i L_n \left(\frac{1}{P_i} \right) \right]$$

حيث n هو عدد الأفراد أو العائلات ، P_i هو الدخل للمجموعة (i) من الافراد.

والميزة الاساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية وتفسير هذا المؤشر يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي :السن،الجنس،المستوى التعليمي،

7- مؤشر Atkinson: اقترح مؤشر جديد من مؤشرات التفاوت مع المعادلة الرياضية التالية:

$$A = 1 - \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{\mu} \right)^{1-\epsilon} \right]^{\frac{1}{1-\epsilon}} = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

Y_e : تمثل ما يعادل من الدخل الموزع بالتساوي

ε تمثل مرونة المنفعة العددية للدخل

μ : متوسط المداخيل والانفاق

هذا المؤشر يدل على ان مستوى الرفاهية الاجتماعية المصاحبة لعملية توزيع الدخل بين الافراد يكون متكافئ لتوزيع الدخل.

Atkinson أدرج مفهوم الرفاهية الاجتماعية واقترحها بمفهوم التفاوت في توزيع الدخل ويمكن ان ياخذ النقاط التالية:

* اذا كان $0 = \varepsilon$ دالة المنفعة تاخذ شكل خطي وكتيجة لذلك سيرورة القرار الاجتماعي لا تأخذ بالحسبان التفاوت

$$Y_a = \left[\prod_{i=1}^n Y_i \right]^{\frac{1}{n}} \quad A = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

* اذا كان ε يؤول الى ∞ : الرفاهية الاجتماعية تتعلق فقط بالفرد الاكثر فقرا في المجتمع، في هذه الحالة يجب التخلي عن معمل الدخل المتاح من اجل تحقيق التعادل

8- مؤشر SEN: طور هذا المؤشر من طرف الإقتصادي Amartya Sen وعرف باسم

مؤشر Sen أو باسم « Welfare function » يسمح هذا المؤشر بقياس الفقر وهذا بالتوفيق بين ثلاثة أبعاد:

أ- نسبة الفقر أو مؤشر عدد الرؤوس (H): تحدد بعدد الأفراد أو العائلات التي تعيش تحت عتبة المعطاة، تسمى هذه العتبة كما ذكرناها سابقا بعتبة الفقر.

العائلة تعتبر فقيرة إذا كان مستواها المعيشي (دخلها المتوفر للإستهلاك) أقل من عتبة الفقر، وهذا ما سميناه بمؤشر عدد الرؤوس.

ب- شدة الفقر (I): مهما تكن عتبة الفقر المحددة لقياس الفقر إلا أنها لا تعطي الخاصية الكاملة للفقر التقدي للأفراد، لذا أضيف للمؤشر مقياس شدة الفقر، والتي تحدد بالفارق الموجود بين مستوى المتوسط للحياة (الفقراء وعتبة الفقر).

ج- اللامساواة في توزيع الدخل نسبيا أو معامل جيني: قام Sen بتوفيق المؤشرين السابقين مع معامل جيني الذي يهدف إلى قياس التفاوت في توزيع الدخل بين جميع الأفراد الفقراء، ليصبح المؤشر بالعلاقة التالية¹⁷:

$$S = H[I + (1 - I)G]$$

¹⁷ - Ramon Pena, Casas et Philippe Pochet, « les indicateurs monétaires et non monétaires de pauvreté et d'exclusion sociale dans une perspective européenne », observatoire social européenne, Janvier 2001, P28.

حيث:

S - : مؤشر Sen.

H- : مؤشر الرؤوس الفقراء.

I- : مؤشر شدة الفقر.

G- : معامل جيني يحسب فقط على الأفراد الفقراء.

وبالتالي يهدف إلى تقييم عدد الفقراء وتشخيص حالاتهم من الفقر والحرمان، وبعكس المؤشرات السابقة يعبر هذا المؤشر بنتيجة نقدية وليس بالنسبة المئوية.

9- مؤشر إستهلاك العائلة أو الفرد: ذكرنا سابقا أن ميزانية الأسرة تعتمد على الدخل والإستهلاك فالأسر تميل إلى التقليل من واقع مدخولاتها عند الإدلاء ببياناتها في مسح الأسر نتيجة التخوف من الضرائب أو عوامل إجتماعية أخرى...

وهذا ما يدعو إلى أن يستعاض عادة من بيانات الدخل ببيانات الإستهلاك العائلي لا سيما إذا تم الجمع مثل هذه البيانات عن الإنفاق الإستهلاكي والغير الإستهلاكي، حيث يفترض من الناحية النظرية أن يقترب مستوى الدخل المتحقق مع مجموع الإنفاق الإستهلاكي والغير الإستهلاكي.

إن أغلب الدراسات التحليلية للأنماط الإستهلاكية تستخدم للإستهلاك العائلي لتحليل بياناتها أسلوب تقدير دوال الإستهلاك وحساب معاملات المرونة أو الميل الإستهلاك و مستويات الكفاية الإجتماعية اعتمادا على ما توفره مسوحات ميزانية الأسر، من بيانات عن إنفاق الفرد أو الأسرة على السلع والخدمات حسب الفئات الإنفاقية.

ويمكن الإشارة هنا إلى مرونة الطلب الدخلية ومستويات الكفاية الاجتماعية.

أ- مرونة الطلب الدخلية: تعرف مرونة الطلب الدخلية بأنها نسبة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير في الدخل، أي أن هذا المقياس يركز على العلاقة بين الإستهلاك والدخل مع إفتراض أن العوامل الأخرى ثابتة.

$$E_{ij} = f_i(y_j) \quad -1$$

تعبير E_{ij} عن مقدار إنفاق المستهلك.

بينما تعبر y_j عن دخل المستهلك معبر عنه بمجموع إنفاقه على السلع والخدمات فإذا تم التعبير

عن العلاقة الأولى بدلالة المتوسطات فإن:

$$E_i = f_j(y) \quad -2$$

حيث أن: E_i متوسط إنفاق الفرد على السلعة أو السلع.

Y متوسط إنفاق الفرد الكلي، وباستخدام العلاقة الثانية فإن المرونة الدخلية ستكون¹⁸

المرونة الدخلية = تغير نسبة الكمية المطلوبة / تغير في نسبة الدخل

نسبة التغير في الإنفاق على السلعة بالنسبة للتغير في الدخل وتصنف من وجهة نظر المستهلك على ضوء قيم المرونات الدخلية كالآتي:

- سلع كمالية إذا كانت قيم المرونة أكبر من الواحد.
- سلع ضرورية إذا كانت قيم المرونة أقل من الواحد.
- سلع رديئة إذا كانت قيم المرونة سالبة.

إن رغبة المستهلك في إشباع حاجاته من السلع الضرورية قبل السلع الكمالية لذلك أي زيادة في دخل المستهلك تحقق له المرونة في الانتقال من سلع لم تعطي بالأولوية باهتماماته (أي تلك السلع التي تكون قيم معاملات المرونة إزاءها أكبر من الواحد).

وسوف نأخذ المعايير التالية:

للاستدلال إلى مستوى معيشة الفرد، أو مدى إبتعاده عن حافة الفقر.

- كلما زادت عدد المرونات التي تزيد قيمتها عن الواحد (لمجموعة معينة من السلع والخدمات، كلما دل على انخفاض المستوى المعيشي للفرد والعكس صحيح).

- كلما انخفضت قيم المرونات الدخلية كلما عكست تحقيق مستوى أعلى من الإشباع من السلع والخدمات.

ب- مستويات الكفاية الاجتماعية: يهتم هذا المفهوم بتحليل بيانات الإستهلاك العائلي من خلال تقدير الإستهلاك الذي يحقق كفاية المستهلك من حيث حاجاته البيولوجية والتقاليد الاجتماعية، وهو يتغير مع تغير الظروف البيئية...

ونقصد بهذا المفهوم أنه محاولة لوصف وقياس مستوى معيشي معتدل يضمن الإحتياجات التقليدية والمتطلبات، كما أنه يشمل قدرًا من كمية السلعة التي يصر على استهلاكها ويشعر بالحرمان خلاف ذلك.

إن أهمية مفهوم الكفاية الاجتماعية تنطلق من إمكانية استخدامه لمقارنة المستوى المعيشي الحقيقي للمجتمع مع المستوى الذي يطمح إليه، بمأن طموح الأفراد يختلف إعتقادًا على العوامل الإقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، فإن مثل هذه المقارنة تعطي صورة أكثر واقعية لرفاهية السكان من

تلك التي تعتمد على المقارنة مع مستوى معيشي ثابت
أفراد المجتمع خلال فترة معينة من الزمن.

- علاقة قانون الكفاية الاجتماعية بتحديد مستوى وقائعي للإستهلاك العائلي من خلال التغيرات
الحاصلة في الدخول وعمل تقديرات تعتبر موضوعية.
ويمكن حساب مؤشرات الكفاية الاجتماعية باستعمال طريقتين:

1- طريقة نسبة الإستهلاك الحدي: حساب أو تقدير هذه المستويات بتحديد النقطة التي تبدأ فيها
نسبة الكميات المشتراة من السلع بالإنخفاض عند المقارنة مع نسبة التغير في الدخل وتفترض هذه الطريقة
وبدءاً من مستويات الدخول المنخفضة، فإنه كلما كانت زيادة ثابتة في الدخل ترافقها زيادة متصاعدة في
الكميات المشتراة كلما سعى المستهلك للوصول إلى مستوى الكفاية الاجتماعية، وبعد أن تصل نسبة
الإستهلاك الحدي إلى قيمتها تبدأ الزيادة في كميات المشتراة بالتناقص مع كل زيادة ثابتة في الدخل،
حيث تعكس هذه المرحلة إنخفاض الرغبة في الحصول على المزيد من السلع والخدمات المطلوبة مما يعتبر
مؤشراً لتحقيق مستوى الكفاية الاجتماعية¹⁹.

2- تقدير مستويات الإشباع: مفهوم مستوى إشباع الفرد من السلع والخدمات هو متوسط ما
ينفقه الفرد من دخله على كل سلعة أو خدمة من هذه السلع والخدمات أو متوسط ما يستهلكه الفرد
من السلعة أو الخدمة قياساً لدخله.
أما نسبة الإشباع فهي تمثل الأهمية النسبية لمتوسط إستهلاك الفرد الفعلي من كل سلعة أو خدمة أو
مجموعة سلع وخدمات من مستوى الكفاية الاجتماعية العائد له.
و تتمثل في المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإشباع المجموعة السلعية} = \text{متوسط إنفاق الفرد لمجموعة المعينة} / \text{مستوى الكفاية الاجتماعية لمجموعة المعينة} * 100\%$$

- إذا قلت النسبة عن 100% دل على أن الفرد لم يحقق مستوى الإشباع المطلوب لما يحتاجه كحد
أدنى.
- إذا زادت النسبة عن 100% دل على أن الفرد قد تشبع بأكثر مما يحتاجه من هذه السلعة أو
الخدمة.

¹⁹ - وقائع ندوة مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية المنعقدة في بيروت، الجمهورية اللبنانية، 6-7 أوت ص 103.

1- مؤشر التنمية البشرية (IDH) Indicateur de développement humain (IDH)

قام خبراء الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في التسعينات بإعداد مؤشر للتنمية البشرية لقياس مستوى التنمية ظهر ونشر هذا المؤشر في نفس السنة²⁰.

التنمية البشرية هي مصطلح متعدد الأبعاد ويرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والإختيارات الضرورية للتنمية البشرية.

ومؤشر IDH مؤشر مركب يدمج ثلاثة أبعاد أساسية²¹:

1 - الاستفادة من عمر طويل في صحة جيدة.

2 - التعليم: الحصول على مستوى تعليمي مرتفع وتلقي المعارف.

3 - الرفاهية المادية: الاستفادة من الموارد الضرورية للحصول على مستوى معيشي لائق (الحصول

على دخل مرتفع).

مفهوم التنمية البشرية تطور وأصبح يضم زيادة على الامكانيات السابقة امكانيات أخرى تنطلق

من الحرية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتصل الى فرصة الابداع والإنتاجية والعيش في ظل احترام الذات واحترام الآخرين واحترام حقوق الانسان²².

مؤشر التنمية البشرية يقيس المستوى المتوسط الذي يتواجد فيه بلد معين وذلك حسب ثلاثة

معايير وهي العمر الطويل والتعليم والرفاهية المادية²³.

قبل حساب IDH يجب اعداد رقم لكل بعد من ابعاده، تحديد هذه الارقام البعدية الموافقة لكل من توقع

العمر، مستوى التعليم و الناتج المحلي الإجمالي يتحدد ضمن مجال تغير مع قيمة دنيا وقيمة قصوى .

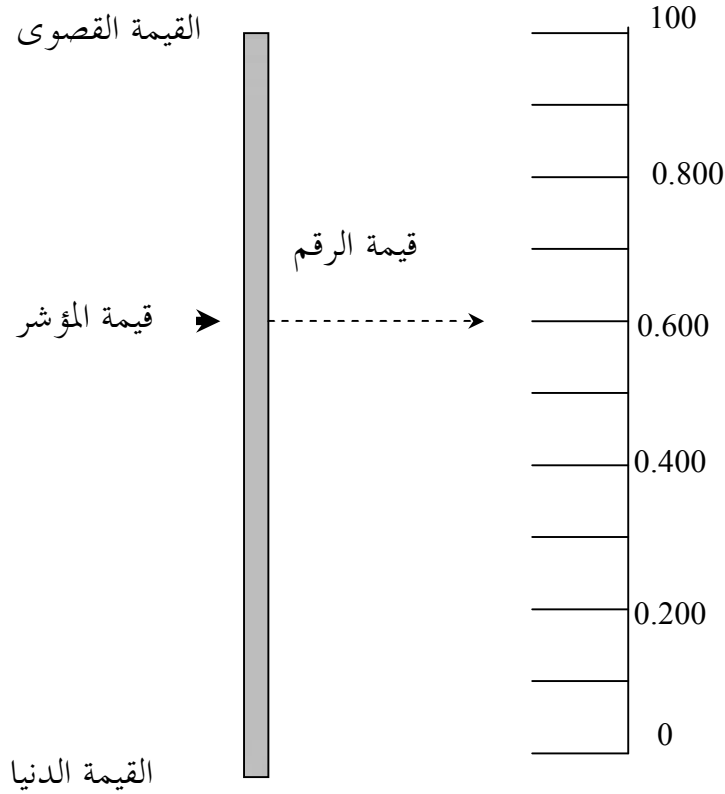
²⁰ - Rapport sur le développement humain 1994, PNUD, Economica, 1994, P97

²¹ - Bernard Bret, le tiers-monde(croissance, développement, inégalité) édition ELLISES, 2 édition, Paris, P20

²² - PNDU, « Rapport mondiale de développement humain »,1997, P15

²³ - CNFS, R N D H .1999. P88

تحديد الرقم البعدي:



الرقم البعدي المؤشر

النتائج المحصل عليها في كل بعد يعبر عنها بقيمة تتراوح ما بين 0 و 1 حسب العلاقة التامة التالية :

$$\text{مؤشر البعد الرقمي} = \frac{\text{القيمة الملاحظة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

القيم الدنيا أو القصوى لأجل حساب L'IDH هي معطاة من قبل PNUD في الجدول التالي:

المعيار	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
* متوسط العمر الانسان عند الولادة بالسنوات		
* معدل الامية عند الشباب(%)	85	25
* المعدل الاجمالي للمدرس (%).	100	0
* PIB بالفرد	100	0
	40000	100

المصدر: 2003, « Rapport mondiale de développement humain », PNUD,

أ- حساب توقع العمر : رقم توقع العمر يقيس المستوى الذي وصل اليه بلد معين فيما يخص توقع العمر عند الولادة

مثال : بالنسبة للجزائر توقع العمر يعادل 69.2 سنة في سنة 2001. بمعنى رقم توقع العمر يعادل 0.74 ويمكن حسابه كالتالي:

$$\text{رقم توقع العمر في الجزائر} = \frac{85 - 25}{69.2 - 25} = 0.74$$

ب- حساب رقم مستوى التعليم: رقم مستوى التعليم يقيس المستوى الذي وصل اليه بلد معين فيما يخص أمية الشباب والتعليم

(المعدل الاجمالي للمدرس في المستوى الابتدائي الثانوي، والعالى).

يتم أولاً حساب رقم بالنسبة لأمية الشباب ورقم آخر للمدرس، هذين الرقمين يعطيان فيما بعد بعلاقة رياضية، رقم النمستوى التعليمي أين حصة معدل الأمية تأخذ الثلثين ليرجح المعدل الاجمالي للمدرس بالثلث المتبقي.

$$\text{في الجزائر مثلا رقم الامية عند الشباب} = \frac{0 - 6.78}{0 - 100} = 0.678$$

في 2001 معدل الأمية عند الشباب وصل الى 67.8% والمعدل الاجمالي للمدرس وصل الى 71%

للسنة الدراسية 2000-2001

$$\text{رقم الامية عند البالغين} = \frac{67.8 - 0}{100 - 0} = 0.678$$

$$0.710 = \frac{71-0}{100-0} = \text{رقم التمدرس}$$

وبالتالي رقم أو مؤشر المستوى التعليمي يساوي 3/2 (رقم الامية للبالغين) + 3/1 (رقم التمدرس)

$$2/3(0.678)+1/3(0.710)=0.69$$

ج- حساب رقم أو مؤشر PIB: يحسب PIB الحقيقي للفرد المقدر بالقدرة الشرائية (القيمة الدنيا

100 دولار المقدر بالقدرة الشرائية والقيمة القصوى 40 ألف دولار المقدر بالقدرة الشرائية).

فيما يخص الدخل فقد قام الخبراء بتعويض حساب القيم (القيمة الحقيقية، القيمة القصوى، القيمة الدنيا) إذ

أصبحت الصيغة تصاغ باللوغارتم القيم ، وهذا لأن الدخل غير المحدود ليس مهم للوصول إلى مستوى

التنمية البشرية المقبول، كما يعتمد دليل الناتج المحلي الإجمالي على فكرة المنفعة الحدية للنقود ومعادل القوة

الشرائية بالدولار الأمريكي لمتوسط نصيب الفرد من PIB²⁴ ويحدد بالطريقة التالية :

$$\text{مؤشر البعد PIB} = \frac{\text{لوغاريتم (القيمة الحقيقية)} - \text{لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}{\text{لوغاريتم (القيمة القصوى)} - \text{لوغاريتم (القيمة الدنيا)}}$$

$$\frac{\log(6090) - \log(100)}{\log(40000) - \log(100)} = 0.69 \text{ Indice de PIB} =$$

عند حساب المؤشرات الثلاثة السابقة يتم حساب IDH عن طريق حساب المتوسط الحسابي لها:

$$\text{IDH} = 1/3(\text{Indice d'espérance de vie}) + 1/3(\text{indice de niveau d'instruction}) + 1/3(\text{indice de PIB})$$

$$= 1/3(0.74) + 1/3(0.69) + 1/3(0.69) = 0.704 \text{ en } 2001$$

مؤشر التنمية البشرية = 3/1 (مؤشر العمر المرتقب عند الميلاد) + 3/1 (مؤشر التعليم) + 3/1

(مؤشر الدخل).

النتيجة المحصل عليها لكل بعد تعبر بالقيمة المحصورة بين 0 و 1 وبالتالي قيمة IDH تتراوح ما بين

0 و 1

- يكون IDH أقل من 0,5 فإن مستوى التنمية ضعيف.

- يكون IDH محصور بين (0,5 و 0,8) مستوى التنمية متوسط.

- يكون IDH محصور ما بين 0,8 و 1 مستوى التنمية مرتفع.

مؤشر IDH يضم أربعة مفاهيم مهمة: الإنتاج
الأفراد²⁵

يظهر هذا المؤشر أن التنمية البشرية لا تعتمد على قوة الإقتصاد بقدر إعتماها على التوجهات السياسية للدولة، وكذلك الخصائص الهيكلية المتعلقة بالطبيعة الإقتصادية والديمقراطية والموقع الجغرافي. وهذا ما يبرز ترتيب بعض الدول الغنية إقتصادية في مستويات متراجعة إذا ما قرنت بالإمكانات الكبيرة المتوفرة. بالمقابل نجد أن الدول ذات التوجهات الإجماعية تحتل مراتب متقدمة، حيث تولي هذه الدول إهتمام لا نظير له بالفرد، ويعطي للموازنة الإجماعية الأولوية الأولى في الإنفاق ونجد منها النرويج، السويد، أستراليا، هولندا والتي تحتل المراتب الأولى حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2003²⁶.

2- مؤشر الفقر الإنساني (البشري) IPH : التحدث عن التنمية يقودنا إلى التحدث عن الفقر لذا من المهم تحديد أهم هذه الأبعاد وذلك لفهم المؤشر المقترح من طرف PNUD سنة 1997. مفهوم الفقر البشري يهتم بالإمكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانا وبالموارد التي يحتاجون إليها للتخلص من الفقر، ويراعى أيضا اللامساواة بين الجنسين والطريقة التي توزع بها الموارد من غذاء وتعليم وخدمات صحية ذات الأسرة الواحدة.

وقد ميز مؤشر الفقر البشري بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة وصنفها على النحو التالي:

أ- مؤشر الفقر الإنساني للدول النامية L'indicateur de la pauvreté humaine pour les pays en développement (IPH-1)

مؤشر الفقر الإنساني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضم النسبة المئوية للآمين البالغين والنسبة المئوية للأشخاص المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين و الافتقار إلى ظروف معيشية لائقة على الصعيد الإقتصادي بوجه عام، و يمثل بمؤشر فرعي مركب يضم هو ذاته ثلاثة متغيرات : النسبة المئوية للأفراد المحرومين من الوصول إلى مياه الشرب والنسبة المئوية للأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية والنسبة المئوية للأطفال دون خمس سنوات الذين يعانون من نقص في الوزن .

و بالتالي فهذه مؤشر الفقر الإنساني يتمثل في قياس تخلف دولة معينة في ثلاث جوانب أساسية هي²⁷ :

- مدة الحياة و مستوى الصحة : و تتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر 2 معين، و ذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين ؛
- التمدرس و تلقي المعارف : و تتمثل في حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة و الإتصال، و ذلك اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين ؛

²⁵ - كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الإقتصادية، 1997، القاهرة، دار النهضة العربية.

²⁶ - Rapport sur le développement humain 2003, PNUD, Economica, 2003, P335.

²⁷ - PNUD ; **RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003** ; OP CIT .

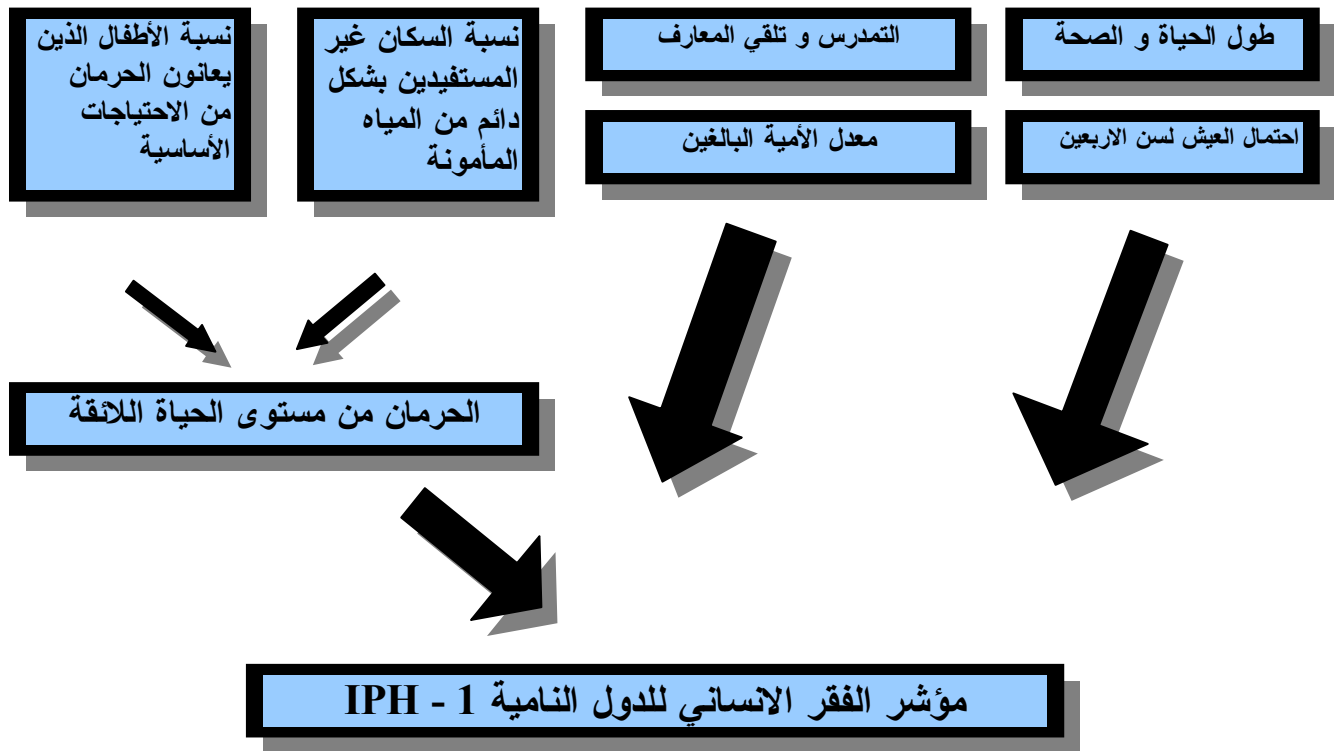
• إمكانية الحصول على مستوى حياة لائق : و تة

للحياة، و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي للمؤشرين التاليين:

- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ؛
- نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الأساسية .

و الشكل التالي يوضح مركبات مؤشر الفقر الانساني للدول النامية :

شكل مركبات مؤشر الفقر الانساني للدول النامية



المصدر: PNUD; RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN, PNUD, économica 2003 ; OP CIT ; Page 340

*حساب 1-IPH: تم حساب مؤشر الفقر الانساني للدول النامية دون الحاجة إلى مؤشرات الأهمية،

و ذلك اعتمادا على الخطوات التالية :

• قياس الحرمان من مستوى معيشي رفيع : بحسب اعتمادا على المتوسط الحسابي غير المرجح

لمكوناته، و ذلك من خلال العلاقة التالية:

المتوسط الحسابي = $1/2$ (نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة + نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الأساسية)

• حساب مؤشر الفقر الانساني IPH -1 :

يحسب مؤشر الفقر الانساني للدول النامية بالعلاقة التالية :

$$IPH-1 = [1/3 (P^{\alpha}_1 + P^{\alpha}_2 + P^{\alpha}_3)]^{1/\alpha}$$

حيث :

P_1 : احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين ؛

P_2 : معدل الأمية بين البالغين ؛

P_3 : المتوسط الحسابي غير المرجح لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة و نسبة الأطفال

المحرومين من الإحتياجات الأساسية ؛

$$\alpha = 3 .$$

مثال : حساب مؤشر الفقر الانساني للدول النامية L'indicateur de la pauvreté humaine

(IPH-1) pour les pays en développement : حالة الجزائر 2003

لدينا البيانات التالية :

- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة يساوي 11 % ؛

- نسبة الأطفال المحرومين من الإحتياجات الاساسية يساوي 6 % .

و عليه فالمتوسط الحسابي المرجح لكلا النسبتين : $P_3 = 8.5\%$

- احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين : $P_1 = 9.3\%$ ؛

- معدل الأمية بين البالغين : $P_2 = 32.2\%$.

و منه يمكننا حساب مؤشر الفقر الانساني من خلال المتوسط الحسابي غير المرجح للعناصر السابقة :

$$IPH-1 = [1/3 (9.3^3 + 32.2^3 + 8.5^3)]^{1/3} = 22.6\%$$

ب- مؤشر الفقر الإنساني لدول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية L'indicateur de la pauvreté humaine pour certains pays de l'OCDE(IPH-2)

يهدف هذا المؤشر إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) في

أربع جوانب أساسية هي :

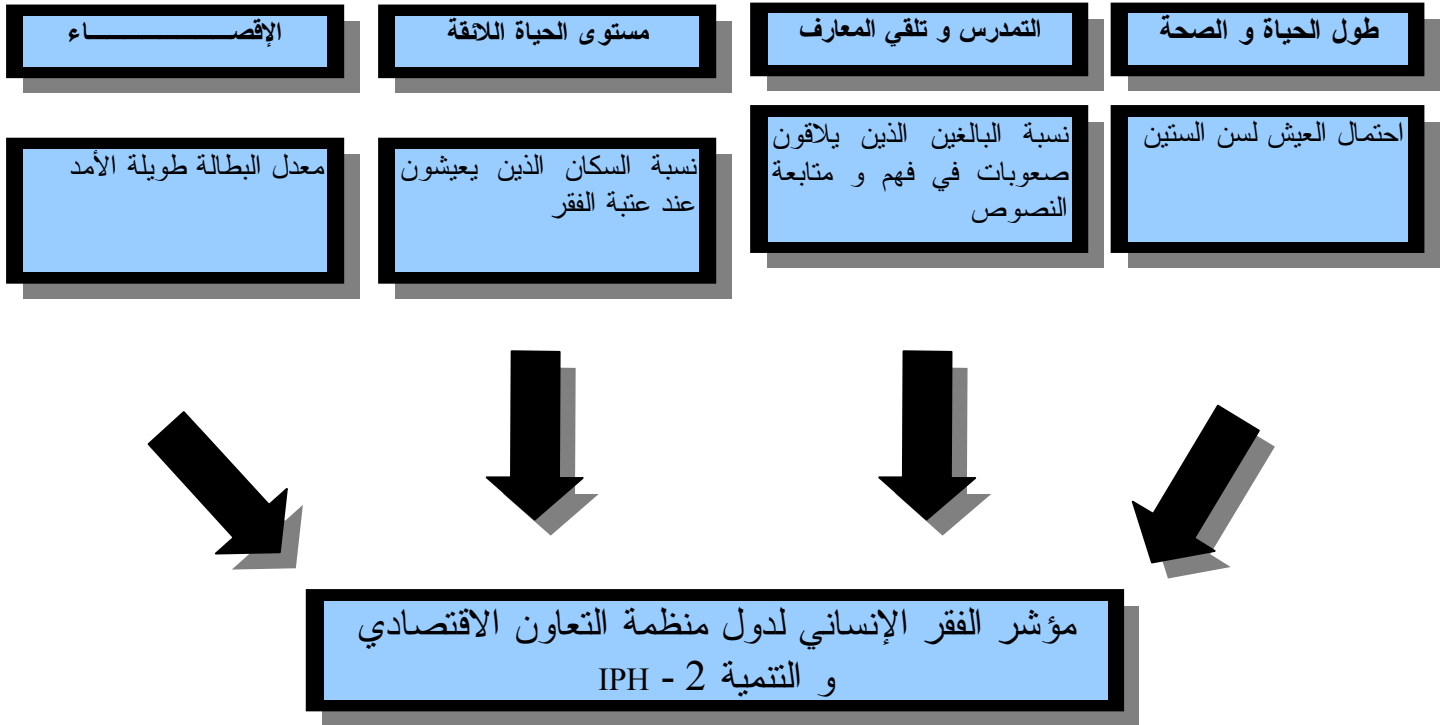
• مدة الحياة و مستوى الصحة : و تتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، و ذلك

اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين ؛

- التمدرس و تلقي المعارف : و تتمثل في حرمان اعتمادا على معدل الأمية²⁸ للأعمار المتراوحة بين 15 و 60 سنة
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع : و تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي ؛
- الإقصاء : و تقاس بمعدل البطالة للأمد الطويل (12 شهر على الأقل) .

و نستوضح المكونات الرئيسية للمؤشر من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل : مركبات مؤشر الفقر الانساني لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية



المصدر :

PNUD; RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003 ; OP CIT ; Page 340

تحسب قيمة مؤشر الفقر الانساني لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من خلال العلاقة التالية :

$$IPH-2 = [1/4 (P^{\alpha}_1 + P^{\alpha}_2 + P^{\alpha}_3 + P^{\alpha}_4)]^{1/\alpha}$$

حيث :

P_1 : احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن السنتين ؛

²⁸ PNUD ; RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2001 ; www.un.org, (Page consulter le : 21/12/2003) .

P_2 : معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 15 و 60

P_3 : نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي ؛

P_4 : معدل البطالة للأمد الطويل (12 شهر على الأقل) ؛

$\alpha = 4$.

مثال : حساب مؤشر الفقر الانساني لدول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية

لدينا المعطيات التالية :

$P_1 = 8.9\%$ ، $P_2 = 21.8\%$ ، $P_3 = 12.5\%$ ، $P_4 = 1.3\%$

و عليه يحسب مؤشر الفقر الانساني كالآتي :

$$IPH-2 = [1/4 (8.9 + 21.8 + 12.5 + 1.3)]^{1/4} = 14.8\%$$

3- مؤشر التنمية الإنسانية المرتبط بنوع الجنسين ومؤشر مشاركة المرأة IPF:

من ابرز الإنتقادات الموجهة لمؤشر IDH بساطته الشديدة التي يعتقد معها الوصول إلى مفهوم أشمل لمستويات الرفاهية الإجتماعية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفالها عدد من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الإنسانية، فعمدت التقارير الموالية على تدارك هذا النقص، وأضيف في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد ببكين سنة 1995م مؤشرين آخرين²⁹ :

أ- مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنسين ISDH

ب- مؤشر مشاركة المرأة IPF

أ- مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنسين ISDH: إذا كان مؤشر التنمية الإنسانية يقيس مستوى الإمكانيات التي وفرتها الدولة للفرد، فإن المؤشر المرتبط بالجنس يوسع في هذا المفهوم من خلال التركيز على الفروقات الإجتماعية بين الذكور و الإناث اعتمادا على الجوانب التالية :

- مدة الحياة و مستوى الصحة، و ذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة ؛
- التمدرس و تلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين، والمعدل الإجمالي للتمدرس و التعليم لجميع المستويات ؛
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على الدخل المتوقع من العمل (مقدر بـ

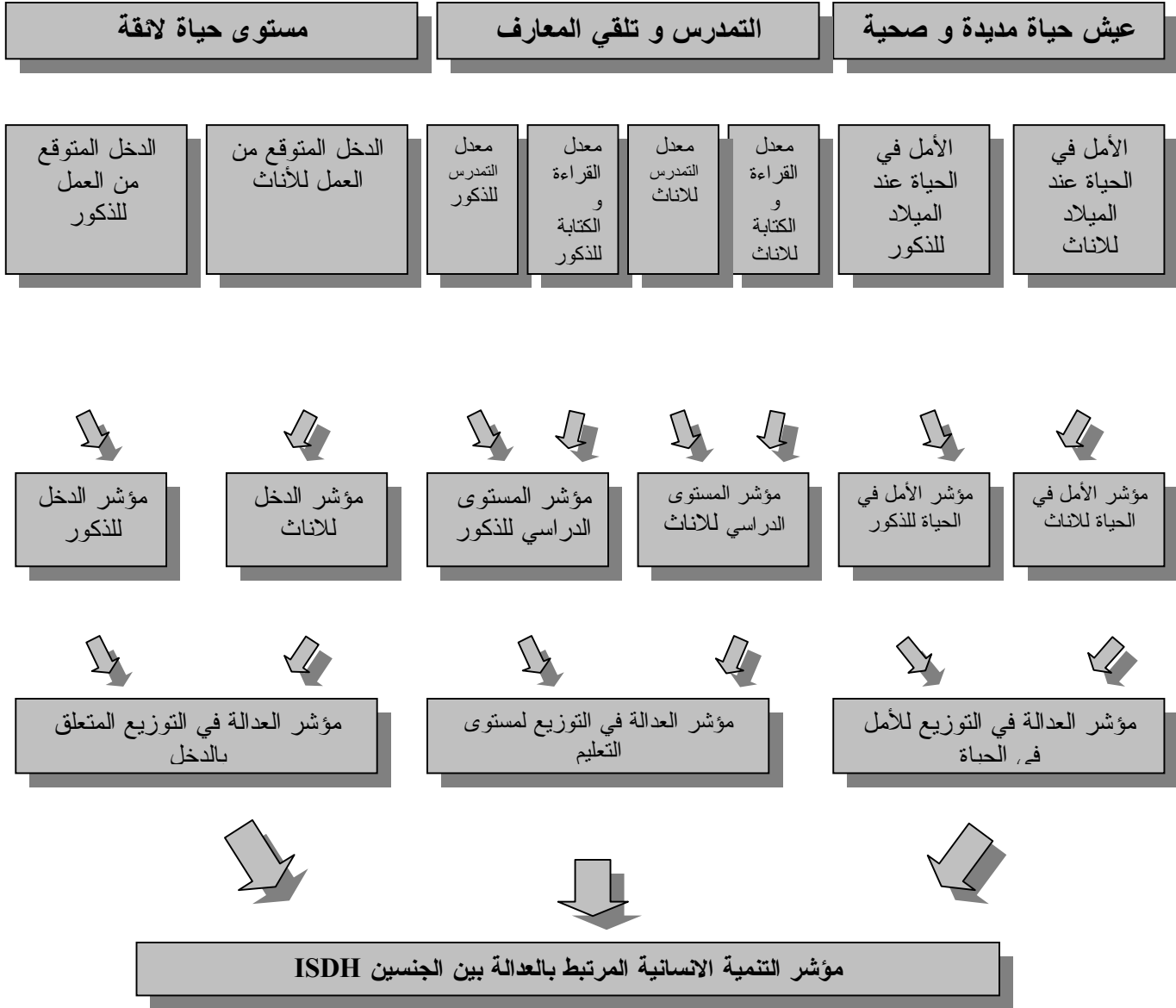
³⁴PPA

²⁹ Rapport sur le développement humain 1995, PNUD, Economica, 1995, P200.

³⁴ Parité de Pouvoir d'Achat - تكافؤ القدرة الشرائية : أي تحويل الناتج المحلي الخام المقدر بالدولار إلى قيمة

مقدرة بنصيب الفرد من القدرة الشرائية، و ذلك لاختلاف أسعار الصرف و المعطيات الإقتصادية من دولة لأخرى، و

الشكل : المركبات الأساسية المكونة لمؤشر التنمية الان



المصدر:

PNUD; **RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003** ; OP CIT ; Page 340

وحساب مؤشر التنمية الانسانية المرتبط بالعدالة بين الجنسين يمر بثلاث خطوات، أولها حساب المؤشر المرتبط بالسكان حسب الجنسين لكل متغير و ذلك اعتمادا على العلاقة التالية :

يرجع ذلك لاختلاف القوة الشرائية للدولار حيث أن ما قيمه واحد دولار مثلا يمكن الفرد من شراء خبزيين في الولايات المتحدة و 5 خبزات في فرنسا و 13 خبزة في الجزائر .

1- حساب مؤشر بعد العمر المرتقب عند الولادة:

تعطي للمرأة حياة أطول من الرجل، ولذا يجب حساب مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للرجل والمرأة على حدى:

$$\text{الرقم البعدي} = \frac{(\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا})}{(\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة الدنيا})}$$

تتمثل الخطوة الثانية في حساب مؤشر العدالة في التوزيع، و الذي نهدف من خلاله إلى تحديد الفروقات بين الذكور و الإناث حسب المتغيرات المدروسة، حيث نعبر رياضيا عن هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية :

$$\text{مؤشر العدالة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{E-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{E-1}]^{1/E}$$

حيث تقدر قيمة المعامل E بـ 2 و عليه تتحول العلاقة إلى الشكل التالي :

$$\text{مؤشر العدالة في التوزيع} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للإناث})^{1-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر الأهمية للذكور})^{1-1}]^{1/2}$$

2- درجة التعلم: وهنا أيضا نفصل بين درجة التعلم للنساء ودرجة التعلم للرجال

$$\text{مؤشر مستوى التعليم} = \frac{2}{3} \cdot \text{مؤشر القراءة و الكتابة بين البالغين} + \frac{1}{3} \cdot \text{مؤشر التمدرس}$$

ثم نوفق بين المؤشرين للحصول على مؤشر المساواة في التوزيع لدرجة التعلم وتساوي:

$$\text{مؤشر المساواة لدرجة التعلم} = [\text{نسبة الإناث} \cdot (\text{مؤشر التعلم للإناث})^{1-1} + \text{نسبة الذكور} \cdot (\text{مؤشر التعلم للذكور})^{1-1}]^{1/2}$$

3- حساب مؤشر المساواة في توزيع الدخل

ويحسب مؤشر دخل العمل (المقدر بالقدرة الشرائية) للذكور والإناث كالآتي:

$$\text{مؤشر الدخل} = \frac{\text{لوغاريتم القيمة الحقيقية} - \text{لوغاريتم القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العظمى} - \text{لوغاريتم القيمة الدنيا}}$$

إذن مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس ISDH = 3/1 (مؤشر المساواة في توزيع العمر المرتقب عند الولادة) + 3/1 (مؤشر المساواة في توزيع درجة التعلم) - 3/1 (مؤشر المساواة في توزيع الدخل)

و يبقى حساب مؤشر التنمية الانسانية المرتبط بالجنس باستخدام المتوسط الحسابي غير المرجح للمركبات الداخلة في مؤشر العدالة في التوزيع و التي تعطي قيمها العظمى و الدنيا حسب الجدول التالي:

الجدول القيمة العظمى و الدنيا لمركبات مؤشر التنمية الانسانية المرتبط بالعدالة بين الجنسين

القيمة الدنيا	القيمة العظمى	المركبات
27.5	87.5	الأمل في الحياة عند الولادة للإناث (سنوات)
22.5	82.5	الأمل في الحياة عند الولادة للذكور (سنوات)
0	100	معدل القراءة و الكتابة بين البالغين (%)
0	100	المعدل الإجمالي المرجح للقيود في التعليم (%)
100	40 000	الدخل المتوقع من العمل (PPA)

المصدر: PNUD; RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003 ; OP CIT ; Page 340

مثال : مؤشر التنمية الانسانية المرتبط بنوع الجنسين L'indicateur sexospécifique du développement humain (ISDH) : حالة الجزائر 2003

حيث تتبع الخطوات التالية :

1- حساب مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة للأمل في الحياة :

في هذه الخطوة نستخدم العلاقة العامة لمؤشر الأهمية لحساب مؤشر الأمل في الحياة الخاص بكل جنس :

$$\text{الذكور : الأمل في الحياة} = 67.7$$

$$\text{و منه مؤشر الأمل في الحياة} = (22.5 - 82.5)/(22.5 - 67.7) = 0.754$$

$$\text{الإناث : الأمل في الحياة} = 70.7$$

$$\text{و منه مؤشر الأمل في الحياة} = (27.5 - 87.5)/(27.5 - 70.7) = 0.720$$

و منه يمكن حساب مؤشر المساواة في التوزيع لمتغير الأمل في الحياة باستخدام العلاقة العامة كما يلي :

$$\text{الذكور : نسبة الذكور} = 0.495 \quad \text{مؤشر الأمل في الحياة للذكور} = 0.754$$

$$\text{الإناث : نسبة الإناث} = 0.505 \quad \text{مؤشر الأمل في الحياة للإناث} = 0.720$$

و منه: مؤشر المساواة في التوزيع للأمل في الحياة =

$$^1 [^1 (0.754) \cdot 0.495 + ^1 (0.720) \cdot 0.505]$$

$$= 0.737$$

2- حساب مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة لمستوى التعليم :

ترتكز هذه الخطوة على حساب كل من المؤشر المرتبط بمعدل القراءة و الكتابة عند البالغين، و المؤشر المرتبط بالمعدل الإجمالي للتمدرس (المرجح بين التعليم الأساسي و التعليم العالي)، مع التمييز بين الجنسين ذكورا و إناثا .

- الذكور :

$$\text{معدل القراءة و الكتابة بين البالغين} = 77.1$$

- الإناث :

$$\text{معدل القراءة و الكتابة بين البالغين} = 58.3$$

$$\text{مؤشر القراءة و الكتابة بين البالغين} = 0.771$$

$$\text{مؤشر القراءة و الكتابة بين البالغين} = 0.583$$

$$\text{المعدل الإجمالي للتمدرس} = 73$$

$$\text{المعدل الإجمالي للتمدرس} = 69$$

$$\text{مؤشر التمدرس} = 0.73 \quad \text{مؤشر التمدرس} = 0.69$$

و منه يمكننا حساب مؤشر مستوى التعليم للجنسين اعتمادا على العلاقة التالية :

مؤشر مستوى التعليم للذكور = $2/3$. مؤشر القراءة و الكتابة بين البالغين + $1/3$. مؤشر التمدرس للذكور

$$0.757 = 0.73 \cdot 1/3 + 0.771 \cdot 2/3 =$$

مؤشر مستوى التعليم للإناث = $2/3$. مؤشر القراءة و الكتابة بين البالغين + $1/3$. مؤشر التمدرس للإناث

$$0.619 = 0.69 \cdot 1/3 + 0.583 \cdot 2/3 =$$

و في الأخير يمكن المزج بين المؤشرين من أجل حساب مؤشر المساواة في التوزيع لمستوى التعليم :

مؤشر المساواة لدرجة التعلم = [نسبة الإناث (مؤشر التعلم للإناث) $^{1-}$ + نسبة الذكور (مؤشر التعلم للذكور) $^{1-}$]

$$\text{مؤشر المساواة في التوزيع لمستوى التعليم} = [^{1-}(0.619) \cdot 0.505 + ^{1-}(0.757) \cdot 0.495] = 0.680$$

3- حساب مؤشر المساواة في توزيع الدخل :

تتمثل الخطوة الأولى في حساب مؤشر الدخل باستخدام العلاقة اللوغاريتمية التالية لكلا الفئتين :

مؤشر الدخل = (لوغاريتم القيمة الحقيقية - لوغاريتم القيمة الدنيا) / (لوغاريتم القيمة العظمى - لوغاريتم القيمة الدنيا)

- مؤشر الدخل للذكور =

$$0.757 = (100 \text{ لوغاريتم} - 9 \text{ 329 لوغاريتم}) / (100 \text{ لوغاريتم} - 40 \text{ 000 لوغاريتم})$$

- مؤشر الدخل للإناث =

$$0.555 = (100 \text{ لوغاريتم} - 2 \text{ 784 لوغاريتم}) / (100 \text{ لوغاريتم} - 40 \text{ 000 لوغاريتم})$$

تم التوقف بين المؤشرين السابقين للحصول على مؤشر المساواة في توزيع الدخل :

و عليه يمكن حساب مؤشر المساواة في التوزيع للدخل من خلال العلاقة التالية :

مؤشر المساواة في التوزيع للدخل = [نسبة الإناث (مؤشر الدخل للإناث) $^{1-}$ + نسبة الذكور (مؤشر دخل للذكور) $^{1-}$]

مؤشر المساواة في التوزيع للدخل = $[0.505 \cdot 3/1]$. 0.639 =

إذن مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس $ISDH = 3/1$ (مؤشر المساواة في توزيع العمر المرتقب عند الولادة) $+ 3/1$ (مؤشر المساواة في توزيع درجة التعلم) $- 3/1$ (مؤشر المساواة في توزيع الدخل)

يتمثل المؤشر في المتوسط الحسابي غير المرجح للمؤشرات السابقة، و ذلك على النحو الآتي:

مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس (ISDH) $= 1/3 \cdot 0.737 + 1/3 \cdot 0.680 + 1/3 \cdot$

$0.639 = 0.687$

ب- مؤشر مشاركة المرأة IPF:

قام خبراء البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحث في تقسيم إمكانية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية بالمقارنة مع الرجل وعلى هذا الأساس طرح مؤشر مشاركة المرأة، هذا المؤشر يختبر مكانة المرأة في ثلاثة مجالات تتمثل في الحياة الإقتصادية، الحياة المهنية، الحياة السياسية.

- فيما يخص المجال الأول: المعيار المعمول به يتمثل في الدخل الحقيقي للنساء بالمقارنة مع الرجال.

- فيما يخص المجال الثاني: يتمثل في نسبة مشاركة النساء في المهن الحرة والوظائف التأطيرية

والتقنية.

- أما المجال الثالث يتمثل في نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية من خلال تواليها المناصب

البرلمانية.

* حساب IPF : نقوم بحساب نسب التعادل للمساواة لتوزيع العناصر الثلاثة:

نسبة التعادل للمساواة في التوزيع = نسبة الإناث (مؤشر البعد للإناث) + نسبة الذكور (مؤشر البعد للذكور) [

وبالتالي يمكن حساب المؤشر باستخدام PEER³¹ للعناصر الثلاثة المكونة لهذا المؤشر والمذكورة أعلاه.

$IPF = 3/1$ (نسبة المساواة في توزيع الدخل الحقيقي للمرأة بالمقارنة مع الرجل) $+ 3/1$ (نسبة مشاركة المرأة في المهن الحرة والوظائف التأطيرية) $+ 3/1$ (نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية).

كل بعد من أبعاد المؤشر يعبر عنه ما بين القيمة 0، معناه إقصاء المرأة كلياً من المداخل والمسؤولية،

والقيمة 1 معناه أنه هناك تقسيم عادل بين الرجل والمرأة فيما يخص المداخل وممارسة المسؤوليات

السياسية³².

³¹ PEER نسبة التعادل للمساواة في التوزيع

و بما أن الفقر ظاهرة انسانية تتغير بتغير المجتمعات و الأ

الخاص بالدول النامية و مؤشر الفقر الخاص بدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و بما أن متغيرات الظاهرة معرضة للتغيير في المستقبل ؛ وضع كل من Paul –Jean Minvielle و Xavier Bry من المدرسة الوطنية للاقتصاد التطبيقي بالسينغال سنة 2003 ، نموذج خاص تمثل في المؤشر الشامل للفقر الإنساني³³ Indice Synthétique de la Pauvreté Humaine (ISPH).

وهناك مؤشرات أخرى لابد من ذكرها منها المؤشر التركيبي للفقر الإنساني ISPH-1 ينطلق هذا المؤشر من مبدأ أساسي مؤداه أن الفقر ظاهرة انسانية متعددة الأبعاد، لذلك يستوجب البحث عن نموذج يشمل يقيس هذه الظاهرة مهما اختلفت و تعددت عناصرها.

عرف الباحثان عدد المتغيرات المكونة للنموذج بالعدد الصحيح الموجب M، ثم حدد المتغيرات المكونة للنموذج و المتمثلة في $P_1, P_2, P_3, \dots, P_M$ ، و بعد المرور بسلسلة طويلة من المعالجات الرياضية و الاحصائية، و ضح الباحثان صيغة رياضية من أجل قياس ظاهرة الفقر الانساني بشكل شمولي و مرن، و ذلك من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من المتغيرات التي يمكن أن تدخل في تكميم ظاهرة الفقر الإنساني.

قيود المؤشر : للمؤشر عدة فرضيات تربط بين درجة الفقر الإنساني الشامل و كل متغير من المتغيرات المتحركة في المؤشر تتمثل فيمايلي:

- 1- درجة الفقر الشامل تزداد مع كل متغيرة من المتغيرات السابقة.
- 2- تغير متغيرة (بالنقصان أو الزيادة) يعوض بمتغيرة أخرى في القياس النهائي للفقر الشامل.
- 3- تغير درجة الفقر الشامل نتيجة تغير متغير واحد يجب أن يحترم بعض القيود كالمساواة بين المتغيرات.

* حساب مؤشر ISPH-1



يمكن حسابه باستخدام العلاقة التالية³⁴ :

³² - Conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain 2001, décembre 2002, www.CNES.dz (page consulté le 19/05/2005)

³³ JEAN-PAUL MINVIELLE et XAVIER BRY ; Critique de l'Indicateur de Pauvreté Humaine du PNUD et proposition d'un Indice Synthétique de la Pauvreté Humaine (ISPH) ; Ecole nationale d'économie appliquée, Dakar, Février 2003, Page 9 .

³⁴ JEAN-PAUL MINVIELLE et XAVIER BRY ; OP CIT ; Page 12.

حيث :

I_a : المؤشر التركيبي للفقير الانساني 1- ISPH ؛

a : معامل : عدد حقيقي موجب ؛

M : عدد متغيرات النموذج ؛

P_m : المركبات المتحركة في ظاهرة الفقر الانساني .

و يمكن دراسة سلوك الدالة حسب التغير في المعامل a كما يلي:

- الحالة الأولى : $a < 0$ نجد ما يلي :



و يعني ذلك أنه عندما يكون المؤشر I في قيمه العظمى فإن درجة الفقر الاجمالي تساوي درجة الفقر الجزئي الأكثر ارتفاعا، أي أن كل مركب يعبر عن المعاناة الكبرى للفرد في ذلك المجال (إذ يكفي أن يعطي متغير واحد نتيجة نسبية سيئة يمكن القول أن الفرد فقير).

- الحالة الثانية : $a > 0$ نجد ما يلي :



أي أن المؤشر I يكون في قيمته الدنيا، و عندها تكون درجة الفقر الاجمالي تساوي درجة الفقر الجزئي الأقل ارتفاعا، و هي تعبر عن الحالة الجيدة للفرد في ذلك المجال .

- الحالة الثالثة : $a = 0$ نجد ما يلي :



أي أن المؤشر I يتمثل في المتوسط الحسابي، و حينها تكون درجة الفقر الاجمالي تساوي درجة الفقر الجزئي المتوسط .

وهناك المؤشر التركيبي للفقير الإنساني المتدرج L'indice Synthétique de Pauvreté Humaine Hiérarchique ISPH-2

من أجل تجاوز القصور الذي يمكن أن يظهر :

مركبات الفقر P_m من التوزيع العادي نحو التوزيع الطبيعي، اقترح كل من الباحثين نموذج جديد أشمل و أوسع من الصيغة الأولى .

و يمكن تعريف المؤشر الشامل للفقر الإنساني المتدرج على أنه المؤشر الشامل للفقر الإنساني لما تتوجه متغيراته تدريجياً نحو اللانهاية (∞) من أجل صياغة النموذج، عرف الباحثين الدالة h و المعرفة من $[0, +\infty[$ نحو $[0, 1[$ ، و بالتالي فيمكن تحديد قيمة الدالة كالتالي : $h(0)=0$ و $h(\infty)=1$. و بعد معالجة المركبات الأساسية، و ذلك بتحويلها نحو التوزيع الطبيعي عبر الصيغة :

$$h(x) = \frac{1}{1 + \exp(-bx)}$$

يمكن وضع الصيغة العامة للمؤشر على النحو الآتي :

$$h(x) = \frac{1}{1 + \exp(-bx)}$$

حيث يمكن تعريف الدالة h على النحو الآتي :

$$h(x) = \frac{1}{1 + \exp(-bx)}$$

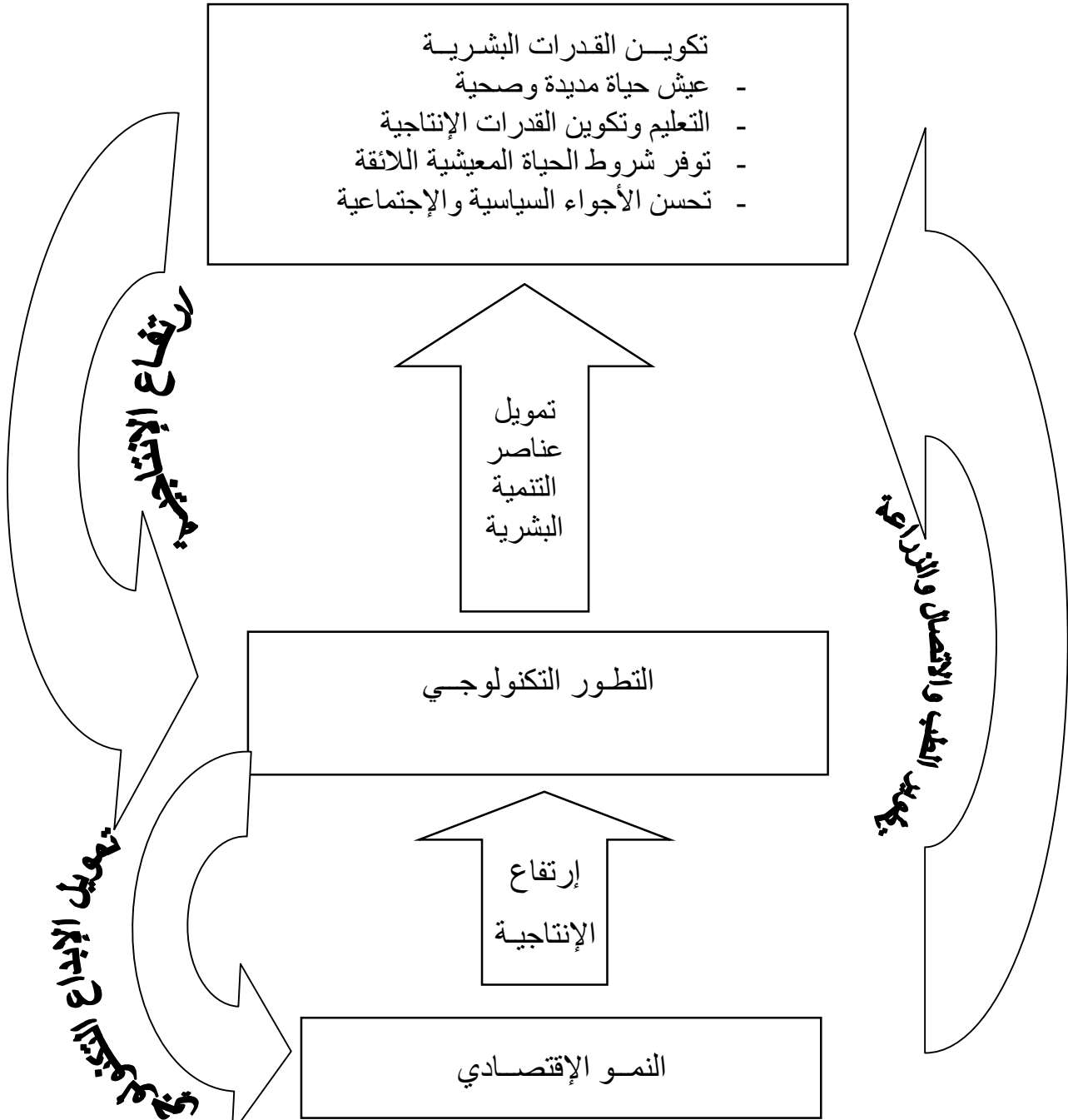
$$h(x) = \frac{1}{1 + \exp(-bx)}$$

حيث $b > 1$ و منه نجد أن :

وأيضا مؤشر التنمية التكنولوجية IDT

ظهور مفهوم دور التكنولوجيا في التنمية البشرية لأول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2001 إذ بين الأهمية التي تساهم بها التكنولوجيا في تحقيق التنمية البشرية، حيث تبرز علاقة تبادلية بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية والتطور التكنولوجي.

الشكل يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي



*حساب IDT: ويتكون من العناصر التالية³⁵:

1- إختراع والإبداع التكنولوجي: يقاس إعتقادا على عنصرين حجم زيادة الإختراع لكل فرد مقيم في دولة معينة من جهة، ومن جهة أخرى الإمتيازات الممنوحة وتراخيص الإستخدام والإنتاج الواحد من الخارج لكل فرد.

2- إنتشار التكنولوجيا المتطورة: يتكون هذا المؤشر من عنصرين:

- عدد الحواسب المرتبطة بالإنترنت.

- نسبة الصادرات من منتوجات التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة من مجموع الصادرات.

3- إنتشار التكنولوجيا القديمة وتقاس بـ: عدد إشتراكات الهاتف الثابت والمحمول لكل فرد.

-نسبة إستهلاك الفرد للطاقة الكهربائية

4 - درجة التأهيل البشري: يحسب هذا المؤشر حسب:

- المدة المتوسطة للتمدرس للأفراد الذين يتجاوزون 15 سنة.

- المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية والتقنية العليا.

يتمركز كل مؤشر مكون لمؤشر التنمية التكنولوجية بدرجة أهمية تتراوح قيمة كل مؤشر بين 1 و 0

وهذا حسب العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الأهمية} = \frac{\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويتمثل مؤشر التنمية التكنولوجية بالمتوسط الحسابي للمؤشرات الأربعة السابقة.

والجدول التالي يوضح القيمة العليا والقيمة الدنيا للعناصر المكونة لمؤشر التنمية التكنولوجية.

³⁵ Jaques Charmes : « les indicateurs de développement humain en Haïti », Juin 2002, P21.

Hdr.undp.org/network/attachements/calculating%20HD%20indices_ Haïti.doc(07/01/2004).

القيم العليا والقيم الدنيا لمؤ

القيمة الدنيا	القيمة العظمى	المكونات
0	994	براءة الاختراع لكل مليون فرد
0	272.6	رخصة الاستخدام والإمتيازات الممنوحة لألف فرد
0	232.4	الحواسيب المرتبطة بشبكة الأنترنت لكل ألف فرد
0	80.8	حصة صادرات المنتجات التكنولوجية المتوسطة والمتطورة بالمئة
1	901	إشتراكات الهاتف الثابت والمحمول لكل ألف فرد
22	6969	إستهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلواط ساعي لكل فرد
0.8	12	المدة المتوسطة للتقدمس للأفراد الأكثر من 15 سنة
0.1	27.4	المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية العليا بالمئة

من خلال المؤشرات السابقة، نذكر أن هذا المفهوم متشعب ومركب، وبالتالي يصعب قياس بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي تعتبر قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترة زمنية وقابلة للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية.

وللتغلب على القصور في هذا المؤشر، قامت الأمم المتحدة بمجموعة من المؤشرات المكملة تجاوز عددها 180 مؤشرا في مختلف التقارير التنمية البشرية وأهمها المؤشرات المذكورة سابقا.

وهناك مؤشر آخر هو مؤشر غامض **Indice Flou** الذي يلجئ إلى قياس متعدد الأبعاد و يبقى ضرورة ملحة ذلك أن مختلف أو أغلب المؤشرات التي تطرقنا إليها سابقا تحدد الفقر على أساس معيار واحد عادة ما يتمثل في المعيار النقدي (الدخل والإنفاق) مما يهمل ويقصي عدة جوانب غير مادية التي تدخل كمحدد مهم في تكميم الفقر.

فالقياس الصحيح للفقر يجب أن يكون ذو أبعاد متعددة مادية وغير مادية ليشمل مختلف الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالحياة الاجتماعية كظروف العمل، التعليم، الصحة، العائلة، البيئة.

Whelan (1993) أكد على ضرورة البحث عن مقياس شامل للفقر بصورة دقيقة أكثر من تلك

المؤشرات التي تعتمد على الدخل و الإنفاق.

(90) Cerioli & Zani وكذا Cehli 1994 انتقدوا

وغير فقير على أساس خط الفقر واعتبروا ذلك غير واقعي وينتعد عن الحقيقة .

نظرية المجموعات الغامضة (Fuzzy Sets) تقترح قياس متعدد الابعاد للفقر.

و تعرف المجموعة الغامضة كالتالي: إذا كان لدينا X تحتوي على عنصر x عنصر:

$$A = \{x, \mu_A(x)\}$$

مع العلم أن:

$$x \in X^*$$

* $\mu_A(x)$ هي عبارة عن دالة انتماء وتطبيق ل X في المجال $[0, 1]$ قيمة $\mu_A(x)$ تمثل درجة انتماء في

المجموعة الغامضة A .

$\mu_A(x)$ تأخذ فقط قيمتين 0 و 1 في حالة ما إذا ما كانت A مجموعة عادية فإن

$$\mu_A(x) = \begin{cases} 1 & \text{if } x \in A \\ 0 & \text{if } x \notin A \end{cases}$$

لقياس الفقر نتبع نفس الطريقة ونعرف المجموعة الغامضة للفقراء:

ليكن:

$N = \{1, 2, 3, \dots, n\}$ هي مجموعة سكان مجتمع معين .

P : لمجموعة جزئية غامضة للفقراء معرفة كالتالي:

$$i=1, \dots, n \quad \left\{ \begin{array}{l} / \{ P = i, \text{Up}(i) \} \\ \text{Up}(i): \text{درجة الانتماء كل فرد } i \text{ الى المجموعة الغامضة للفقراء} \\ \mu_p(i) = 1 \end{array} \right.$$

دالة الانتماء $\mu_p(i)$ تأخذ القيم التالية

$$0 < \mu_p(i) < 1$$

نظرا للطبيعة المتعددة الأبعاد لظاهرة الفقر يجب تقييم درجة الانتماء لكل فرد أو عائلة الى المجموعة

الجزئية الغامضة للفقراء من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بظروف المعيشة الكمية والنوعية وكل

مؤشر يعبر بذلك على جانب مهم في تحديد الفقر.

وبالتالي تصبح دالة الانتماء مكونة من عدة مؤشرات وجوانب ويمكن التعبير عليها بالشكل التالي

$$\xi = [\xi_1, \dots, \xi_k]$$

عادة ما نميز ما بين 3 أنواع من المتغيرات:

Dichotomique متغيرة ثنائية

Polytomique متغيرة متعددة

Continue متغيرة متصلة

T مجموعة جزئية من الأفراد والعائلات يعانون على الفقر.

حسب المؤشر $\xi_j / j = 1, \dots, k$ الدالة البسيطة المرتبطة بالمتغيرة الثنائية Dichotomique تعبر عن امتلاك المواد والسلع الدائمة .

في هذه الحالة المجموعة الجزئية T لا تصبح غامضة إطلاقاً نظراً لأن دالة الانتماء يمكن كتابتها بالشكل التالي

$$\mu_p(i) = \begin{cases} 1 & \xi_{ij} = 0 \\ 0 & \xi_{ij} = 1 \end{cases}$$

أين نجد الفرد i لا يملك السلعة i ، $\xi_{ij} = 0$

العكس $\xi_{ij} = 1$

بعبارة أخرى الأفراد ينتمون الى المجموعة الجزئية للفقراء حسب المؤشر ξ_j الا اذا كانوا يملكون المادة او السلعة j ⁴⁰

يمكننا فيما بعد حساب الانتماء لكل فرد الى المجموعة الجزئية الغامضة للفقراء:

$$\mu_p(i) = \sum_{j=1}^k W_j \mu_{T_j}(i)$$

W_j تمثل أهمية المؤشر ξ_j في عملية التجميع

المؤشر العام للفقير FIP سيحسب فيما بعد انطلاقاً من متوسط دالة الانتماء للفرد

$$FIP = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N U_p(i) \quad / \quad FIP \in (0,1)$$

على حسب Cerioli Zani (1990) FIP- يمثل مجموعة الأفراد المنتمون الى المجموعة الجزئية للفقراء بالمعنى الغامض.

- ويمكن تلخيص بعض المؤشرات المذكورة سابقاً في الجدول التالي:

المؤشر	ماذا يقيس	الإيجابيات	السلبيات
مؤشر عدد الرؤوس	عدد الأفراد تحت خط الفقر	بسيط، أكثر شيوعاً، نافعا لغرض المقارنة	-لا يستطيع أن يقدم لنا صورة تحليلية عن الآثار المحتملة لبعض السياسات المقللة للفقر -لا يبالي بعمق الفقر، أو تغيرات داخل الفقراء
مؤشر فجوة الفقر	يقيس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر	-يبين درجة فقر الفقراء -يعكس فجوتهم التي تحول دون وصولهم لمستوى عتبة الفقر	-يتجاهل المجتمع الريفي -لا يعكس مقدار التفاوت بين الدخل بين الفقراء -لا يتابع تطور أسعار الاستهلاك -لا يأخذ بعين الإعتبار العادات الإستهلاكية والأذواق الذاتية
مؤشر فجوة الفقر المربعة	يقيس عدد الفقراء، شدة الفقر وفجوة الفقر	-أكثر استعمالاً -يعبر عن مربع البعد الذي يفصل الفقراء عن طريق خط الفقر	
مؤشر WATTS	يقسم ثروة العائلة إلى قسمين: ثروة بشرية، وثروة غير بشرية	-المؤشر الوحيد الذي يقدم كمية الإعانة الإجتماعية الواجبة للخروج من دائرة الفقر -يعطي رؤية أحسن من تلك المقدمة من قبل مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر	-غير مستعمل بكثرة -لا يعطي منهجية واضحة لتقييم الواقع الإجتماعي
معامل GINI	يقيس المنطقة الواقعة ما بين منحني لورنز وخط إفتراضي الذي يمثل التعادل أو التساوي المطلق	-مدى توزيع الدخل بين الأفراد والعائلات في بلد معين مستبعد عن التعادل المطلق	

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة قياس الفقر تبين لنا مايلي:

- مختلف المؤشرات التي تطرقنا اليها هذا الفصل تستعمل الدخل كمتيار فاصل بين من هو فقير ومن هو غير ذلك.
- رغم أن هذا المعيار النقدي (الدخل أو الإنفاق) يعتبر محدد أساسي من محددات الفقر الا أنه غير كافي نظرا لوجود عدة عوامل أخرى تندخل في تكميم الفقر لكن رغم هذه النقائص يبقى القياس النقدي الأكثر استعمالا.
- بالإضافة إلى ذلك أغلب هذه المؤشرات تستعمل مفهوم خط الفقر، وكيفية تحديد هذا الأخير ليست بالأمر السهل وتطرح عدة مشاكل الأمر الذي جعل العديد من الخبراء يصفونها بغير الواقعية.
- لأجل القيام بمقارنات دولية ولأجل إعداد استراتيجيات التقليل من الفقر يبقى اللجوء إلى هذه المؤشرات أمر لا بد منه.
- من أجل تصنيف الأفراد (الأسر) الفقراء من الأفراد الغير الفقراء نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الفرد.
- ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر نجد:
- أسلوب خط الفقر وتمثل فكرته بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة الغير فقراء بالإعتماد على خط الفقر، ومنها يتم تقدير مؤشراتته كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.
- هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات الفقر تعني بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد والأسر.

الفصل الثالث: تحليل الفقر

الفقر من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها. وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع ولا تقتصر على جزء جغرافي منه. فهي في الحضر كما هي في الريف، وتوجد بين الأصحاء والمعاقين جسديا كما توجد بين الذين يعانون عاهات أو نقصا في القدرات. ومع ذلك، فإنه من العدل القول بأن ظاهرة الفقر في معظم الأحيان تكون موزعة بطريقة غير متكافئة. فهي كظاهرة أعلى في الأقطار النامية منها في الأقطار المتقدمة. والظاهرة تستفحل بشكل أكبر في الأقطار الأقل نموا مقارنة بالدول الحديثة التصنيع.

وضمن القطر الواحد عادة ما تكون ظاهرة الفقر أكثر انتشارا في الريف مما في المدن والمناطق الحضرية، وتقل مع ارتفاع مستوى التعليم وتنخفض مع انخفاض عدد أفراد الأسرة أو عدد المعالين فيها. في الدراسات الدولية المقارنة لوحظ أن "ثقل الفقر يقع في أقسى صورة على مجموعات معينة. فالمرأة محرومة بصفة عامة، إذ تتحمل عادة في الأسر الفقيرة عبء حمل من العمل أكبر مما يتحمله الرجل، وهي أقل تعليما، وفرصها أقل في الوصول إلى الأنشطة المجزية. كذلك يقاسي الأطفال بصورة لا تناسب فيها، وتعرض نوعية حياتهم مستقبلا للمخاطر من جراء عدم كفاية التغذية والرعاية الصحية والتعليم. ويصدق هذا خاصة على البنات..."¹

إن التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر تجربة مليئة بالعوائق والعراقيل، ففي نهاية الستينات وبداية السبعينات كان المستوى الاجتماعي متدهورا، فإن أكثر من مليون بطلال (حوالي 80% من الأفراد النشطة)، وعدد التلاميذ في الأطوار الأساسية والثانوية لا يتجاوز 850 ألف تلميذ ومن ناحية التغطية الصحية لم يتجاوز طبيب لكل عشرة آلاف ساكن، بالإضافة إلى الظروف المتعلقة بالسكن والتي لا تعكس إلا الصورة الحقيقية للفقر الجماعي.

• خلال الفترة ما بين 80 و85 استفاد عالم الشغل من 824700 منصب شغل جديد، ووجهت الإستثمارات في هذه الفترة إلى قطاع السكن، والمنشآت التربوية، الصحة وقطاع الري.

• وتميزت الفترة الأخيرة بتذبذبات وتغيرات بفعل السياسات التنموية في مجال الإقتصادي والاجتماعي (توفير فرص العمل، دعم أسعار المواد الأساسية، مجانية الصحة والتعليم... الخ).

رغم أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة إجتماعية للحد من مشكلة الفقر، فإنها لم تتكفل في سنة ألفين، إلا بما يقارب 1,1 مليون شخص أي حوالي 10% من الفقراء في إطار مختلف البرامج الإجتماعية.

من خلال محاولتنا لتقديم الجانب التطبيقي الذي سيتضمن دراسة وتحليل الفقر في الجزائر خاصة بالمقارنة مع الدول العربية عامة وذكر أهم الخصائص وأسباب الفقر انطلاقا من الأسباب الداخلية إلى الأسباب الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى ذكر أهم الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة على كل المستويات.

¹ - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1990 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990)، ص 14.

أولاً: مفهوم الفقر

1- مفهوم الفقر في الجزائر: هو مفهوم مرتبط بعدة مفاهيم أخرى يخص الجزائر كالتجارب والسكن.

إنطلاقاً من المفاهيم الكلاسيكية فإن المقاربة المعتمدة من قبل الخبراء لأجل تحديد أسباب واتجاهات الفقر في الجزائر تعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما وكيفاً وعدم إشباع الحاجيات الأساسية الاجتماعية (السكن، التعلم، الصحة، الملبس) على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل، وخاصة عندما يتعلق الأمر بفقر الحد الأعلى. بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم الفقر بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي فإنه يرتبط أيضاً ببعض الجوانب غير مادية.

واعتماداً على التعريف الموضح آنفاً فإن الفقر يمكن حصره تحت 03 أشكال:

- الفقر الغذائي، المحدد بصفة مطلقة و يسمى أحياناً بالفقر المدقع.
- فقر الحد الأدنى.
- فقر الحد الأعلى الذي يمس الفئات الهشة والمحتمل تعرضها للفقر الهيكلي.

هذه الأشكال الثلاثة للفقر قد حددت 3 خطوط أو عتبات للفقر كما وضح ذلك البنك الدولي من خلال دراسته المعتمدة في الجزائر سنة 1995.

في هذا الإطار من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التحديد الدقيق لعتبات الفقر في الجزائر قد تم بصفة عويصة وشاقة وهذا راجع لغياب الدراسات المنتظمة والخاصة بهذه الظاهرة، وفي حقيقة الأمر كل التقييمات الخاصة بأثر الفقر ودرجة خطورته وشدته إنما تمت بالاعتماد على المقارنة بين نتائج المسوحات التي أقيمت سنة 1988 والمتعلقة بالاستهلاك العائلي وتلك التي أقيمت سنة 1995 والمتعلقة بمستويات المعيشة للعائلات الجزائرية وفي الواقع فإن هذين المسحين لهما أهداف مختلفة، رغم تقاربهما، بالإضافة إلى أن الطرق و المناهج المستعملة و كذا العينات المعتمدة ليست متشابهة وهذا ما يطرح بعض المشاكل المنهجية والمتعلقة بصحة و دقة المقارنة بين نتائج المسحين.

إلا أنه على الأقل، استنتاجنا بعض المؤشرات التي لها معنى واضح والمشاركة بين هذين المسحين، سمحت بتحديد بعض التوجهات المشتركة والخطوط العريضة المتوافقة على أساس هذه المقارنة، ومن بين هذه المؤشرات حددت ثلاثة خطوط للفقر².

2- مؤشرات الفقر في الجزائر: أولاً يجب الإشارة إلى أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

يعتمد لحساب الفقر على مقارنة الدخل معتمداً على القياسات الدولية للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2001

أ- خط الفقر الغذائي: الفقر المدقع أو الفقر المطلق: هذا الخط يأخذ كمرجع سلة من المواد الغذائية و

القيمة النقدية لهذه العتبة 2172 دج للشخص في سنة 1988 و 10943 للشخص عام 1995.

عدد الأشخاص الموجودين في الفقر المدقع تضاعف تضاعفاً شبه تام (ارتفاع قدر بـ 89.5%) ما بين

سنة 1988-1995.

ب- خط الفقر الحد الأدنى: يستنتج هذا الخط انطلاقاً من عتبة الفقر الغذائي مضافاً إليها معامل

الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية للأشخاص الذين لديهم إلا الإمكانيات التي تكفيهم لإشباع

احتياجاتهم الغذائية، والأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة عادة ما يطلق عليهم مصطلح "فقراء جداً".

² - CNES » Projet de RNDH 1998.P126 in WWW.CNES.dz

هذه العتبة قد قدرت بـ 2791 دج للشخص / السنة سن

.1995

عدد الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة قدر سنة 1988 بـ 1.884.600 فقير أي ما يعادل 8.1% من المجتمع و 3.986.200 شخص سنة 1995 أي ما يعادل 14% من المجتمع.

ج- خط الفقر الحد الأعلى: وفقا لتسميته، فإنه يأخذ بعين الاعتبار في هذه الحالة النفقات غير غذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، حيث أن مستوى النفقات الغذائية يعرف على أنه خط الفقر الغذائي، هذا الخط قدر سنة 1988 بـ 3125 دج للشخص/السنة و بـ 18.191 دج للشخص / السنة، وكان عدد الفقراء الواقعين تحت هذه العتبة سنة 1988 مساويا لـ 2850.000 سنة 1988 أي ما يعادل 12% من المجتمع و 6.360.000 سنة 1995 أي ما يعادل 22.6 من المجتمع.

هذه العتبات الثلاثة حددت بالرجوع إلى طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية بالأخذ بعين الاعتبار فرضية أن الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في يوم واحد تقدر بـ 2100 حريرة غذائية، وهذا ما يشكل الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي.

وعلى هذا المقدار يضاف إليه النفقات الضرورية لأشباع الحاجيات الأساسية غير الغذائية للحصول على الخطين الآخرين "الحد الأعلى" و"الحد الأدنى".

دراسة أخرى أقيمت حول "الشبكة الاجتماعية" المحققة سنة 1995 لفائدة وزارة العمل، الضمان الاجتماعي والتكوين المهني، قدرت خط الفقر بـ 975 دج للشخص خلال الشهر، 234 دج تمثل نفقات الاستهلاك غير الغذائي، هذه العتبة حددت على أساس معيار غذائي يسمح لصاحبه بالعيش بصفة عادية في الجزائر و عليه تصبح هذه العتبة 11.700 دج للشخص/ السنة (أين 8892 دج النفقات الغذائية) و إذا ما قورنت بالعتبات الثلاثة السابقة الذكر، فإنها تقع تحت عتبة الفقر الحد الأدنى 14827 دج³.

3- : أبعاد الفقر في الجزائر:

1- البعد المادي:

أ- الفقر المطلق والمجتمع: أغلب الفقراء الواقعين تحت عتبة الفقر المطلق (الفقر الغذائي) هم في حقيقة الأمر يعيشون في واقع ريفي، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا أن الفقر لا يرتفع في المناطق غير الريفية. إن الأزمة الاقتصادية وتتابع الإصلاحات الاقتصادية تعتبر من الأسباب الجذرية للفقر.

حسب الخبراء فإن الفقر المطلق في الجزائر سيصل لكي يلمس 10 إلى 15% من المجتمع ككل.

لفهم الفقر الغذائي يمكن طرح المثال الآتي :

³ - CNES « Projet de RNDH » 1998.Op cité P185

أرض زراعية ذات مساحة تقدر ب 5 هكتار لسته أش

قناطير في الهكتار مستعملين لذلك يد عاملة عائلية وبدون مصاريح زراعية. إذا كانت هذه العائلة تستعمل 70% من الإنتاج الصافي لغرض التغذية و 30% لغرض صرفها في النفقات غير الغذائية، فإن ما يتاح لهما من طاقة يوميا وللشخص الواحد يقدر ب 2250 حريرة وهو ما يفوق بقليل الحد الأدنى المطلوب 2100 حريرة مع العلم أن دورة الجفاف تحل كل 3 إلى 5 سنوات هذا ما يؤدي إلى وجوب استغلال أرض زراعية أكبر من سابقتها من أجل تغطية الحاجيات الغذائية الدنيا، أما في السنة العادية أين تكون الظروف المناخية ملائمة فإن مساحة الأرض الزراعية الواجب استغلالها لتخطي عتبة الفقر الحد الأدنى والحد الأعلى يجب أن ترتفع بنسبة 30% و 67% على التوالي هذه الأرقام قد تتجه إلى الانخفاض إذا كان للعائلة المعنية موارد أخرى أو إنتاجية أكبر .

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر حول الفقر سنة 2000 و من خلال مرور الخبراء في 5 مناطق المرشدة (Les communautés Pilotes) وجد أن معدل الفقر مرتفع بشكل رهيب يتراوح ما بين 53% إلى 93%⁴.

في الجزائر، هناك العديد من الأسر والعائلات من المزارعين خاصة من يعيشون في فقر مطلق، إلا أنه يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن برامج الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية قد منعت ظهور العديد من أشكال الفقر والبأس والحاجة على غرار تلك الموجودة في دول أخرى كالجوع والمجاعة لفترة زمنية طويلة جدا.

تعد البطالة من أهم أسباب الفقر المدقع في الجزائر لما تسببه من انعدام المداخيل للعائلة مما يجعل هذه الأخيرة في فقر يميل تارة بل في العديد من الأحيان إلى درجة الاقتتات من المزاب، إن الدراسات الموجودة حاليا ورغم قلتها إلا أنها تؤكد كلها على الارتباط القوي الموجود بين البطالة والفقر، من بين هذه الدراسات تلك التي أقيمت حول اليد العاملة من قبل ONS سنة 1997 على حسب هذه الدراسة فإن 80% من البطالين سنهم يتراوح ما بين 16-30 سنة و 75% منهم من هم عديموا التجربة و طالبين للعمل لأول مرة مما يعقد عملية إدماجهم في سوق العمل الجزائرية التي تركز على عامل الخبرة المهنية⁵.

زيادة على ذلك فإن البطالة التي تمس فئة أصحاب الشهادات الجامعية قدرت سنة 1998 بـ 100.000 بطل حيث كانت سنة 1986 لا تمثل إلا 80.000 بطل، مما زاد الأمر تعقيدا تلك الاختلافات والتباينات الموجودة بين منطقة وأخرى فهناك على الأقل 10 ولايات أين سجل فيها معدل البطالة حده الأقصى بـ 35% على حسب تقديرات حسب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1999.

⁴ - المناطق المرشدة هي الرمكة/غيليزان/ سيدي فرج/سوق أهراس، حازية / أم بواقي/ البرك/ الجزائر العاصمة/بلانتير/وهران

⁵ - CNES , PRNDH, 1999.OP cité P208

هذا الارتفاع الرهيب لمعدل البطالة، إنما يعكس في حة

وخاصة ذوي الشهادات الجامعية، مما يؤكد على أن نسبة معتبر من الشباب يعانون من البطالة. وهذا ما يؤكد لنا من جهة أخرى وزاوية ثانية أن للجزائر طاقات إنتاجية مهمة في انتظار التجسيد.

انطلاقاً من سنوات التسعينات، نلاحظ كل مرة ظهور "فقراء جدد" حيث أصبح الفقر لا يمس البطالين فقط، بل أصبح يتعلق بفتنة واسعة من المجتمع وخاصة تلك التي لها دخل ثابت والأجراء والمتقاعدين، هذا الأمر قد أثار إليه ذلك المسح البياني حول الشغل، والمداخيل الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في الثلاثي الأول سنة 1996 أين كان 33% من الأجراء

يتقاضون دخل أقل من 6000 دج وهو مستوى يفوق بقليل الحد الأدنى للأجر المضمون في تلك الفترة، هذه الحالة كانت نتيجة فقدان وخسارة جزء كبير من القدرة الشرائية بفعل التضخم الذي عرفته الجزائر سنة 1991-1998م مما جعل الأجر الحقيقية تسجل انخفاض واضح في جميع القطاعات بدون استثناء وصل إلى حد 35%.

على حسب الإحصائيات المقدمة لوزارة التضامن الوطني فإن مستوى الأجر السنوي للفتة ذات الرتبة -14- المقدر 17.400 دج هو أقل من عتبة الفقر الحد الأدنى المقدر من قبل الوزارة بـ 20.884 دج للشخص /السنة لعام 2000 أما مستوى الأجر السنوي للفتة ذات الرتبة -10- والمقدر 987.880 دج فهو يقع تحت الحد الأدنى الحيوي المقدر بـ 15413 دج للشخص /السنة لعام 2000.⁶

ب- الفقر والاستفادة من الخدمات الاجتماعية القاعدية في الجزائر: من أجل فهم الصحيح للفقر في الجزائر، الأخذ بعين الاعتبار في التحليل مختلف المتغيرات الاجتماعية والتي لها علاقة وطيدة مع الخدمات الاجتماعية الأساسية على حسب المعايير التي يمشي وفقها المجتمع الجزائري.

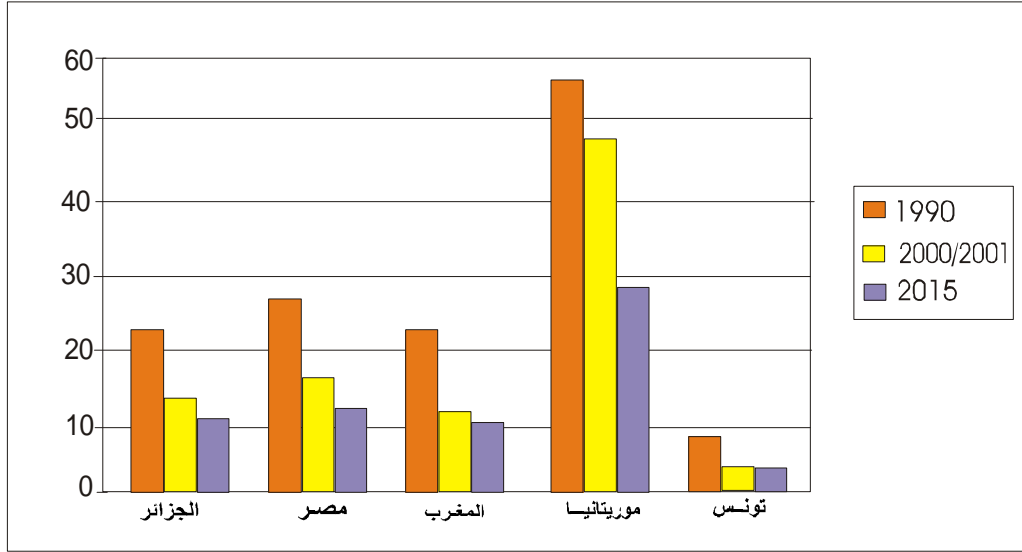
عموماً تتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية إذ تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 48% من إجمالي سكان موريتانيا و 19% في المغرب وينخفض المعدل إلى ما دون 7% في تونس أما مصر فتقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بـ 13%.

أما بالنسبة للجزائر تؤكد تقارير البنك العالمي أن نسبة الفقر في الجزائر مست 12 مليون فرد جزائري على حسب إحصائيات 2000.⁷ إلا أنه شهدت انخفاضاً ما بين سنة 1990 و 2001 لتستقر إلى 11.5% (الرسم البياني رقم 01).

⁶ - أنظر تقرير الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر ماي 2001.

⁷ - بلعربي عبد القادر: "أثر البطالة على الفقر في الجزائر: حالة ولاية تلمسان"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2002-2003، ص 82.

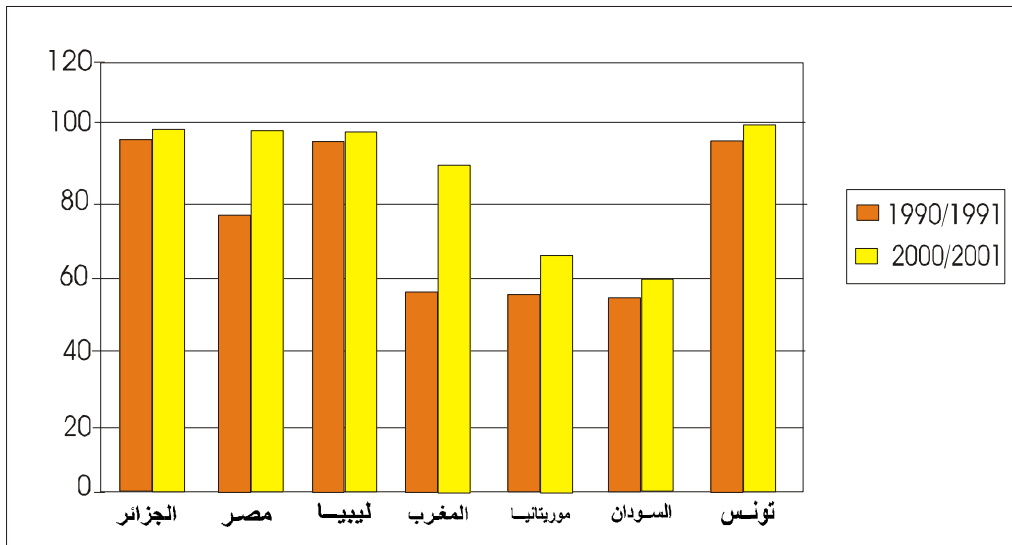
الرسم البياني رقم 01: نسبة السكان الذين يعيشون في القرى العربية وفقا للتعريف البشري.



المصدر: معطيات الدراسات القطرية، البنك العالمي (مؤشرات التنمية العالمية) 2004، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير حول التنمية البشرية) 2003-2004.

- الاستفادة من خدمات التعليم: التعليم يعتبر محرك التنمية وكان لازما على سائر الدول من بينها الجزائري لضمان لكل شرائحها الإجتماعية، وقدرت نسبة التمدرس لسنة 2001 في السلك الابتدائي 98%، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد تونس والتي قدرتها نسبتها 99%. (أنظر الرسم البياني رقم 02)

الرسم البياني رقم 02: نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير حول التنمية البشرية) 2003-2004.

تطور نسبة التمدرس حسب الجنس

السنة	السنة الدراسية	النسبة الإجمالية
	2000/1999	
	96,8	93,6
إناث	94,1	91,0
وذكور	98,8	93,1

إلا أن نسبة تدرس البنات لا يقل عن نسبة الذكور إلا بنسبة ضئيلة مثلما نلاحظه في في الجدول التالي:

تطور النسبة التامة للتمدرس

السنة	1991-1990	2000-1999	2004-2003
نسبة التكافؤ بين الجنسين	0,81	0,88	0,89

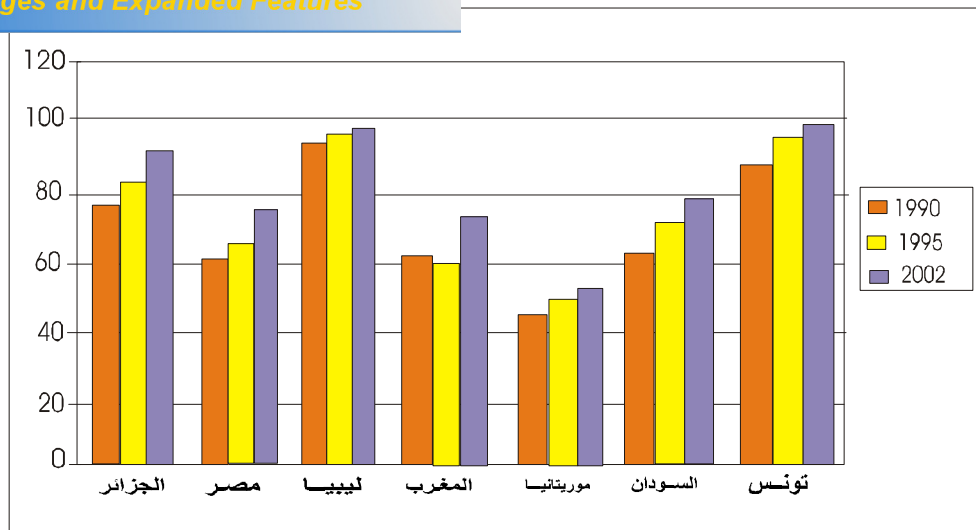
- الإستفادة من برنامج محو الأمية: تشكل نسبة الشباب البالغين من 15-24 سنة الغير الأميين مؤشرا آخر إذ سجلت الجزائر 89,9% لتحتل المرتبة الثالثة بالمقارنة مع الدول الأخرى. فنسبة 94% سنة 2002 تكون تونس تسير على خط ليبيا التي حققت نسبة 97,1% في نفس السنة. وقد سجلت كل من السودان مصر والمغرب وموريتانيا على التوالي 79,1%، 73,2%، 69,5% و 49,6%.

وعلى الرغم من ذلك ينبغي على الجزائر أن تواجه مشكلة الأمية التي تستمر على إرتفاع نسب التمدرس. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 بلغت نسبة الأمية لسنة 2002 بحوالي 28% في ليبيا و 26,8% في تونس و 31,1% في الجزائر و 44,4% في مصر و 49,3% في المغرب⁸.

أنظر إلى الرسم البياني رقم 03

⁸ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، التقرير حول التنمية البشرية، 2004، ص 12.

الرسم البياني رقم 03: المستفيدين من برا



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير حول التنمية البشرية) 2003-2004.

تطور نسبة الأميين في الفئة من 15-24 سنة حسب الجنس

السنة	1998	2002	2006
ذكور	6.9	5.9	5.6
إناث	18.2	13.9	10.8
اجمالي	12.55	9.9	8.2

تظهر نسبة تعليم الأميين في الفئة العمرية 15-24 سنة من السكان الجهود الكبيرة التي بذلت ، خاصة لدى النساء.

- الاستفادة من الخدمات الصحية: رغم أن الملائيا لا تشكل مشكلة صحية كبيرة غير أنه ينبغي إعطاء إهتمام خاص بتطور النسبة المسجلة في الجزائر وبلغت 22 في كل 100 ألف نسمة سنة 2000.
كما عرفت نسبة الوفيات بسبب داء السل على الرغم من محدوديتها ميلا نحو الإرتفاع بين 2000-2002 إذ وجب بدل المزيد من الدعم للوقاية من الداء وعلاجه، كما يجب الإكثار من حملات التوعية للحد من كل الأمراض.

والجدول رقم 01: يسجل معدل الوفيات الم

المعدلات الوفاة المرتبطة بالمalaria عن كل 100 نسمة لسنة 2000	حالة إصابة بالملاريا عن كل 100 ألف نسمة لعام 2000	معدلات الوفاة المرتبطة ببدء السل عن كل 100 ألف نسمة لعام 2000	حالة إصابة بالملاريا عن كل 100 ألف نسمة لعام 2000	حالة إصابة ببدء السل عن كل 100 ألف نسمة لعام 2000	المعدن
22	2	02	51	23	الجزائر
00	-	04	38	23	مصر
00	2	02	20	11	ليبيا
08	-	10	100	47	المغرب
108	11150	51	437	209	موريتانيا
70	13924	50	346	142	السودان
00	01	04	26	18	تونس

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير حول التنمية البشرية) 2003-2004.

تطور معدل البقاء على قيد الحياة حسب الجنس

معدل البقاء على قيد الحياة	1991	2005
نساء	67.8	73.6
رجال	66.8	75.6

تطور نسبة الوفيات عند الأطفال

السنة	1990	2000	2002	2004	2005
نسبة وفيات الرضع	46.8	36.9	34.7	30.4	30.4

أما في ما يتعلق بتحسين صحة الأمومة، يجب أن نشير
مشكلة أساسية لقطاع الصحة العمومية بالجزائر. فقد باشر قص
المرأة الحامل، تتمثل في:

- تعزيز الرعاية الصحية للحمل، و تغطية الأوسع للولادات في الوسط الاستشفائي والرعاية الصحية
ما بعد الولادة

- مضاعفة الهياكل الصحية

- توفير الكوادر الطبية

ساهمت مثل هذه الأعمال في تقليص نسبة وفيات الأمهات وهذا ما سنلاحظه لاحقا.

تطور نسبة وفيات الأمهات

السنة	1992	1999	2004
نسبة وفيات الأمومة	215	117	99.5

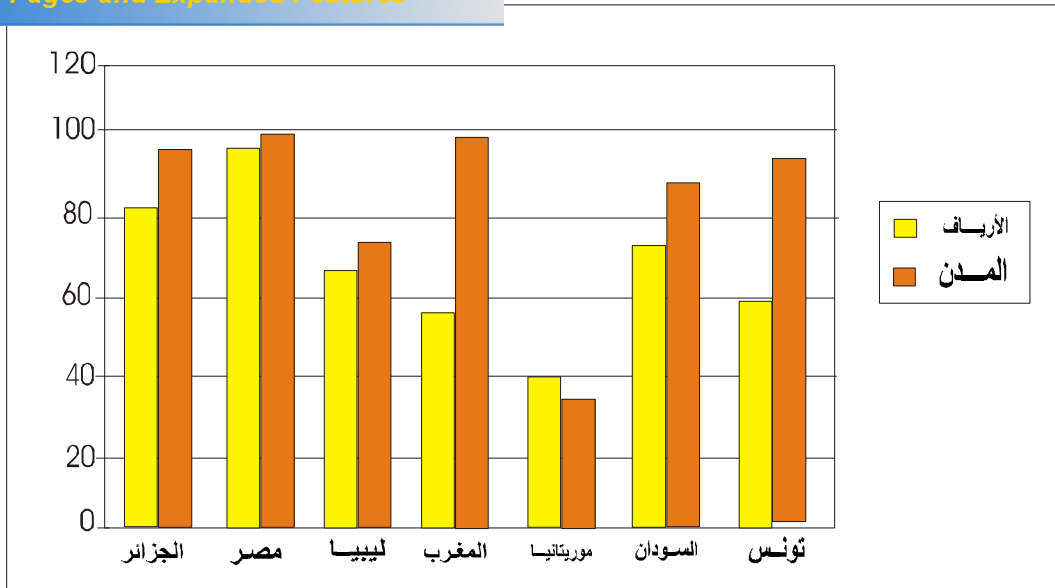
تطور نسبة المتابعة الصحية للحمل، الولادات في الوسط الإستشفائي و المتابعة

ما بعد الولادة

السنة	1992	2002	2006
نسبة المتابعة الصحية للحمل	57.7	87.0	89.4
الولادة في وسط استشفائي	76.0	92.2	95.3
المتابعة الصحية ما بعد الولادة	20.3	30.1	32.1

- الاستفادة من المياه الصالحة للشرب: إن أغلبية الدول ينبغي عليها أن تضمن الحصول المستمر على ماء
الصالح للشرب لسكانها. لا سيما في الأوساط الحضرية بالماء الصالح للشرب باستمرار.
فنسبة السكان الذين يستفيدون بانتظام من النقط المهيأة للتزويد بالماء والتي تقدر بـ 95% و 82% في
أرياف الجزائر.

الرسم البياني رقم 04 : نسبة السكان الذي



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير حول التنمية البشرية) 2003-2004.

تطور نسبة المياه الصالحة للشرب

السنة	1998	2002	2006
الماء الشروب	70.8	71.7	74.9
شبكة الصرف الصحي	66.3	-	74.6

2- الأبعاد الغير المادية للفقير:

أ- الإقصاء: تميز مابين :

- الإقصاء الاقتصادي: الذي تعاني منه العائلات والذي يمنعها المشاركة بنشاط اقتصادي حقيقي أو نشاطات أخرى بمحض إرادتهم واختيارهم، هناك 29% من مجموع السكان الممارسين لنشاط معين ليس لديهم فرصة استعمال واستغلال طاقاتهم وإمكاناتهم الإنتاجية بصفة مثلى.
- الإقصاء الناتج عن التهميش المدرسي والمعرفي: هناك العديد من المجموعات الاجتماعية مقضية من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بسبب نقص معارفهم أو أميتهم.
- الإقصاء الناتج عن الحصر الناتج عن وجود عدة مناطق بعيدة معزولة

ب- التبعية والاتكال: لقد مرت بعدة سنوات كانت الد

عند هؤلاء السكان ثقافة الاتكال والانتظار من الدولة،

التي يمر بها الاقتصاد الوطني حاليا إلا أن هذه الثقافة لم تتغير وأصبحت جانبا غير مادي للفقير.

ج- الضعف الهياكل الاجتماعية: ظاهرة الإرهاب التي مست الشعب الجزائري ولدت حالة دائمة من التخويف والتهويل، حيث كانت العشرية السابقة صعبة وشاقة على المجتمع الجزائري وتميزت بالعنف والبربرية والهمجية الفاحشة مما خلف معاناة جد عميقة واختلالات جذرية هزت بقوة استقرار المجتمع الجزائري.

كل ما سبق ذكره يضح من الفقر ويكبح اندماج الأشخاص في النظام الاجتماعي والاقتصادي، فالفقراء هم أكثر عرضة للحرمان والتبعية والإقصاء مما يقلص من إنتاجيتهم ويجعلهم غير قادرين لمواجهة هذه الآثار ومما يصعب عملية التكفل هؤلاء الضحايا هو تشتتهم وعدم إحصائهم بدقة، ضف إلى ذلك صعوبة قياس الإقصاء والأبعاد غير المادية، الأمر الذي يشكل عائقا أمام مكافحتها.

ثانيا: أسباب الفقر في الجزائر

1- الأسباب الداخلية: للفقر عدة أسباب نذكر منها:

أ- طبيعة النظام السياسي: من أهم الأسباب الداخلية نجد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحمي من الظلم والتعسف. وإذا تضاعف العامل السياسي بالعامل الاقتصادي والمتمثل بانفراد الحكم وارتباطه بالطرق المشروعة نتيجة لإنتشار الفساد والمحسوبية، فيتعاقد الإستبداد السياسي بالإستبداد الاقتصادي والاجتماعي وهو السبب الذي يوسع رقعة الفقر حتى وإن كان البلد زاخرا بالثروات الطبيعية.

ب- الإرهاب والحرب الأهلية: لقد خاضت الجزائر إلى غاية السنوات الأخيرة معركة ضد الإرهاب الذي بلغ مداه الأقصى ولاسيما في الأرياف وهذا في بداية التسعينات وتسبب في ذلك أضرار كبيرة والتي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي وخسارة مادية في البنية التحتية ودمار مئات الوحدات الإنتاجية وتعطل الوظائف الإقليمية والعالمية لإقتصاد الجزائر.

بالإضافة إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن والإقامة في أماكن غير مخصصة أصلا للسكن، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى رفع النفقات الأمنية.

ويمكن أن نقيم بأكثر من 10 ملايين دولار من الخسائر التي تسبب فيها الإرهاب في التجهيزات العمومية وحدها⁹.

⁹ - عصرنة الجزائر (حصيلة وأفاق)، أستاذ عبد اللطيف بناشنهو، فيفري 2005 ص 147.

ج- ضخامة أفراد الأسرة: إن مسألة النمو السكاني الباحثين والمعنيين في الإقتصاد الكلي، إذ يرون أن النمو السكاني حيث ارتفاعه يعيق نمو الدخل الوطني ويزيد من استنزاف الموارد الطبيعية، المادية والاقتصادية. كما أنه يوجد علاقة طردية بين نمو حجم الأسرة وزيادة الفقر، وخاصة في حالة ارتفاع أعداد المعليين وما ينطوي عليه من كلفة تتمثل في زيادة حجم الإستهلاك وانخفاض نمو متوسط دخل الفرد. إلا أن ارتفاع عدد السكان أدى إلى تفاقم ظاهرة تراجع معدل الزواج بالنسبة للذكور والإناث، وهذا ما يزيد من معدل الإعالة. كل هذه المعطيات دالة على أن نسبة نمو السكان وحجم الأسرة ذات الدخل الواحد أدت إلى عجز رب الأسرة على تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها والتالي العيش دون عتبة الفقر.

د- البطالة: ونعني بها فقدان الموارد المعيشية الأساسية وتغير في بنية سوق العمل، وتزايد حجم الأعمال الهامشية... الخ.

وتتغلب البطالة المقنعة في الجزائر على البطالة الحقيقية، كما تتغلب تبديل الوظائف على العمل المستمر بالإضافة إلى خريجي المعاهد والجامعات الذين يشكلون البطالة الرئيسية لأنهم غير مؤهلين للتعامل مع الأسواق لأنهم يجهلون سوق العمل.

كل هذه العوامل توسع من رقعة الفقر نظرا على انعكاساتها على مداخيل الأسر، فرغم النتائج الحسنة على مستوى النمو الناتج عن قطاع المحروقات وزيادة احتياطات الصرف الحقيقي إلا أن الجانب الإجتماعي زاد في تدهور وتصاعدت حدة البطالة لسنة 1997 بسبب ما رافق عملية الإصلاحات من تسريح العمال وتخلف الوحدات لتصل إلى 24% لسنة 2004.

الجدول رقم 02: تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	1966	1975	1979	1982	1986	1987	1990	1991	1992
معدل البطالة	30.6	18.6	16.5	20	17	18.2	18.1	20.7	23.70
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
	23.15	24.36	26.9	28.30	28.63	28.06	29.29	30	28.3
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
	26.7	24	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

ومن أسباب البطالة نجد:

- زيادة ظاهرة التسرب المدرسية في نهاية كل سنة.
- سوء إدارة سوق العمل.
- تراجع النمو الإقتصادي من 6,8 سنة 2003 إلى 5,2 سنة 2004.
- الشباب الذين لا يتجاوز 30 سنة تقدر نسبة البطالة 80%.

هـ- تقلص الدعم الحكومي على السلع الرئيسي: إن تقليص الدعم الحكومي على السلع الرئيسية كالمواد الضرورية للأشخاص في مقابل إرتفاع أسعار السلع والتضخم (كتخفيض سعر الصرف، إزالة الدعم) مع هبوط الأجور الحقيقية.

و- ضعف الحماية على الإستهلاك: منذ أن اتخذت الدولة تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم الموارد الأساسية والتي استفدت منها إلى غاية 1992 والتي أدت إلى تحرير الأسعار. وكنتيجة لتقلص الطلب لتحقيق الإستقرار فإن التضخم انخفضت نسبته، إلا أن مداخيل الأسرة ارتفعت بأقل سرعة من المستوى العام لأسعار ولاسيما أسعار الإستهلاك.

ي- الفساد: إن الفساد في الوطن العربي غير شفاف، لأن هذه الدول تتسم بغياب الشفافية والمحاسبة والمساواة.

و نقصد بالفساد سوء استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة، وبهذا المفهوم أن أصحاب المناصب والقرارات في السلطة العامة يستغلون مناصبهم لتحقيق منفعة خاصة أو عائد خاص. ولا شك أن الفقر يمكن أن يقود للفساد، ولكن لا بد أن نفرق بين فساد الفقراء وذوي الدخل المحدود وفساد الأغنياء ذوي الثروة والسلطة الذين يمارسونها لتدمير موارد الدول وما لها من آثار جاسمة والتي تتسبب للأشخاص في فقرهم وإفقارهم.

ن- عدم التغطية الكاملة للحماية الإجتماعية: إن أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمينات القائمة من خلال آلياتها النظامية والغير النظامية لا تغطي العالمين كافة في القطاعات الإقتصادية الغير النظامية أو في أشكال العمالة الغير العادية، وذلك لتجاوز تشريعاتها، وفي حالة وقوع حوادث لهذه الفئات أو الإضطراب لتترك العمل بسبب حمل أو تربية أطفال أو ما عدا ذلك، فإن هذا الأمر يؤدي إلى وقوع الغالبية العظمى منها في فقر.

2- الأسباب الخارجية: لإنتشار الفقر عدة أسباب نذكر منها:

أ- المديونية: تشكل المديونية عبئاً ثقيلاً على الجزائر، وتعد الديون الخارجية من أهم أسباب التفاقم ظاهرة الفقر.

فبالرغم من إنخفاض حجم الديون من 33,3 مليار د

الناتج المحلي الخام إلى 30 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى

الديون مازالت تشكل عائقا أمام التنمية، وتعود أسبابها إلى:

- سوء توظيف القروض: التجأت الدولة إلى الإقتراض الخارجي وذلك على أمل السداد في آجال الإستحقاق، ولكن سوء التخطيط وتغير سياسات الإقتصادية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات وكانت مبالغه في الإقتراض والتي أدت إلى في العديد من الأحيان إلى زيادة كبيرة في الإستهلاك. وبالتالي انعكست المشكلة المديونية على المستوى المعيشي للأفراد.
- الميل إلى الإستثمار من أجل التنمية وهذا ما يتطلب رأس مال كبير وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقره الجزائر، ولهذا اضطرت إلى الإقتراض الخارجي لشراء الآلات والتعاقد مع الخبراء.
- زيادة حجم السكان التي لا تتماثل مع الزيادة في حجم الإنتاج.
- إن التطور لقيمة عملة الأورو مقارنة مع الدولار الذي جعل من خدمة هذه الديون مكلفة أكثر.

ب- برنامج تعديل الهيكلية: إن تطبيق برنامج الإستقرار وإعادة الهيكلة نتجت عنه ظاهرتان من جهة ارتفاع كبير في الأسعار ومن جهة أخرى زيادة أقل سرعة في المداحيل وكتيحة لهاتين الظاهرتين تدهور مستوى المعيشي للأفراد الذي أدى إلى زيادة في حدة الفقر الطبقات المحرومة وزيادة ظاهرة الإقصاء الإجتماعي. هذا التفاقم زاد من حدة البطالة وهذه الخيرة تعود إلى ضعف الإستثمار في سياق الكساد الذي نشأ عن التعديل الهيكلية وتسريح العمال المترتب عن إعادة هيكلة المؤسسات.

إن تطبيق عمليات التعديل الرامية إلى إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية تستوجب التخفيف من النفقات الميزانية بالقيمة الحقيقية لاسيما النفقات الإجتماعية وهذا ما يؤدي إلى زيادة في تراجع نسبة تغطية الخدمات الجماعية ونوعيتها.

إذن التأثير الانكماشية يسبب تخفيض الإنفاق العام والإستثمار العام (وهما يشكلان نسبة كبيرة في الدول النامية) وبالتالي تخفيض الطلب (المقصود إمتصاص فائض السيولة) والذي ينجم عنه : - نقص في الإنتاج - زيادة في البطالة - تدهور في المستوى المعيشي - تفاقم ظاهرة الفقر - تحيز إجتماعي لمصلحة الأغنياء - تدهور في الخدمات الاجتماعية.

ومن أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن إعادة الهيكلة نجد خصوصية المؤسسات التي ينجم عنها تسريح عدد كبير من العمال، وإن تدهور القدرة الشرائية والظروف المعيشية منذ 1994 مما يزيد في تفاقم الأوضاع الإجتماعية الناتجة عن عملية التعديل الهيكلية والشعور بعدم إستقرار العمل واليأس من وجود مناصب غل مستقبلا وغلاء المعيشة وهذه كلها أثرت في تغير المناخ الاجتماعي.

¹⁰ - Dette extérieure de l'Algérie: une soutenabilité à consolider. <http://www.algerie-dz.com> (consulté le 05/09/2005).

ج- الحماية الجمركية: فالحماية الجمركية التي تمارس

وبالخصوص الدعم المالي الذي تقدمه لفلاحها حتى ينافس منسجماً منسجماً في السوق العالمية. مقدار هذا الدعم رقماً يقارب المليار دولار يومياً.

د- شركات متعددة الجنسيات وضغط العوامة: إن الشركات الكبرى تتخفى من ورائها البلدان الغنية لأنها ذات نفوذ كبير وخفي وقد يتجاوز نفوذ الدول والحكومات مما يقتدي التفكير في إقرار قواعد تحد من استبدالها وفسادها واضطرابها بالدول النامية، وتسمى بالعوامة. وتحرص هذه الشركات على استخراج هذه المواد الأولية واستثمارها لصالح شعوبها. وهناك أسباب أخرى نذكر منها:

3- الأسباب الإقليمية: عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي حوالي 34 إلى 37% من إجمالي السكان، هذه المشكلة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى وتسببها في الترتيب عربياً دول الخليج سوريا ولبنان.

إن التناقض في الواقع الإقتصادي مازال عاملاً يساهم في تصاعد حدة الفقر، فغالبية الدول العربية شهدت نمواً متسارعاً في الإنفاق في منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات. فبسبب الإرتفاع في استثمار الثروة النفطية إنهارت أسعار النفط وتراجعت التنمية في جميع الوطن العربي وهذا من خلال:

أ- ظاهرة سوء الحكم والعسكرة في العالم العربي:

متوسط إنفاق الفرد على الدفاع عالمياً 141 دولار وفي الدول النامية 34 دولاراً وتتضاعف النسبة في الدول العربية، إذ يوجه نصف الناتج الوطني للدول العربية إلى الإنفاق على الجانب العسكري.

ب- نقص التعاون الإقليمي: بالرغم من أن الدول العربية تزهر بالثروات المالية والطبيعية إلا أنها تعد من الدول النامية، ولعل من الأسباب المهمة لإنتشار ظاهرة الفقر في الدولة العربية راجع إلى عدم المشاركة والتكتل بين الدول التي يمكن أن تشكل سوقاً مشتركاً ينافس الأسواق العالمية الأخرى، ومن ناحية أخرى الدولة العربية لا تتخذ أساليب الشراكة لإيجاد الحل المناسب لمكافحة الفقر.

كما أن الإعانات الدولية للدول الفقيرة تراجعت تراجعاً كبيراً بعد أن كانت هذه الإعانات تشكل مصدراً له وزن في الموازنات الحكومية، وهذا التراجع يؤدي إلى اختناقات تمويلية في الموازنات العامة التي لها أثر سلبي على الأوضاع الاجتماعية.

بالإضافة إلى عدم إستغلال الثروات الطبيعية والبشرية في إطار التنمية المستدامة التي وحدها تكون كفيلاً لإخراج المنطقة العربية من بطء التنمية.

4- الأسباب الهيكلية طويلة المدى: هذه الأسباب الهيكلية كانت نتاج سيرورة طويلة المدى ساهمت

بدرجة كبيرة في بروز الفقر والإقصاء في المجتمع الجزائري.

أ- التحولات الاقتصادية والاجتماعية: الإنفتاح والإتصال خلفت أنواع جديدة من الإحتياجات والطموح استطاعتهم على تليبتها.

سنوات الإرهاب ولدت في المجتمع الجزائري إحباطاً رهيباً مما زاد في معاناتهم وفقدهم للأمن والسلم.
ب- القیود المؤسسية: هناك عدة قیود مؤسسية شكلت عائقاً أمام رفع المداخل وتحسن الرفاهية الإجتماعية للفقراء.

• التطور الزراعي: سوق العقار هو قليل التطور في المجال الزراعي وغير الزراعي، الأراضي الزراعية في الجزائر هي مسيرة في إطار استغلالات زراعية جماعية، استغلالات زراعية فردية (EAI, EAC)، ملكية فردية تقليدية، حقوق في المناطق السهبية، انطلاقة من 1987، 2,6 مليون هكتار من الأراضي ترجع إلى الأملاك الزراعية الإشتراكية «DAS» وما يقارب 32% من الأراضي الزراعية وزعت على شكل استغلالات فردية وجماعية مع حقوق الإنتفاع المؤبد، تمويل الزراعة كان من قبل بنك BADR، لكن مع رفع الإحتكار وتحرير النشاط الزراعي أدت إلى توسيع نشاط التأمين ل «CNMA» إلى النشاط البنكي ومنح القروض.

بنوك أخرى (BNA) اهتمت كذلك بالنشاط الزراعي وذلك في إطار تنوع وتعدد محفظتها للأوراق المالية، وما يشار إليه هو أن تمويل النشاط الزراعي مس كذلك الإستغلال بالإضافة إلى الإستثمار وبلغت القروض الممنوحة من قبل BADR 600 مليون دج سنة 1998-1999، في هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن المديونية الإجمالية للفلاحين بلغت في نفس الموسم "8" ملايين دج مما شكل عبئاً ضخماً على المزارعين ولتخفيف ذلك اتخذت عدة قرارات لإعادة جدولة هذه الديون سنة 1994 وسنة 1998، بالإضافة إلى المسح الجزئي للديون في بعض الأحيان، كما استفاد القطاع الزراعي كذلك من تخفيض أسعار الفائدة فيما يخص قروض الإستثمار، قروض الإستغلال، وتشغيل الشباب.

كما اتخذت الدولة عدة ميكانيزمات لتعميم وتبسيط التقنيات الزراعية كإنشاء ضيعة مرشدة عمومية تهتم بذلك، رغم هذه التسهيلات إلا أن الاستفادة من القروض الزراعية يبقى صعب بسبب تلك الإجراءات المعقدة خاصة منها البنكية.

«CNMA» ومن خلال تطور نشاطها كلفت في إطار تنمية الفلاحة بعدة مهام:

- هيئة تسييرية لصندوق تطوير وضبط الزراعة (FNDRA)، بالإضافة إلى صندوق الضمان ضد الكوارث.

- هيئة تأمين اقتصادي ضد مختلف المخاطر، بالإضافة إلى هيئة قرضية تمنح القروض لمختلف المزارعين بإجراءات متبسطة.

ثالثاً: خصائص الفقر في الجزائر:

من بين خصائص الفقر في الجزائر نذكر منها:

1- فجوة الفقر وشدته: إن خط الفقر هو مؤشر تقريبي مهم للتعرف على هذه الظاهرة، إلا أنه بحكم صياغته والأرقام التي ينتجها لا يصلح لأغراض هذا الفصل، ألا وهي التعرف على خصائص الفقر والفقراء أو مدى عمق ظاهرة الفقر. ولاستكمال هذا النقص، فإن الدراسات المقارنة المعنية ببحث ظاهرة الفقر تلجأ إلى مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي فجوة الفقر، وشدّة الفقر. والمؤشر الأول (فجوة الفقر) يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر، ما هو حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى حالة عدم الفقر؟ المؤشر الآخر، شدة الفقر، والذي لا يقل أهمية، يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم.

نلاحظ من خلال الإحصائيات والجدول الموالي رقم (3) بحويان مسوحات خاصة بفجوة الفقر وشدّة الفقر في عدد من الأقطار العربية التي تتيح إحصاءاتها احتساب مثل هذه المؤشرات. فإن التقسيم الأساسي بين فئات السكان في بلدان الخليج هو بين المواطنين وغير المواطنين. والجدول رقم (3) يظهر أن هناك فرقا واضحا في هذا الاعتبار، حيث إن فجوة الفقر لغير المواطنين تفوق مثيلاتها للمواطنين بهامش كبير، وفي حالة جميع البلدان.

إن مقدار التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين ينخفض بدرجة أكبر. أما في حالة البحرين فإن هذا التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين يتقارب على نحو ملحوظ جدا. التفسير المحتمل لتفاوت بلدان الخليج من حيث فجوة الفقر يعود إلى مستوى التنمية وكذلك مدى "الاستقرار" الاجتماعي لغير المواطنين في هذه البلدان. ونظرا لقدم ظاهرة الهجرة الأجنبية في الكويت ومحدوديتها في البحرين، فإن الفوارق بين المواطنين وغير المواطنين في هاتين الدولتين اتجهت للإخفاض مع مرور الزمن.

و شدّة الفقر، التي تقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ذاتهم، تظهر النمط ذاته. في جميع بلدان الخليج التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء المواطنين يعتبر محدودا جدا، ويتراوح بين 0,02% في البحرين و 0,64% في الإمارات. ومن جهة ثانية، فإن التفاوت يبلغ أقصاه في الإمارات، ويبلغ أدناه في البحرين. إلا أنه ضمن غير المواطنين ذاتهم، هناك تفاوت في شدة الفقر في جميع بلدان الخليج. التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء غير المواطنين يبلغ أدناه في البحرين ويبلغ أقصاه في الإمارات (0,35% و 4,93% بالتتابع).

ومرة أخرى فإن مراحل التنمية الأولى تعتمد على مهارات متباينة يتم استجلاها من الخارج تتراوح بين تخصصات عالية يحصل على دخول منخفضة جدا. ولذا فإنه خلال مراحل التنمية الأولى يكون التفاوت في توزيع الدخل بين غير المواطنين عاليا. وتمرور الوقت، وبسبب الاستغناء المستمر عن العمالة اليدوية فإن حجم فجوة الدخل بين غير المواطنين تتجه للإنكماش والتقلص.

في الأقطار العربية الغير النفطية، الفروق عادة تظهر بين

فإن بعض الأقطار العربية التي يضمها الجدول رقم (3) تكون المناطق الريفية، وفي بعض الأحيان بدرجة كبيرة كما هو الحال في مصر في مطلع التسعينات والمغرب وتونس. وللأسف لا توجد إحصاءات كافية تسمح بالمقارنة الزمنية لكل قطر على حدى، إلا أن الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن هذه الأقطار إختلفت أيضا من حيث تطور فجوة الدخل¹¹.

في حالة مصر خلال الفترة 1991/1990 - 1996/1995 فجوة الفقر تضاعفت في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، إلا أن حجم التفاوت بين الحضر والريف قد انخفض على نحو ملحوظ. في عام 1991-1990 كانت فجوة الفقر في المناطق الريفية ثلاثة مرات مقدار فجوة الفقر في المناطق الحضرية (5,8% بالمقابل 1,8%)، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت عام 1996/1995 إلى الضعف فقط (8,8% في المناطق الريفية مقابل 4,4% في المناطق الحضرية).

الظاهرة ذاتها تكررت في الجزائر التي شهدت خلال الفترة 1988-1995 زيادة في حجم فجوة الفقر وانخفاضا في التباين في حجم هذه الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. في عام 1988 كانت فجوة الفقر في المنطق الريفية 3,5 مرة مقدهاها في المناطق الحضرية (و1,3% مقابل 0,4%). في عام 1995 إزداد حجم الفجوة في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، إلا أن التفاوت في حجمها قد انخفض إلى 2,5 مرة.

في الأردن لا توجد مؤشرات للمناطق الحضرية والريفية بشكل منفصل، إلا أن مؤشر فجوة الفقر للقطر ككل يشير إلا أنه قد اتبع نمطا مشابها لمؤشر الفقر. فجوة الفقر قد شهدت انخفاضا ملحوظا خلال النصف الأول من الثمانينات وذلك بسبب الآثار التي خلفها الانتعاش الإقتصادي وتحويلات العاملين في فئات الشعب كافة. وبعد ذلك وللآثار المعاكسة للعوامل ذاتها فإن فجوة الفقر قد ارتفعت من جديد خلال النصف الثاني من الثمانينات ومطلع التسعينات، ولتعاود الإنخفاض من جديد خلال الفترة 1992-1997.

الجدول رقم (3) يظهر أيضا أنه ولجميع الأقطار العربية المذكورة، فإن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة (مؤشر شدة الفقر) في المناطق الحضرية يقل عن حجم التفاوت في المناطق الريفية. يبلغ التفاوت في مؤشر شدة الفقر بين المناطق الحضرية والريفية أقصاه في تونس (شدة الفقر في المناطق الريفية تبلغ 8 مرات مستوياتها في المناطق الحضرية)، بينما يبلغ أدناه في اليمن ثم الجزائر. والأقطار التي تسمح إحصاءاتها بالمقارنة الزمنية (مصر والجزائر) وتشير إلى أن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء قد ازداد سوءا بمرور الزمان، إلا أن التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية قد اتجه إلى التقلص.

ظاهرة تقلص التفاوت في كل من فجوة الفقر وشدة الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الأقطار العربية المذكور قد يكون سببه الرئيسي تطور البنية الأساسية في معظم الأقطار العربية، والتواصل الجغرافي الذي

¹¹ - عبد الرزاق فارس "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان- 2001.

ألغى أو خفف من حدة التباين على نحو ملحوظ. وكذلك

الزراعة قد بدأت تنتقل خارج المناطق الحضرية وذلك لإعتبارها أقرب من المواد الأولية والخاص التي تدخل في صناعات محدودة. وبالطبع فإن الإعتبارات السابقة لا تلغى ولا تخفف من الدور المهم الذي قامت به العديد من الحكومات في الأقطار العربية من أجل إعطاء المزيد من الإهتمام بالمناطق الريفية من خلال سياسات الإنفاق العام الهادفة لنشر التعليم والخدمات الصحية وشبكات التأمينات الإجتماعية، والتي كان لها أثر واضح في تخفيف حدة ظاهرة الفقر في هذه المناطق.

الجدول رقم (3)

مؤشرات الفقر في الأقطار العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل

الجملة	الريف	الحضر	سنة المسح	القطر
3,4	5,8	1,8	1991/1990	مصر فجوة الفقر
6,9	8,8	4,4	1996/1995	
1,0	1,8	0,5	1991/1990	شدة الفقر
1,7	2,3	1,0	1996/1995	
7,5	—	—	1980	الأردن فجوة الفقر
0,3	—	—	1986	
3,7	—	—	1992	
2,5	—	—	1997	
1,3	—	—	1992	شدة الفقر
0,87	—	—	1997	
1,74	3,25	0,51	1990	تونس فجوة الفقر
0,63	1,21	0,15	1990	شدة الفقر
0,8	1,4	0,4	1988	الجزائر فجوة الفقر
3,2	4,5	1,8	1995	
0,4	0,7	0,2	1988	شدة الفقر
1,3	1,9	0,7	1995	

2- الحضر والريف: البعد الإقليمي لظاهرة الفقر

العربية جميعها، والتي تشارك فيها هذه الأقطار الأمم الأخرى. وبسبب استمرار تدهور الريف في إبراز هذه الظاهرة، فإن المدن غالبا ما تستحوذ على إهتمام أكبر في حجم ونوعية الخدمات والاستثمارات، كما أن الفرص الاقتصادية فيها للتوظيف والاستثمار والترقي أكبر. الخدمات الأساسية التي يكون لها تأثير في ظاهرة الفقر مثل التعليم والخدمات الصحية والإسكان والبنية الأساسية وخدمات الكهرباء والمياه النظيفة تكون في المناطق الحضرية التي يسهل الوصول إليها نسبيا، كما أن تكلفتها تكون أقل وذلك بسبب وجود إقتصادات وفرة النطاق في العديد منها.

وعلى رغم من ذلك، فإن معظم الأقطار العربية مثلها مثل العديد من الدول النامية شهدت ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. وفي المراحل الأولى من هذه الهجرة، وبسبب توافر عدم توافر الخدمات الأساسية لهؤلاء المهاجرين، فإن هناك دراسات عديدة تشير إلى أن الوضع المعيشي للعديد من هؤلاء قد تدهور مقارنة بما كان عليه سابقا. تشير دراسة صدرت عن منظمة الإسكوا عن واقع الحياة في المدن العربية الكبرى إلا أن العديد من هذه المدن يشهد "تدهورا لأحوال المعيشة عموما، وإنتشار الفقر الحاد وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع معدلات البطالة إلى جانب افتقار الحيز العمراني للمعيشة إلى الخدمات الأساسية كالمياه المرافق الصحية والكهرباء والطرق، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية"¹².

وتشير دراسة البنك الدولي إلى أنه "لئن كان الدخل في الحضر أعلى بصورة عامة، كما أن الوصول إلى الخدمات أكبر، فإن الفقراء من سكان المدن قد يعانون بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية. فالفقير في الحضر يسكن بصورة نمطية في الأحياء الفقيرة أو في مستوطنات وضع اليد، وكثيرا ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، وكثيرا ما تكون المواقع غير مشروعة وخطرة"¹³.

ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي أن "الفقر كظاهرة" هو أكثر انتشارا في الريف، وأن فرص التخلص من ظاهرة الفقر هي أكثر في المناطق الحضرية. يدل على ذلك العديد من الدراسات المسحية التي أجريت على بعض الأقطار العربية. تشير د. كريمة كريم في حالة مصر إلى "أن الفقر أكثر انتشارا بين الأسر الريفية منه في الأسر الحضرية، كما يتبين في نسبة الأسر الفقيرة في كل من القطاعين"¹⁴. وفي الأردن، تشير دراسة البنك الدولي إلى أنه على الرغم من أن معظم الفقراء في الأردن يعيشون في المناطق الحضرية، إلا أن أكثر حالات تركيز الفقر وأعماق فجوات الفقر توجد في المناطق الريفية. وفي موقع آخر تشير الدراسة إلى أن "سكان الريف عانوا بشكل أكبر التغيرات في الفقر مقارنة مع ما حدث في الحضر، كما يتضح ذلك من معدلات عدد الفقراء خلال الفترة 1987-1992".

12 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، الفقر في آسيا: منظور اجتماعي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ 1 (نيويورك: الأمم المتحدة، الاسكوا، 1997).

13 - البنك الدولي، مرجع سابق، ص 46.

14 - كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مرجع سابق، ص 24.

حسب الدراسة التي قام به CNES حول السياسة الو
السريع للسكان خلف العديد من العائلات نلخصها في ما يلي:

- ارتفاع عدد الفقراء
- انخفاض مداخيل الفقراء
- الاستفادة من الخدمات الاجتماعية أصبح تمييزي وغير عادل: النفقات الاجتماعية للدولة استفاد منها الأغنياء.
- توزيع غير متساوي لدخل لصالح مالكي رأسمال ومالكي العقارات على حساب اليد العاملة البسيطة وخاصة ذوي الكفاءة القليلة.

الجدول رقم 04: تطور وتنبأ عدد سكان المناطق الحضرية و الريفية حسب المناطق

الجغرافية الكبرى

	1990			2000			2010			2020		
	PR	PU	TU	PR	PU	TU	PR	PU	TU	PR	PU	TU
المنطقة التالية	7663	8936	53.8	7850	12674	61.7	7782	14365	65.0	6270	14630	70.0
الهضاب العليا	3362	2274	47.2	3053	5036	62.1	3455	7990	70.0	4150	12450	75.0
الجنوب	977	1275	56.0	961	2078	68.3	1345	3080	70.0	1665	5025	75.0
الجزائر	11922	13185	52.4	11864	19788	62.5	12582	25425	66.9	1295	32150	72.6
	معدل التحضر : TU						سكان منطقة الريفية: PU			سكان الحضر: PR		

المصدر الديوان الوطني للإحصاءات دوريات مختلفة.

3- حجم الأسرة والفقير: هناك خلاف واسع وكبير في الأدبيات الخاصة بالتنمية ودراسات الفقر وتوزيع الدخل حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقير. ويلاحظ العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن احتمالات الفقر في الأقطار النامية بين العائلات الكبيرة تكون أقوى منها بين العائلات الصغيرة. وتلخص إحدى الدراسات المسحية هذا الرأي بالقول "إن حجم الأسرة التي تعيش تحت سقف واحد يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل استهلاك الفرد ودخله في الدول النامية. ورغم أن صحة هذا الرأي لم تثبت بعد بصورة قاطعة، فالمفترض عادة أن أفراد الأسرة المعيشية الكبيرة وأعمارهم صغيرة في الغالب هم أفقر من الناس. وفي حال الأسر الفقيرة، فإن حجم الأسرة الكبيرة وبالتالي وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم، يؤدي إلى الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة"¹⁵.

¹⁵ - الاسكوا، الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي، مرجع سابق، ص 53.

والاعتراض الذي يرد على هذه الفرضية هو: هل الحجم

الأخرى للأسرة، مثل الهيكل العمري لأفراد الأسرة ومعدلات دورا أكثر أهمية. وكما تشير دراسة البنك الدولي، فإن العديد من الأسر الفقيرة ترى أن إحدى الوسائل المهمة للخروج من دائرة الفقر هي من خلال زيادة الذرية لأن هذا سيعني زيادة عدد العاملين في الأسرة في المستقبل، وكذلك فإن هذا تعويضا لمستويات الوفيات المرتفعة بين الفقراء عادة.

وكذلك ففي المجتمعات النامية التي لا توجد فيها أنظمة يعتبر إحدى وسائل الضمان للوالدين حين يصلون إلى سن الشيخوخة، ويذهب بعض الباحثين الاقتصاديين إلى تقديم جوانب أخرى تدعم وجهة النظر الأخيرة هذه، وهذه الجوانب تقوم على مفهوم اقتصادات النطاق. ويحتاج كل من لانبج ورافاليون بـ "أن الأسرة الكبيرة تستطيع أن تقتصد في الاستهلاك المتري، ويحذران من التسرع في الخلوص إلى أن الأسرة الأكبر حجما ستكون الأكثر فقرا، إذ أن بنود الإنفاق، مثل الأثاث والتجهيزات المتزلية الثابتة وأدوات المطبخ والملابس والسكن يمكن المشاركة في استعمالها بحيث تقل تكاليف حياة الفرد داخل الأسرة عن تكاليف حياته حين يقيم بمفرده. ولكن المفترض في غالب الأحيان هو أن تكلفة مثل هذه البنود تتفاعل نسبيا عند مقارنتها بالنفقات الأكبر حجما على البنود اليومية الأساسية مثل الطعام الذي سيتأثر بالنصيب الأكبر من النفقات في البلدان الأكثر فقرا وبين الفقراء".

وينبغي ملاحظة أن استخدام العديد من الوسائل المتزلية الحديثة المرتفعة الثمن يظل محدودا في العديد من الدول النامية، ما يضعف فرضية وفورات النطاق.

ولأغراض المقارنة، تم إعداد الجدول رقم (5) الذي يبين حجم الأسرة لكل من الفقراء وغير الفقراء في عدد من الأقطار العربية التي تتفاوت في مستويات الدخل. وعلى الرغم من أن الجدول لم يعد بطريقة تعكس وجود علاقة سببية بين أحد المتغيرين والآخر، إلا أن الإحصاءات فيه تشير بوضوح إلى أن حجم الأسر الفقيرة في جميع الأقطار العربية المذكورة يفوق حجم الأسر غير الفقيرة. وإذا كان حجم الأسرة ليس سببا للفقير، بمعنى أن زيادة عدد الأفراد في الأسرة الواحدة يؤدي لا محال إلى انخفاض حجم الدخل والإستهلاك الذي يحصل عليه كل فرد، فإن زيادة حجم الأسرة قد يكون نتيجة لظاهرة الفقر أيضا. فانخفاض دخل أسرة قد يدفع عائلها لزيادة النسا من أجل زيادة عدد العاملين في الأسرة. ويصدق هذا بشكل خاص في المناطق الريفية حيث يكون القطاع الزراعي الذي يدار من قبل العائلة هو النشاط الأساسي الذي يزاوله السكان هناك.

الجدول رقم

حجم العائلة ومستوى الدخل في تونس العربي

القطر	الأسرة غير الفقيرة	الأسرة الفقيرة	متوسط القطر
الإمارات العربية المتحدة ⁽¹⁾	7,3	11,6	9,2
مصر	5,2	5,5	5,3
الأردن	6	8,3	6,4
الجزائر	5,1	8,5	6,6
تونس	4,3	7,0	5,7
المغرب	4,3	7,3	5,7
اليمن	6,9	8,5	7,2
موريتانيا	4,0	5,4	5,3

(1) تشير الأرقام، في الإمارات العربية المتحدة للعائلات المواطنة. لغير المواطنين حجم الأسرة هو 3,3 و 6,3 لغير الفقراء والفقراء بالتتابع.

إلا أن العديد من الدراسات المقارنة لم تعد تركز على حجم الأسرة فقط، وإنما على تكوينها أيضا. فمن الملاحظ أن ظاهرة الفقر ترتبط بالأسر التي ترتفع معادلات الإعالة (أي يزداد فيها عدد كل من الأطفال وكبار السن الذين هم خارج سوق العمل). ويتساوى جميع العوامل الأخرى، فقد لاحظ عدد من الباحثين أن الأسر التي يكون على رأسها امرأة غالبا ما تكون عرضة للفقر أكثر من الأسر التي يكون على رأسها رجل. وتشير دراسة البنك الدولي عن الأردن إلى أن "نسبة العائلات في وضع الفقر تزيد مع كل إضافة فرد للعائلة. من 12 فردا يكون احتمال أنها فقيرة 5 مرات احتمال وقوع عائلة مكونة من 6 أفراد في الفقر. وينبغي التنبيه هنا إلى أن هذه الملاحظة تقوم على فرضية أن جميع أفراد العائلة يتطلبون المستوى نفسه من الدخل بغض النظر عن السن. والفقراء يدركون هذه العلاقة، ففي الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية عن جيوب الفقر عام 1989 فإن حجم العائلة بدا أنه العامل الرئيسي وراء ظاهرة الفقر ويبدو هذا أيضا من مسح التوظيف والبطالة والعائدين والفقر الذي أجاب فيه 28% من الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم فقراء لأن سبب الفقر هو كبر حجم العائلة، وحجم العائلة اعتبر أكثر أهمية من البطالة التي أعطيت الترتيب الثاني 27% الذين يعتبرون أنفسهم فقراء".

ومثل الأقطار الأخرى فإن حجم الأسر الفقيرة في اليمن يعتبر أكبر من حجم الأسر الغير الفقيرة 8,5 أفراد مقابل 7,9 أفراد. ويلاحظ أن الأسر الفقيرة تحتوي عدد من الصغار أو المعالين أكبر من تلك الأسر الغنية (2,5 أفراد أقل من سن 18 سنة للأسر الفقيرة في مقابل 4,2 أفراد للأسر الغنية).

وتشير دراسة أخرى عن تونس إلى الملاحظة ذاتها، فمستوى

التونسية الفقيرة في كل من الريف والحضر حجمها أكبر من الريف والحضر. وفي كل من الريف والحضر فإن أكثر من ثلاثة أرباع الفقراء هم في سن العمل (31-60 سنة). والعائلات الفقيرة غالبا ما يكون فيها رب الأسرة طاعنا في السن: فقط 5-6% من الفقراء هم أعضاء في الأسرة يكون مسؤولها في السن 18-30 سنة وقد يكون السبب في ذلك أن الأفراد في هذه السن لم يحصلوا على الوسيلة الملائمة لتأسيس منزل مستقل ولدى يظلون في مساكن داويهم والعائلات الريفية التي ترأسها امرأة غالبا ما تكون فقيرة.

وفي المغرب يظهر مسح عام 1990-1991 أن العائلات الفقيرة في المناطق الحضرية لديها حجم عائلي أكبر من المتوسط يضاف إلى ذلك أن العامل من العائلات الفقيرة عليه أن يدعم عائلة حجمها أكبر من مقدار 20% من مقدار المتوسط. وهذه الظاهرة ترجع إلى حقيقة أن المتوسط العمري في العائلات الفقيرة هو أقل من نظيره في العائلات الغنية، نصف العائلات الفقيرة تقل أعمارها عن 15 سنة، بينما تبلغ هذه النسبة الثلث بين العائلات الغنية.

وفي الجزائر نلاحظ أن حجم الأسرة الفقيرة تمثل 8,5% ويعتبر أكبر من حجم الأسر الغير الفقيرة التي تمثل 5,1% وأن الأسر الفقيرة تتكون من عدد أكبر من الصغار لأنها دولة فتية وتكثر بها الولادات.

ومن بين العوامل الأساسية التي تؤثر على المستوى المعيشي للأفراد هي:

أ- المداخيل: من الواضح أن الفقر ينتج عن تدهور المتاحات النقدية للعائلة بفعل:

- تدهور القدرة الشرائية.

- فقدان المداخيل بارتفاع البطالة.

- الأجر الإجمالي للعائلات الشهري المتوسط ارتفع بما يقارب 19% سنويا وهو ارتفاع أقل من التطور في معدل تضخم الذي بلغ 24.8%¹⁶، هذا التفاوت بين المداخيل والأسعار كان له أثر سلبي على استهلاك الغذائي للأسر.

الفقر حاليا لا يمس فقط البطالين وإنما كذلك الأجراء الذين لديهم قدرة شرائية متضررة بارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الضرورية والتي كانت مدعمة سابقا من قبل الدولة.

الفقر المتزايد هو في حقيقة الأمر مرتبط بالتدهور الشديد والسريع للدخل المتوسط أكثر منه ارتباطا بتزايد

التفاوت في توزيع الدخل.

¹⁶ - حسب الديوان الوطني للإحصاءات.

الجدول رقم (6) تصنيف العمال حسب

%	المجموع	القطاع الخاص		القطاع العمومي			الدخل الشهري بالـ دج	
		%	العدد	اقتصادي	%	الإدارة		
42.3	12102441	13.6	169240	441.000	36.4	600.000	50	أقل >10000
37	1058200	18	148000	46620	44	444000	42	-10.000 16000
19.8	566760	14.4	81560	340.000	60	145.000	25.6	-16.000 30.000
0.9	24800	4.8	1200	126000	5.08	11.000	4.44	أكبر <30000
100	2860.000	14	400.000	1260000	44	1200.000	42	المجموع

المصدر: وزارة المالية سنة 1998

نلاحظ أنه من بين 2860.000 أجير في كل القطاعات، 42.3% تتلقى أقل من 10.000 دج شهريا، 79.3% تتلقى أقل من 16000 شهريا وإلا 0.9% تتلقى أكثر من 30000 دج شهريا.

ب- الإستهلاك: إن تخلي الدولة عن دعمها للأسعار المواد الغذائية تسبب في حد ذاته في انخفاض الإستهلاك العائلي، المسح الذي قامت به CENEAP 199¹⁷ بين أن جزء كبير من الأشخاص المستجوبين أكدوا على أنهم قللوا من مشترياتهم لبعض الأغذية كاللحم، الفواكه، الزيت، وتخلوا نهائيا عن استهلاك مواد أخرى وكنتيجة لتلك الإنفاق المتوسط الإستهلاكي للفرد الواحد استقر بالمعنى الحقيقي ما بين 1989 و1997 عما يوضح ذلك الجدول الآتي.

¹⁷ - CENEAP « Le PAS et ses effets sur l'économie nationale, enquête.ménage Alger 1998

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
1410.1	1319.2	110.07	826.7	639.1	538.8	410	305	257.3	الاستهلاك للعائلات بالمليون دج ثابت
287.4	286.1	280.7	272	271.3	275.8	276.3	258.8	257.3	بالمليار دج ثابت
9896	10016	10006	9893	10329	10498	10776	10343	10559	الاستهلاك بالفرد
-1.2	+0.1	+4.1	-4.2	-1.6	-2.6	-4.2	-40	-	التخير السنوي

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: دوريات مختلفة.

4- الأمية والفقر: العلاقة بين الفقر والامية أو عدم التعليم هي من الظواهر القليلة التي لا تحتاج إلى الكثير من الجدل. وهذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية حيث لا تختلف الأقطار كثيرا في هذا الاعتبار، إلا أن ما تتباين فيه الأقطار، والعائلات داخل القطر الواحد، هو مدى النجاح في فك التلازم هذا بين عدم التعليم والفقر، وخاصة في المدى الطويل. فيلاحظ أن ظاهرة "الفقر المزمن" بين العديد من العائلات ترجع بشكل أساسي إلى الأمية، ونظرا إلى ضعف تعليم الولدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم أو عدم إمتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر (العمل المتزلي أو في المزرعة) من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يكود غير متعلمين ما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة. هذه "الحلقة المفرغة" يكون لها في أحيان كثيرة بعد إجتماعي فالعمل ضمن نطاق العائلة هو من خصائص الريفية وخاصة تلك التي تعتمد على النشاط الزراعي ولدى فإن المناطق الريفية ظاهر شيوع "الامية" مقارنة مع المناطق الحضرية. وهذا بدوره يعمل على زيادة فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وضمن العائلات الفقيرة ذاتها، سواء في الحضر أو الريف، فإن عبء التضحية غالبا ما يقع على الإناث وخاصة في حالة وجود خيارات ولذلك فإن الذكور تكون لديهم فرص أفضل للتعليم، وهذا بدوره يزيد الهوة بين الذكور والإناث من حيث الدخل أو الرفاه الإجتماعي أو الفرص الوظيفية.

وظاهرة التلازم بين الفقر وعدم التعليم تكاد تكون عامة في جميع الأقطار العربية، وبخاصة تلك التي يوجد فيها قطاع ريفي كبير. والفجوة بين الفقراء والأغنياء في تحقيق التعليم واضحة بدرجة كافية. فالعشير الأدنى من الدخل (أقل 10% من مستويات الدخل) مستوى التعليم بينها يصل إلى 26,6%، بينما يبلغ لدى أعلى عشر من الدخل (أغنى 10% من السكان) 65,1%. وهناك علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل ومعدلات التعليم، كما يلاحظ ذلك من ارتفاع مستويات التعليم كلما اتجهنا صعودا في مستويات الدخل.

فالعشير الخامس من مستويات الدخل مثلا لديه 30,6 م
38% من مستويات التعليم.

الجدول المذكور يؤكد أيضا الفوارق المهمة بين الذكور والإناث في هذا المجال. بين أفقر فئة من السكان (العشير الأدنى) تبلغ معدلات التعليم بين الذكور 45,7%، بينما هي بين الإناث 7,7%. وعلى الرغم من أن مستويات التعليم لكل من الذكور والإناث تتجه للإرتفاع كلما سلكتنا الاتجاه التصاعدي للدخل، إلا أن الفوارق الكبيرة والإناث في مستويات التعليم تظل واضحة. لأغنى فئة من السكان (العشير الأعلى)، معدلات التعليم بين الذكور هي 80,7%، بينما لدى الإناث 50,8%.

يقدم غرتلر وغلوي تفسيراً لهذه الظاهرة في المناطق الريفية في الدول النامية يؤكد أنه بما أن الوالدين هما اللذان يتحملان القسط الأكبر من تكاليف تعليم الأبناء، وبسبب قيود الميزانية أو محدودية الموارد، فإنهما يحاولان استثمار هذه الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وبشكل يعطي أكبر عائد محتمل.

ومن الواضح أن الوالدين يستطيعان الحصول على عائد أكبر من تعليم الذكور، وذلك من خلال المشاركة في دخولهم المستقبلية، ولذا فإنهما يفضلان تعليم الذكور على تعليم الإناث. وبكلمات أخرى فإن تعليم الذكور ينحو لأن يكون أقل تأثيراً بتكاليف التعليم أو بدخل الوالدين مقارنة بالإناث.

وفي واقع الأمر فإن العديد من الأبناء الفقراء يتعاملون مع تعليم الإناث على أنه "سلعة كمالية" يمكن اقتناؤها بعد تحقيق كل الحاجات الضرورية.

جدول رقم (8)

معدلات الأمية عند الرجال و النساء

السنوات	1966	1977	1987	1998
الرجال	62.30	48.20	30.75	23.65
النساء	85.40	85.40	74.30	56.66
المجموع	74.60	58.10	43.62	31.90

المصدر RGPH للسنوات 1966-1977-1987-1998

نلاحظ أن معدل الأمية يبقى مرتفع عند النساء بمعد 40.27% مقابل 23.27% عند الرجال لكن يجب أن نسجل في هذا الإطار نقص الفارق وتراجعه فبعدما كان يمثل 26 نقطة سنة 1987 انخفض إلى 16 نقطة سنة 1998، هذا التحسن هو نتيجة الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال والمتمثلة في التعليم الإلزامي الذي استفاد منه فتيات.

أما فيما يخص التباينات الجهوية فإننا نجد 51.5% في المناطق الحضرية، في الواقع أنت الفقر يؤثر بصفة المدرسة بما أن معدل التمدرس في المرحلة الابتدائية عند الفقراء يقدر بـ 91% وهو معدل يقارب معدل التمدرس في المرحلة الابتدائية عند الأغنياء 92%. في المنطقة الحضرية معدل التمدرس في المرحلة الابتدائية قدر بـ 95% وهو متماثل بالنسبة للفقراء وغير الفقراء، المعدل العام لتمدرس الفتيات هو متماثل بالنسبة للأولاد وهو في نفس الوقت مرتفع عند الفتيات الفقراء عن الفتيات الغير فقراء، بينما في المنطقة الريفية معدل التمدرس في المرحلة الابتدائية أقل من معدل التمدرس المسجل في المنطقة الحضرية (89% مقابل 95%) من بين الأسباب التي تشرح هذه الوضعية هو بعد المسافة المتوسطة بين مقر السكن والمدرسة الابتدائية والتي فاقت 1 كلم في الوسط الريفي بينما لا تتعدى 200م في الوسط الحضري، من جهة أخرى معدل التمدرس مرتفع بشيء قليل عند الفقراء 90% مقابل 89% عند غير الفقراء هذا التفاوت يتضح بصورة جلية في حالة الفتيات حيث يصل معدل تدرسهن إلى 88% عند الفقراء مقابل 85% عند غير الفقراء.

رابعاً: أثار الفقر:

1- الأثار الإجتماعية: هناك عدة أثار إجتماعية تتعلق بـ:

أ- الوضعية الصحية للأفراد: إن العوامل الطبيعية الكبرى التي تحدد معدل الحياة هي نسبة وفيات الأطفال والأمهات والأشخاص المسنين، حيث يساهم كل واحد في تمديد معدل الحياة ويعد تطوير المنظومة الصحية وطرق التكفل بكل أسباب الوفاة سواء تعلق الأمر بحماية الأمومة و الطفولة على مستوى الوقاية والعلاج المتخصص لفئات الأشخاص المسنين.

وأكدت الدراسات أن قدرة الفقراء للوصول إلى الخدمات الصحية الكافية تنخفض باستمرار وذلك راجع إلى ارتفاع كلفة الخدمات الصحية مما يؤدي إلى إنتشار الأمراض المعدية (السل والربو...) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات.

ب- إنتشار ظاهرة سوء التغذية: إن إنخفاض القدرة الشرائية ناتج عن سوء التغذية، بحيث يوجد من لا يصل إلى معدل الحريرات الواجب توفرها لدى الإنسان يوميا.

إن سوء التغذية الناتج عن عدم أخذ ما يكفي من الطاقة الحرارية مشكلة كبيرة إذ يؤدي إلى تخلف النمو وإلى ولادة أطفال معرضون لمخاطر كبيرة والتي تعرضهم للوفاة.

ج- الأمية: للفقر علاقة متينة بالبطالة، فإن توفير فرص التعليم والتكوين وكذلك مدة التمدرس تعد عوامل كفيلة لتسهيل الإدماج المهني مما يعطي للمنظومة التربوية دورا رئيسيا في مكافحة الفقر والبطالة.

إن مدة التمدرس الإجبارية تمتد لمدى 9 سنوات وهذا الحق أعطي لجميع الأطفال من التعليم الثانوي والتكوين المهني، حيث يزيد الفقر من معدلات الأمية بسبب قلة الإمكانيات المترتبة عن الدراسة وما يتعلق بها.

د- ظروف السكن: إن ارتفاع أسعار السكنات من أحد

الفوضوية و الموازية¹⁸ (البناءات القصديرية أو المساكن غير السليم) حتى لا يتسبب في عدم القدرة لدى الأوساط الفقيرة على توفير المال اللازم الذي يسمح لها بجيازة مسكن لائق.

ه- تفكك البنية الاجتماعية الأسرية: تعرف الجزائر تفكك في بنيتها الاجتماعية و الأسرية بسبب ارتفاع معدلات الطلاق و تنامي مختلف مكونات الأسر الفقيرة أطفالا، شيوخا و شبابا، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري الناتج عن الفاقة و الحاجة.

و- انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال: يقدر عدد الأطفال الذين يشتغلون في الجزائر بـ1.8 مليون طفل بينهم 1.3 يتراوح عمرهم بين 6-13 سنة من ضمنهم 56% من الإناث، 28% لا يتعدى سنهم 15 سنة كما أن 10.4% أيتام فقدوا سواء الأب أو الأم، فيما 25.1% منهم في المناطق الريفية.

و يعد الفقر من أهم الأسباب التي يضطرب فيها أرباب الأسر و العائلات بأبنائهم إلى سوق العمل في أي مهنة، المهم لقمة العيش و هو ما يؤدي إلى بروز خطورة ممارسة مختلف المهن، لاسيما الحساسة على صحة الأطفال إذ غالبا ما تكون ظروف العمل كارثة و لا تراعى فيها الشروط و المقومات الإنسانية المطلوبة.

2- الآثار الاقتصادية: هناك عدة آثار إقتصادية تتعلق بـ:

أ- الافتقار إلى الموارد الاستثمارية: الكثير من البلدان النامية الأشد فقرا تفتقر إلى الموارد الاستثمارية، و خاصة البشرية وهذا راجع إلى نقص الكفاءات و المهارات الناتجة عن انعدام فرص التكوين و التعليم. بمستوياته، فانخفاض الفقر يسبب ارتفاع مستويات التعليم.

ب- ضعف القطاعات الاقتصادية: كما ذكرنا سابقا ضعف القدرات البشرية يؤدي إلى ضعف القطاعات الاقتصادية خاصة التي تعتمد على التكنولوجيا العالية و المتطورة، كقطاع الصناعة، وحتى قطاع الزراعة التي رغم الدلائل المتنامية التي تظهر أن غالبية الفقراء يعتمدون في معيشتهم على قطاع الزراعة، تواصل العديد من البلدان النامية إنفاق مبالغ ضئيلة جدا على الزراعة و التنمية الريفية.

ففي البلدان التي يسود فيها نقص التغذية و على نطاق واسع، فإن حصة الإنفاق الحكومي المخصص لقطاع الزراعة لا يتماشى و إلى حد بعيد مع أهمية القطاع المذكور في الاقتصاد، بالإضافة إلى انعدام التكوين و التخصص في هذا المجال.

ج- الفقر و النمو الاقتصادي: في هذا المجال يمكن القول أن للنمو الاقتصادي علاقة كبيرة مع الفقر، إلا أنه ما دامت هناك نسبة هامة من الأفراد بلد ما يموتون جوعا، فإن البلدان النامية ليس بمقدورها أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يكبح الفقر و يتغلب عليه.

¹⁸ - دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية و الفقر في الدول المتوسطية، مجلة الإقتصاد و المناجمنت، عدد 2، مارس 2003، ص 244.

د- ظهور بما يسمى بالسوق الموازية: تسبب انتهاج الهيكلية الاقتصادية والتحضير للدخول في مرحلة اقتصاد السوق

للتخلي عن ذهنية الكسل و الاتكال على الدولة ، فانطلقوا يبحثون عن طريقة لمساعدة عائلتهم. و يؤكد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري (CNES) الذي اعتاد أن يقلق الحكومة بتقاريره، أن تراجع البطلة في السنوات الأخيرة يعود في شكل أساس إلى الاقتصاد غير الرسمي، أو ما يعرف بالسوق الموازية. و يشير آخر تقرير لـ (CNES) إلى أن نسبة 50% من الاقتصاد الجزائري تتحكم فيه السوق الموازية التي ساهمت بنسبة 17% في تشغيل العاطلين السنة الماضية. و نظرا لصعوبة الحصول على الوظائف في القطاع الرسمي، و محدودية دخل عقود ما قبل التشغيل، لم يبق أمام الشباب العاطلين عن العمل سوى الفرار إلى السوق الموازية التي تسمح لهم بحفظ كرامتهم و كسب قوتهم من دون دفع الرسوم الجمركية و مختلف أنواع الضرائب التي يدفعها أصحاب المحلات التجارية. و يجد هؤلاء أنفسهم في منافسة تجار غير شرعيين يصطفون فوق الأرصفة المحاذية لمخالفاتهم كل صباح، من دون أن يدفعوا رسوما على مساحة الرصيف التي يعرضون فوقها سلعتهم، و يتسببون بالمقابل في غلق واجهات محلاتهم.

3- الآثار السياسية: هناك عدة آثار سياسية تتعلق بـ:

أ- الاستقرار السياسي : مما لا شك فيه أن للظواهر الاجتماعية آثار عديدة يصعب حصرها ،من هذه الظواهر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أو الاضطرابات السياسية على اختلاف درجاتها. إن الفقر و الجوع و الحرمان يؤدي إلى ارتفاع ردود أفعال الفقراء ،فالجزائر عانت في العشرة الأخيرة من ويلات الإرهاب الناتج عن تدني المستوى المعيشي و الاجتماعي للأفراد، هذه الأخيرة أثرت على نظام السياسي و خلقت حالة من عدم التوازن و الاستقرار السياسي.

ب- عدم المشاركة في القرارات السياسية: إن البحث عن كيفية توفير لقمة العيش و سد الجوع يؤدي بالفقراء إلى الابتعاد عن المشاركة في اتخاذ القرارات، و خاصة القرارات السياسية التي تحدد مصيرهم، وهذا ما تتميز به الدول النامية(منها الجزائر).

خاتمة الفصل :

من خلال الفصل الثالث المتعلق بتحليل الفقر في الجزائر تبين لنا مايلي:

• على الرغم من أن الفقر وتوزيع الدخل هما من الظواهر التي تدخل ضمن نطاق العلوم الاجتماعية وذلك للأبعاد الأخلاقية والقيمية التي يحملها وللتباين الكبير في تفسير أبعادهما ومسبباتهما ومن تم العلاج المقترح لكل منهما والنظر لأبعاد المشكلة وطبيعتها يعتمد ليس على الفلسفة الفكرية وحدها وإنما في العديد من الأحيان على الموقع الاجتماعي الذي يحتله.

• إلا أن ما يزيد من صعوبة الدراسة هو أن كل من الفقر وتوزيع الدخل هو من المفاهيم النسبية التي تختلف معارفها ومضامينها العملية باختلاف المجتمع والمرحلة التاريخية والتنموية التي يمر بها والعديد من القيم الاجتماعية الأخرى. إلا أن طرق القياس لكل منهما قد تتباين هي الأخرى ما يزيد من تعقيد دراسة الظاهرة وخاصة حين يكون الهدف هو إجراء ودراسة مقارنة بين أقطار متباينة أو لقطر واحد خلال فترة زمنية ممتدة نسبيا.

• دراسة كل من الظاهرتين في الوطن العربي تواجه صعوبات إضافية خاصة إذا ما حوت هذه الدراسة الوصول إلى استنتاجات عامة أو قواسم مشتركة بين هذه الأقطار وتمثل في التالي:

1- الأقطار العربية تتباين فيما تبائنا كبيرا من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن حيث النظم والسياسات الاقتصادية ومن حيث فلسفة التنمية والتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم وكذلك على السياسات التي بنيت عليها.

2- الأقطار العربية تتباين فيما بينها من حيث قاعدة البيانات وتوافر الإحصاءات والمسوح التي تسمح بدراسة هاتين الظاهرتين إذا كانت الإحصاءات خاصة بالإنتاج الكلي والتوظيف والإنتاج القطاعي وغيرها تتوافر بدرجة جيدة وتسمح بإجراء مقارنة مقبولة بين الأقطار العربية، فإن مسوح موازنة وإنفاق الأسر التي تعتمد عليها جميع دراسات الفقر وتوزيع الدخل لا تتوافر بالدرجة ذاتها فالعديد من الأقطار العربية لم يولي هذه الظاهرة سوى القليل من الإهتمام ومسوح إنفاق الأسرة لا يتم إنجازها إلا بعد فترات زمنية متباعدة نسبيا، وللعديد من الأقطار العربية لا يوجد إلا مسح واحد فقط ما يعيق دراسة التطور التاريخي لهاتين الظاهرتين ومع ذلك فإنه حتى في القطر الواحد غالبا ما يكون هناك إختلاف في تصميم الإستبيانات وحجم العينة، ما يجعل المقارنة زمنية للقطر الواحد صعبة جدا.

• ولهذه الاعتبارات ونظرا إلى أن الدراسة تشمل عدد كبيرا نسبيا من الأقطار وفترة زمنية ممتدة ولأكثر من ثلاثة عقود، فإن الإهتمام تركز بشكل أساسي على الوصول إلى أوجه التشابه والإختلاف بين هذه الأقطار ومحاولة تلمس أهم القواسم المشتركة والإختلافات الواضحة فيما بينها.

الفصل الرابع: مكافحة الفقر في الجزائر

من بين تحديات العصر موضوع الفقر، وطرق مواجهة هذه الظاهرة المنتشرة في ظل تحديات العولمة والجزائر كبقية دول العالم تواجه هذه الظاهرة وعليه فقد حددت السلطات العمومية عدة برامج للحد من آفة الفقر، وبرزت هذه الآليات في إطار سياسات وجهت لإعادة النظر في الآليات المطبقة لهذه السياسات لجعلها أكثر فعالية، ومن خلال نتائجها، ومن بين هذه السياسات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمخطط الوطني لدعم التنمية الفلاحية، بالإضافة إلى عدة برامج حيوية أخرى من بينها:

- تطوير سياسات ميدانية يتم تكييفها مع التحولات الإقتصادية والإجتماعية.
- إعادة النظر في الآليات التطبيقية لهذه السياسات لجعلها أكثر فعالية.

إن النتائج المشجعة لهذه السياسات تدعمت ابتداءً منذ سنة 2001 بتطوير البرامج العمومية للتنمية كمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى إعادة بعث الإستثمار في عدة قطاعات حيوية كالصيد البحري، السياحة، البناء والأشغال العمومية والري... حيث انتهجت الجزائر هذه السياسات للحد من ظاهرة الفقر وهذا للوصول إلى أهدافها التي سنتناولها في دراستنا للفصل الرابع المتضمن مكافحة الفقر في الجزائر.

اولا: سياسات تقليص الفقر في الجزائر:

من بين السياسات التي طبقتها الجزائر لتقليص الفقر نذكر:

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: نظرا للظروف الإقتصادية التي يعيشها أفراد الدولة، وبغية استدراك الملموس في بعض القطاعات الحساسة جعلها تلتحق بركب نظيرتها من الدول خاصة في قطاع الفلاحة، الصيد البحري الأشغال العمومية، السكن والتعليم العالي... إلخ. وكسياسة متبعة للحد من ظاهرة الفقر والعوز والتهميش التي تمس الأفراد، طرحت السلطات الجزائرية برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

شرع في تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي في سبتمبر 2001، خصص له مبلغ بقدر 525 مليار دج في الفترة الممتدة ما بين 2001-2004، وقد شمل هذا البرنامج عدة أهداف ومن بينها الأهداف العلمية المقترحة لتحقيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وهي:

- إعادة تنشيط الطلب على السلع والخدمات .
 - تقليص هامش البطالة وتوفير السكن وإنعاش الإستهلاك .
 - القضاء على التروح الريفي.
 - تحسين الظروف المعيشية اليومية للمواطنين بمحاربة الفقر وكل أشكال العوز والتهميش
 - توفير مستوى تعليمي جيد لتحسين الحياة المعيشية المتكونة من مجموعة من التعليمات لإستعادة النمو الإقتصادي والتطور الإجماعي.
 - إعادة انطلاق النشاطات الفلاحية وكذلك الصيد البحري وكل النشاطات الإنتاجية.
 - ويشمل مخطط الإنعاش الإقتصادي عدة مشاريع من شأنها :
 - رفع القدرة الشرائية للمواطن.
 - خلق مناصب شغل لرفع المستوى المعيشي.
 - تعزيز وتدعيم التجهيزات الإجتماعية للبلديات المحرومة.
 - تخفيف الأعباء الإجتماعية على المؤسسات الإقتصادية.
- وقد خصصت مبالغ مالية لأقسام برنامج الإنعاش الإقتصادي والمتمثلة في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : المبالغ المالية المخصصة لأق

(الوحدة : مليار دج)

السنة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
08,6	45	0	0	15	30	دعم الإصلاحات
12,4	65,3	12	22,5	20,2	10,6	النشاطات الإنتاجية
21,7	114	3	35,7	42,9	32,4	التنمية المحلية
40,1	210,5	2	37,6	77,9	93	تحسين الخدمات العامة
17,2	90,2	3,5	17,4	29,9	39,4	تطوير الموارد البشرية
100	525	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر : الجريدة الرسمية (العدد 53، الصادرة بتاريخ أوت 2001)

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن أقسام برنامج الإنعاش الإقتصادي تحصلت على مبالغ متفاوتة من المبلغ الضخم الذي يعادل مليار دولار تقريبا.

وهذا التفاوت راجع إلى تباين أهمية هذه الأقسام عن بعضها البعض، وقد خصي قسم التنمية المحلية وتحسين الخدمات العامة بأكبر مبلغ وهذا لتحقيق الهدف الجوهرى للمخطط.

ومن أهم إنجازات هذا البرنامج نجد:

- إنجاز 8822 مشروع.
- خلق ما يقارب 45731 منصب عمل.
- تحسين ظروف التمدرس لصالح 2100.000 تلميذ لكل المستويات.
- تحسين الإطار المعيشي ل 4.300.000 ساكن.
- التموين بالمياه الشروب ل 3900.000 ساكن.
- تطوير الهياكل القاعدية الرياضية و السياسية لاكثر من 3700.000 ساكن.
- خلق هياكل قاعدية صحية لصالح ما يقارب 1700.000 ساكن بالإضافة إلى الهياكل الثقافية.
- توسيع شبكة الخطوط الهاتفية لصالح 700.000 ساكن.

لقد كان هدف البرنامج تحقيق التنمية المستقرة و المستمرة في ظل الأوضاع المستقبلية للاقتصاد الوطني والعالمي.

كما شرعت الجزائر في مواصلة برنامج ثاني وهو:

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي:

مشاكل و عراقيل كثيرة، و هذا لأن بلادنا خرجت من مرحلة الخطر بتطبيق مخططات التعديل الهيكلي و استعادة التوازنات المالية و الإقتصادية الكبرى، لكن تلك المخططات التصحيحية تختص بمرحلة معينة تميزت بظروف معينة و لم تصبح كافية لوحدها لدفع عجلة التنمية.

و بذلك قررت الحكومة وضع إجراءات تمثلت في السياسة التكميلية و التي من شأنها تصحيح بعض الأمور الأولية، وإرساء بعض المعالم لإنجاز مخطط الإنعاش الإقتصادي.

ويتشمل البرنامج التكميلي عدة إجراءات منها :

• الزراعة : البرنامج المقترح يهدف إلى تحسين شروط حياة الأفراد القاطنة في المناطق المحرومة.
مس هذا البرنامج مجموعة من البلديات و خاصة الدواوير و التجمعات السكانية المصغرة (القرى) بجمع بعض الأعمال المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية المستدامة والحماية و المحافظة على القدرات العقارية .
أيضا وفي إطار تدعيم وتقوية النشاطات الإقتصادية والإجتماعية ، يحاول هذا البرنامج إدماج الفرد الريفي في المجتمع الذي يبقى كعامل مهم في تحقيق التنمية .

• الهيدروليك: يهدف هذا البرنامج إلى مكافحة التبذير وتضييع المياه الذي يعتبر الهدف الرئيسي للقطاع وتنفيذ هذا البرنامج يستلزم :

1- توفير الوسائل المالية الأساسية لإنجاز وإتمام المشاريع .

2- متابعة مجهودات الدولة في إطار تجنيد موارد الماء ومكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الماء.

• البيئة : عن طريق برنامج حماية البيئة، ووفقا للحاجات المعبر عنها في القطاع فمن المهم وضع لكل ولاية محفظة "دراسة ومراقبة" التي يسمح بتشخيص القطاع ووضع مخطط من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

و يهدف تحقيق فضاء للرفاهية والرخاء يرمي البرنامج أيضا لإلى تنمية تحقيق فضاء طبيعي للغابات في الأرياف .

بالإضافة لإلى وضع آلية محكمة لمعالجة النفايات وبتفوير وسائل لإستعمالها في حالة التلوث البحري.

• التعليم: التعليم هو قطاع مهم في آلية التنمية لأنه أساس لكل تكوين متخصص ، إذ يلجأ إلى التكوين لتطوير التنمية ، والذي يأخذ أكبر حصة من ميزانية الدولة .

أول إنشغال مس التعليم هو الأخذ بعين الإعتبار إصلاحات التعليم المتوسط الذي مر من 03 سنوات على 04 سنوات مع إنشاء قاعة إضافية في المدارس .

• التعليم العالي: توج هذا البرنامج بإنشاء الجامعات على مستوى قطر الوطن، وبرمجة موقعين للمكتبة.

• الصحة: البنية التحتية الصحية لا تلائم لا المعايير

إدماج الولايات بآليات جديدة لتخفيض الضغط على

• الإسكان: في إطار السكنات الإجتماعية لم تحقق هذه السكنات الحاجات الحقيقية المعبر عنها، و

خصصت وحدات للسكنات الريفية.

وكنخلاصة للبرنامج المقترح:

- تغطية العجز الملاحظ.

- تحسين الحضري للأحياء.

- مساعدة الساكن الريفية.

- التكفل بمصداقية وشفافية السكنات الإجتماعية.

- تخفيض الأحياء القصدية.

وهناك برامج إضافية أخرى نذكر منها:

ثانيا : البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية:

1- محتوى البرنامج: الأمن الغذائي يفرض على الحكومة الجزائرية وضع سياسات وإستراتيجيات

زراعية مرتكزة على العقلانية .

وفي هذا الإطار وضعت وزارة الفلاحة سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية الذي

يهدف إلى "تحسين مستوى الأمن الغذائي وحماية الإستهلاك عن طريق الإنتاج المحلي وتحسين ظروف الحياة

لسكان الريف"¹ . ومن بين محتوى برنامج نجد:

1- برنامج تنمية فروع إنتاج التي تمس منتوجات واسعة استهلاك.

2- برنامج تنمية المناطق المسيرة والتي تخص 440 من المناطق الرعوية.

3- وضع ميكانيزمات جديدة من شأنها حماية عمال المزارع (الحماية الإجتماعية).

4- إنتهاج مشروع جديد من شأنه أن يخلق تنمية ريفية وهذا المشروع أطلق عليه إسم تحسين الجوار .

5- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل.

6- تقديم إجراءات من شأنها أن تسهل الحصول على السكن وذلك بالتنسيق مع وزارة السكن

والعمران وهذا تحت إطار مشروع "تحسين الجوار".

برنامج PNDRA يرتبط مع حتميات إجتماعية، إقتصادية وتقنية(تحسين مداخيل الفلاحين،

مكافحة الفقر في وسط ريفي ، حماية الموارد الطبيعية ...).

2- استخدام البرنامج: وقد تطورت مؤشرات إستخدام PNDRA لسنوات 2001- 2002

حيث قدرت عدد المناصب المبتكر على التوالي: 171.000 - 163.499

¹ Alliance internationale contre la faim, journée mondiale de l'alimentation, ministère de l'agriculture et du développement rurale, 16 octobre 2003, p 11.

* مساحات المزروعات الجديدة:

مجمّل الزراعات	زراعة الكروم	زراعة التمور	زراعة الفواكه	المنتوجات السنوات
81.796 هكتار	11.707 هكتار	10.883 هكتار	59.206 هكتار	2001
95.274 هكتار	14.319 هكتار	10.802 هكتار	70.153 هكتار	2002

* مساحات تهيئة الري المحلي (قطرة بقطرة):

- مساحات : سنة 2001 : 572 376 هكتارا

- مساحات السنة 2002 : 610 000 هكتار

* إنشاء البنى التحتية لزيادة الإنتاج الزراعي :

- إنشاء الملاين : سنة 2001 : 10 ملينة ، سنة 2002 : 19 ملينة.

- إنشاء مصانع لإنتاج الزيوت : سنة 2001 : 02 مصنع ، سنة 2002 : 35 مصنع.

- إنشاء مصانع السكاكير: - سنة 2001 : 00 سنة 2002 : 14

- مجمل البنى التحتية : - سنة 2001 : 37 وحدة

- سنة 2002 : 77 وحدة

ثالثا : دعم المداخيل والتشغيل:

في إطار تحسين المستوى المعيشي للفئات المحرومة والمقصية قامت السلطات الجزائرية بإعداد برامج إجتماعية تم إسنادها لوكالة التنمية الإجتماعية.

وقد اتخذت الجزائر عدة برامج للتشغيل بهدف تقليص مستويات الفقر الناتجة عن الوضعية الصعبة التي

مرت بها الجزائر ومن بينها.

1- الإعانات والدعم الإجتماعي:

أ- برنامج المنح الجزافية: يتضمن هذا البرنامج نشاطات الدعم المباشرة للعائلات عديمة الدخل من خلال دفع المنحة الجزافية للتضامن التي كانت في البداية من حق الفئات السكانية المحرومة التالية:

• أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم عديمو الدخل 60 سنة

• المعاقون حركيا أو ذهنيا غير القادرين على العمل.

• المرأة عديمة الدخل المتكفلة بعائلة.

وإنطلاقاً من سنة 2001 تم توسيع الاستفادة منها نحو الفئا

• المسنين

• ذوي العاهات والمصابين بالأمراض المزمنة.

• المعاقين

• المكفوفين

تدفع المنحة الجزافية للتضامن المقدرة ب 1000 دج شهريا مع علاوة تقدر ب120 دج لكل شخص تحت الكفالة، في حدود 03 أشخاص.

وسجل إرتفاع في عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن 600.000 دج مستفيد لسنة 2002 إلى 620 000 مستفيد سنة 2003 أي بزيادة 03,3%².

ب- برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة: يخص التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الممنوح حق المشاركة الفعلية في ورشات الأشغال ذات المنفعة العامة .

يقدر مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة المخصص منذ شهر جانفي 2001 ب3000 دج شهريا ، بينما يتقاضى رئيس الورشة 4200 دج شهريا .

بالنسبة لسنة 2003 ارتفع العدد من 176 000 شخص إلى 180 000 شخص، ما يمثل زيادة تقدر ب 13 000 مستفيد أي (+7,7) بغلاف مالي يقدر بـ 7.800.000.00,00 دج، بما في ذلك الضمان الإجتماعي أي بزيادة 353.000.000,000 دج، ما يعادل (1,05%) بالنسبة لسنة 2002.

ج- برنامج دعم الشبكة الاجتماعية :

1- برنامج التنمية الجماعية: يهدف البرنامج إلى التوعية الإشتراكية في أوساط الفئات السكانية المحلية عن طريق تجنيدهم في إطار جماعي ، وعلى صعيد الجماعة السكانية حول مشاريع صغيرة تكون الغاية منها تحسين ظروفهم المعيشية .

تتكفل الجماعة المستفيدة من خلال جمعية أو لجنة الحي أو قرية أو حتى من خلال المجلس الشعبي البلدي بإقتراح ورعاية المشاريع .

يقدر مبلغ مشروع ما ب 7. 0000. 000 دج كقيمة قصوى يتم تمويل 75 % منها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية 25 % متبقية من مساهمة المستفيدين تقدم في أشكال مختلفة ، (مساهمة مالية ، عتاد ، مواد ، أو يد عاملة...).

وقدمت وكالة التنمية الاجتماعية خلال سنة 2002 ، ما يقارب 87 مشروع لفائدة 34 ولاية وتخص 82 بلدية.

² Rencontre Nationale évaluative des directions de l'action sociale et des directeurs de l'emploi des jeunes, 19-20 Mars 2003, p07.

2- برنامج خلايا التقارب (الخلايا الجوارية):

مكافحة التهميش والإقصاء عن طريق توفير فرق متنقلة للسكانية المحرومة وتحديد حاجياتها.

تقوم حلية التقارب بتقديم مساعدة وإعانة في ميدان النظافة والصحة، الدعم النفساني، الدعم الإداري ، الترقية الثقافية .

وقد تم تخصيص مبلغ إجمالي قدر بـ 500.000.157 دج بالنسبة لسنة 2002، لتغطية تكاليف سير 35 خلية جوارية.

يتمثل هدف وكالة التنمية الإجتماعية المستقبلي في فتح على الأقل خلية جوارية في كل ولاية ، هذا وقد تم فتح 34 خلية جوارية تنشط على مستوى 28 ولاية.

د- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة: يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في استحداث مكثف لمناصب شغل مؤقتة وفي تحسين الهياكل القاعدية من خلال فتح ورشات الصيانة تحت رعاية مختلف القطاعات المعنية (الري، الطرقات، الفلاحة، الغابات، الجماعات المحلية...).

لقد تمت تجربة هذا البرنامج خلال المرحلة النموذجية (1997-2000) نظرا لبلوغه ثلاث أهداف تتمثل في استحداث مكثف لمناصب شغل، تعزيز البعد الذي يكتسب مفهوم المنفعة العمومية للإستعمال والمساعدة في بروز المؤسسات الصغيرة في ميدان الأشغال على أساس تنافسي (المقاولة الصغرى)، وقد تم تخصيص لهذا البرنامج مبلغ 3.500.000.000،00 دج لسنة 2003 لتغطية 48 ولاية.

2- برامج التشغيل: هناك عدة برامج من بينها:

أ- عقود ما قبل التشغيل: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تمكين الشباب خريجي الجامعات الحائزين على شهادات (جامعيين ، تقنيين سامين) من الإندماج في عالم الشغل.

تقدر مدة عقد ما قبل التشغيل ب 12 شهرا قابلة للتمديد لمدة 06 أشهر بطلب من الهيئة المستخدمة التي تلتزم في هذه الحالة بتوفير منصب شغل دائم أو بتقديم عقد ذي مدة محدودة.

لقد سمح هذا البرنامج خلال سنة 2002 باسحداث 295.9 مناصب شغل اعتمادا على غلاف مالي يقدر ب 554.096.380 دج .

ب- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية: يتمثل هدف برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية المقترح من طرف الدولة منذ انطلاقه في التسعينات 1990، في استخدام مناصب شغل مؤقتة لفائدة البطالين الشباب في مختلف ميادين النشاط (أشغال وخدمات ذات منفعة عمومية) لمدة تتراوح ما بين 03 أشهر و 12 شهرا وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية . وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل منحة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ) ، والذي تم تعويضه في سنة 1996

بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSSES)، ال

مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل والواقع أن هذا الشغل ظل

تتراوح نسبتهم بين 3% و 4% فهو لم يمس إلا 65000 شخصا سنويا في السنوات 1999 و 2000 و 2001.

ج- القرض المصغر: يتمثل القرض المصغر ذو نسبة الفائدة المنخفضة في منح قروض صغيرة تتراوح ما بين 50.000 إلى 350.000 دج وقابلة للتسديد من سنة واحدة (01) إلى (05) سنوات والذي تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 سنة ، يخص هذا الجهاز الفئات السكانية القادرة على العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من قروض قصد إنشاء مؤسسة مصغرة ، نظرا لسنهم أو لضعف قدراتهم المالية .

بالرغم من التبسيط في الإجراءات وفي تشكيل الملفات فهي ما تزال مرتبطة بخدمات المددودية المالية والقابلية الاقتصادية.

وتكمن ترتيبات هذا البرنامج كالتالي:

1- منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر
2- للحصول على القرض المصغر يتعين على طالبه توفير ما لا يقل من 50% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص.

3- يدفع المستفيد فوائد بنكية 2% والباقي تتحمله الخزينة.

4- تم إنشاء صندوق ضمان برأس مال يقدر ب 4 ملايين دج من أجل تسهيل منح القروض من طرف البنوك.

5- تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذه الترتيبات.

د- جهاز الدعم لخلق المؤسسات الصغرى: إن مسببات البطالة العديدة تستدعي المعالجة من خلال إدراج جملة من الإجراءات في آن واحد ، لقد وضعت في الميدان إجراءات ملموسة وأجهزة خاصة ، تركز على خلق الشغل عن طريق الاستثمار الناتج قياسا بالوضعية الحالية للبطالة خاصة لدى الشباب ، وعلى غرار البرامج الأخرى كعقود ما قبل التشغيل الموجهة لذوي الشهادات من الشباب والقرض المصغر، يعد جهاز الدعم لخلق المؤسسات الصغرى من طرف شباب الأداة المحورية التي تركز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدام ، ويعد الجهاز الأكثر جلبا للقدرات الشبانية .

يرتكز هذا الجهاز على معالجة البطالة بطريقة اقتصادية ، يصبو إلى هدفين أساسيين :

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج المواد والخدمات من قبل الشباب ذوي الشباب .
- تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .

فيما يتعلق بإحداث المؤسسات المصغرة من قبل الشبا
لا تتعدى 04 ملايين دينار جزائري، ويتم تحقيق هذه
المشروع، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، البنوك

ويجب أن يستوفي الشباب الشروط المرتبطة بالسن ما بين 19 و 35 سنة مع إمكانية تمديد الحد
الأقصى إلى 40 سنة و التأهيل ومستوى المساهمة المالية الشخصية.

إن الحصيلة المسجلة إلى غاية 31/12/2002 بين 173.000 ملف مشروع إنشاء مؤسسات
مصغرة، نتج عن عملية دراستها تسليم 157.000 شهادة تأهيل إضافة إلى 3300 اعتماد لممارسة النشاط
في إطار التمويل الذاتي .

وصل عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب على 46700
تمكنت من خلق 132000 منصب شغل باستثمار إجمالي قيمته 3, 77 مليار دج توزعت كما يلي :
- المبالغ الخاصة بالقروض بكسلفة بدون فوائد من طرف الصندوق تبلغ قيمتها 9, 13 مليار دج
- المبالغ الخاصة بالقروض الممنوحة من طرف البنوك تبلغ قيمتها 3, 50 مليار دينار جزائري.
ومس هذا البرنامج عدة قطاعات تتمثل في قطاع الصحة، قطاع البريد والمواصلات، وقطاع توزيع
المياه، قطاع الصيد والبناء والمناجم، وقطاع ديوان الترقية والتسيير العقاري.

هـ- جهاز صندوق الضمان عن البطالة: إن هذا الجهاز موجه إلى البطالين من 35 إلى 50 سنة
الراغبين في تحقيق مشروع للحساب الخاص على ألا تتعدى قيمة الإستثمار 05 ملايين دينار جزائري³
الهدف من الصندوق حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 03 سنوات.

رابعاً: سياسة النشاطات الإجتماعية (التضامن الوطني):

1- التضامن الوطني: إن الأوضاع الإجتماعية عرفت عدة تحولات منها التمدن الكثيف، أزمة
السكن، العمل غير المستقر، المشاكل الاقتصادية... إلخ.
كل هذه العوامل أثرت سلباً على الفئات الإجتماعية المحرومة، هذا ما ألزم الدولة منح إعانات
متواصلة في مختلف الميادين منها :

- التكفل عن طريق التضامن من طرف وزارة التشغيل والتضامن الوطني

- المساعدات المختلفة للمعوزين المعوقين

- التكفل بالشريحة الشبانية ومجالات أخرى

وقد تكفلت بهذه المهام مديرية النشاط الإجتماعي، للتكفل نفسانيا واجتماعيا عن طريق المؤسسات

المتخصصة التي تحت وصايتها منها :

- مراكز طبية بيداغوجية للأطفال المتخلفين ذهنياً الذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 و 18 سنة

³ Mr SMAHI Ahmed, financement de la pauvreté et coopération, Mémoire de Magistère en sciences
économiques et de gestion, Université ABOUBEKR Belkaid-Tlemcen, 2003-2004,P174

• مراكز متخصصة لإعادة التربية التي تعد المحاور الخاصة بالقصر.

• مراكز الشيخوخة والمعوقين

• دار الحضانة للأطفال المسعفين :

تستقبل الأطفال المحرومين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 05 إلى 10 سنوات، تنقسم إلى 4 أصناف :

- صنف المتخلى عنهم منذ الولادة.

- صنف في وضع مؤقت .

- صنف في الوضع القانوني.

- صنف المعثور عليهم .

• تقديم منح للمعوقين من صنف 100%.

• الحركة الجموعية والإتصال الإجتماعي :

هي الحركات الجموعية ذات الطابع الإجتماعي التي تتكفل بالمعوزين والفئات المحرومة

• العمليات التضامنية: وتتمثل هذه العمليات :

- التضامن بالنسبة لشهر رمضان ، وتتمثل في عملية فقة رمضان ومائدة رمضان.

- عملية الإختتان .

- عملية عيد الفطر حيث تستفيد الإتحاديات الولائية وبعض البلديات والجمعيات من ألبسة وأحذية

كلها موجهة إلى الفقراء في أيام العيد .

- عملية التضامن المدرسي: وتتمثل في مساعدات مقدمة لقطاع التربية الوطنية المتعلقة بالمطاعم

المدرسية ، حيث إرتفع عدد هذه الأخيرة ما بين 2001/2000 و2002/2001 من 4500 إلى 7000 مطعم مدرسي.

زيادة على ذلك فإنه في الموسم الدراسي 2000/99 إستفاد 1.1 مليون تلميذ من الأدوات المدرسية

و الكتب البيداغوجية ليرتفع هذا العدد في الموسم الموالي إلى 2 مليون تلميذ مستفيد تقريبا

(2002/2001). وفي نفس الوقت (2002/2001) وزعت منحة دراسية قدرها 2000 دج على 3

مليون تلميذ بالمقارنة مع الموسم السابق (2001/2000).

هذا إضافة إلى المبالغ المخصصة للطلب المدرسي والتي تجاوزت 630 مليار دينار.

2- دور الزكاة و الأوقاف في مكافحة الفقر: تمثل الزكاة أحد أهم أركان الإقتصاد الإسلامي منهجا

و تطبيقا ، وتمكن أهمية هذا الركن المالي الإقتصادي في تحقيقه لغايتين جليلتين ، الأولى إجتماعية، تمثلت

بالمصاريف الأربعة :الفقراء و المساكين والعاملين عليها و الغارمين، والثانية دعوية تمثلت بالمصاريف الأربعة

الأخرى وهي :المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب وابن السبيل وفي سبيل الله .

رغم الظروف السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية

يسمى في وقتنا الحاضر بالعولمة ، فقد إنتشرت مؤسسات
،وأصبحت تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية ،والتنمية البشرية.

إن الإسلام لم يغفل عن طبيعة النفس البشرية وما فيها من الغرائز و النوازع كشح الإنسان بما في
يده و حبه للإستئثار بالخيرات و المنافع دون الناس ، فالزكاة علاج لمرض البخل و الشح ، وبدونها سيزداد
الظلم و الفقر ، و تتسع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء.

ولذلك شرع الله تعالى الزكاة كنظام مالي ليحد من أطماع الإنسان ، و يبقى النظام المالي الإسلامي
محافظا على توازن المجتمع ، مراعيًا عدالة توزيع الثروة حتى لا تتركز في يد دون غيرها ، فالتنمية في الإسلام لا
تستهدف تحقيق تنمية إقتصادية فقط ، بل من غاياتها أيضا إيجاد تنمية إنسانية شاملة.

تصنف مشكلة الفقر على أساس أنها مشكلة إقتصادية، حيث أن الفقر هو عجز الموارد المالية سواء
لل فرد أو المجتمع عن الوفاء بحاجاته الإقتصادية و أيضا مشكلة إجتماعية ، لأنها تصيب طائفة من أبناء المجتمع
و تعجزهم عن القيام بدورهم في تنمية و ترقية المجتمع ، وينظر الإسلام إلى الفقر كمشكلة إجتماعية خطيرة،
تفتن المرء عن دينه و كرامته و أخلاقه ، لذلك فإن الدين الإسلامي جعل مسؤولية محاربة الفقر و القضاء عليه
مسؤولية المجتمع بكل ما فيه من مؤسسات و أفراد .

و لم يكن الدور الذي يتوقع من الزكاة في محاربة الفقر بأقل من ذلك ، وذلك لخصوصية أن الزكاة تقدم
للفقراء تحديدا ، و يتم صرفها بناء على البحث الفعلي لحالة المجتمع بعكس برامج التنمية الإجتماعية و
الإقتصادية الأخرى ، حيث تقوم بتخصيص المعونة لشخص بناء على مساهماته السابقة قبل أن يصاب بالعجز
أو العطل.

ولقد تبث بالتجربة الفعلية في التاريخ الإسلامي أن الزكاة عندما كانت تؤخذ بكامل حقها ، و تصرف في
مصاريفها الفعلية كانت تساهم فاعلة في حل مشاكله الفقر و آثارها الناجمة عنها في البلاد الإسلامية.

خامسا: الإستراتيجية لتقليل الفقر و الإقصاء في الجزائر

في إطار الملتقى الوطني لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر المنعقد في 2000 بالتعاون من PNUD ،
و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و مؤسسات دولية أخرى تم تحديد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر و
الإقصاء لسنة 2005/2000.

تتركز الإستراتيجية على 14 محور للتنمية و هذه المحاور تضم خمس (05) برامج وطنية و خمس
(05) مشاريع مرشدة للتنمية⁴.

1- احوار الأربعة عشر (14) للإستراتيجية: محاور الإستراتيجية الأربعة عشر طرحت من طرف

الوزارة في 11 سبتمبر 2001 و تتمثل في :

⁴ Première conférence nationale sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion, collectif, thèse,
promansuscripto 2000.p12.

- 1- ترقية النمو مع مشاركة الأفراد الفقراء .
- 2- إصلاح القطاع المالي ومنح قروض للفقراء .
- 3- تنمية القطاع الخاص مع مشاركة الأفراد الفقراء.
- 4- تنمية الزراعة من منظور تخفيض الفقر.
- 5- التنمية الريفية .
- 6- التنمية البشرية .
- 7- تنمية سوق العمل .
- 8- تنمية و توزيع السكن الاجتماعي للفقراء.
- 9- استدامة مبادرات و أنشطة التنمية.
- 10- برنامج المساعدة الاجتماعية و حماية الفقراء.
- 11- محيط مؤسسي و إطار قانوني يدمج الفقراء و يوفر لهم الحماية الكاملة.
- 12- التنمية الاجتماعية.
- 13- نظام متابعة الفقراء و المستوى المعيشي.
- 14- تنمية الجنس.

2- البرامج الخمس الوطنية:

- أ- محاور البرامج الوطنية الخمس: تركز المحاور السابقة على 05 برامج وطنية متكاملة متمثلة في:
 - 1- البرنامج الوطني لتوزيع و زيادة الإنتاجية الزراعية و الذي يهدف إلى خلق 585.000 منصب شغل بمتوسط استثماري يقدر ب 37,214 مليار دج.
 - 2- البرنامج الوطني لتكوين الشباب بدون عمل يقترح هذا البرنامج التكفل بتكوين ما بين مرحلة البرنامج 2001-2005 بما يقارب 750.000 شاب و قيمة البرنامج تقدر ب 28,50 مليار دينار.
 - 3- البرنامج الوطني لإسكان الفقراء يهدف إلى توزيع 520.000 سكن.
 - 4- البرنامج الوطني للقروض المصغرة للفقراء يهدف إلى منح ما يقارب 1.698.000 فرد من اجل أنشطة الإنتاج و الخدمات و التجارة و 520.000 فرد من اجل إنشاء المساكن و قد خصص لهذا البرنامج ما يقارب 407 مليار دج خلال 05 سنوات.
 - 5- برنامج الصحة قد اهتم هذا البرنامج بتحسين صحة الأم و الطفل و الأشخاص المسنين و قد خصص ما يقارب 1,6 مليار دج و المحور الثاني متعلق بالصحة المدرسية بتكلفة سنوية قدرت ب 7000 دج للطفل و قد قدرت تكلفة المحور الثاني ب 35 مليار في السنة ل 05 مليون طفل في الطور الأول و الثاني من النظام التعليمي و تقدر تكلفة البرنامج ل 05 سنوات ما يعادل 175 مليار دج.

ب- البرامج المرشدة الخمس للتنمية⁵: البرامج
بلديات.

1- الرمكة ولاية غليزان.

2- سيدي فرج ولاية سوق أهراس.

3- حازية ولاية أم البواقي.

4- براعي ولاية الجزائر.

5- بلونتير Planteur ولاية وهران.

و خصص لكل بلدية مذكورة مشاريع التنمية تتمثل في الأنشطة التالية:

1- إنشاء و ترميم المساكن.

2- تنمية البنية التحتية الاجتماعية و التعليمية (بناء قاعات العلاج، ملاحق التكوين، قاعات

الرياضة).

3- إنشاء الطرقات، شبكات الري، إصلاح الأراضي.

4- خلق مشاريع الإستغلال الزراعية الصغيرة، أنشطة تربية الدواجن (البقر، المعز، الغنم)، تربية

الطيور، مؤسسات الصغيرة لأنشطة الإنتاج والخدمات.

5- منح القروض المصغرة.

6- تكوين الشباب.

7- حماية الجمعيات المحلية.

من أجل المواقع الخمس تستهدف هذه المشاريع ما يقارب 210 ألف فرد ضمن 28 ألف عائلة،

والتكلفة الإجمالية للبرنامج الخمسة تقدر بـ 9,04 مليار دينار.

وتمويل البرنامج الثلاثي يعادل 76,8 % مشاركة السلطات العمومية، و1% الدوائر المعنية و22%

مشاركة المستفيدين

سادسًا: التقدم في تحقيق أهداف الألفية في الجزائر:

تمت المصادقة على تصريح الألفية أثناء انعقاد قمة الألفية⁶ (بنيويورك أيام 6-8 سبتمبر 2000)، والتي

ضمنت 147 رئيس دولة وحكومة وممثلي 189 بلد، وهو التصريح الذي يركز على قيم الحرية والمساواة

والتضامن وتقاسم المسؤوليات و يحدد أولويات للمجتمع الدولي في مجال التنمية في بداية هذا القرن.

وعلى هذا الأساس تم الإجماع حول إنجاز 8 أهداف يجب تكثيف الجهود من أجل تحقيقها وهي:

• القضاء على الفقر والمجاعة.

5 بلحسن هواري، رسالة ماجستير غير منشورة "مكافحة الفقر في الجزائر"، جامعة وهران.

⁶ Algeria Experience Adapting MDGS_Arabic

- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمومة.
- محاربة داء فقدان المناعة (السيدا)، حمى المستنقعات وأمراض أخرى.
- كفاءة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتهدف هذه المداخلات المتعلقة بإنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية إلى تقييم الوضع بالجزائر في إطار إنجاز هذه الأهداف:

- موقف الجزائر والتزامها بتحقيق أهداف الألفية.
- نظام المعلومات الخاص بتحديد مؤشرات لتقييم ومتابعة إنجاز أهداف الألفية.
- لقد تعهدت الجزائر بإنجاز الأهداف التنموية الواردة في برنامج الألفية حيث:
- انخرطت الجزائر في هذا البرنامج الذي يفتح مرحلة من الكفاح المندمج ضد الفقر و الأمية و المجاعة و الفوارق بين الجنسين و وفيات الأطفال والأمومة وتدهور البيئة والشروع في تجسيد شراكة عالمية من أجل التنمية تركز على قيم الحرية والمساواة والتضامن وتقاسم المسؤوليات.
- وبادرت الجزائر في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:
- إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي يبلغ 60 مليار دولار للفترة (2005-
- 2009) هدفه بعث الآلة الاقتصادية الجزائرية لفائدة المواطن الجزائري و بدأ هذا البرنامج يعطي ثماره و من بين ما حققه من نتائج:

- تقليص نسبة البطالة، التي تراجعت من 30% سنة 2000 إلى 15.3% سنة 2005
- التحكم في نسبة التضخم لاسيما وأن هذه النسبة قد تراجعت من 30% سنة 1995 إلى اقل من 1% سنة 2005.
- ففي ميدان التقليص من الفقر قامت الدولة الجزائرية بمجهودات كبيرة حيث:
- أنشئت وزارة للتضامن والتشغيل من أجل تقديم المساعدة للفئات الاجتماعية الهشة،
- إنشاء آليات مختلفة تشرف عليها الدولة من أجل تقليص البطالة، خاصة لدى فئة الشباب وتمكينهم من الحصول على منصب عمل لائق أو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- تعزيز الجزائر استراتيجياتها في مجال التنمية من خلال انتهاج مسعى لمحاربة الفقر والتهميش بداية من شهر أكتوبر 2005 بواسطة:

- إنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة التوصيات المنبثقة

نظمت سنة 2005 حيث مكنت هذه الندوة من بي إجراءات جديدة من أجل التنمية.
بلوغها وتضع آليات عملية، تدرج في إطار تحقيق الهدف الأول لمعاهدة الألفية من أجل التنمية.

انتهجت الجزائر سياسة على عدة أصعدة :

- جهد متواصل في مجال التكوين على كافة المستويات.
- ترقية نمو اقتصادي بمستوى معتبر ومتواصل بهدف إعطاء دفع على مستوى توفير عروض العمل.
- وضع سلسلة من الآليات التشجيعية على صعيد الاندماج المهني وإنشاء المؤسسات.
- إنشاء مرصدا للشغل ومحاربة الفقر لتقييم الوضع في مجالي الشغل والفقر وتقديم المقترحات من أجل تحسين وضعية المواطن.
- ومكنت مختلف هذه الآليات من تقليص نسبة الفقر من 6% سنة 2000 إلى 14% سنة 2006 .

أما بالنسبة للحد الأدنى للفقر (1 دولار واحد) لكل شخص يوميا، فإن نسبة الفقر قد تراجعت من 1.9% سنة 1998 إلى 0.8% سنة 2000، (تراجع إلى النصف عما كانت عليه).

وبالتالي فإن الهدف المزمع تحقيقه إلى غاية 2015 قد تحقق سنة 2004.

1- في المجال التعليم: أما فيما يخص تحقيق تعميم التعليم الابتدائي فقد سبق للجزائر:

- تكريس حق التربية للجميع
- وتكفل القانون بالحق في التعليم
- وتوفير الدولة التعليم للجميع بالجان لكافة المستويات كيفما كانت طبيعة المؤسسة العمومية- التربوية والتكوينية-
- إجبارية التدريس لمدة 9 سنوات.
- تحسين جودة التعليم والحد من الأمية بمنح التعليم كافة الموارد والإمكانات الضرورية.
- من أجل التكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية والتعليم.
- ضمان التعليم الابتدائي والطور الثانوي للجميع .
- تخصيص الدولة الجزائرية ما لا يقل عن 3 مليار دينار في سنة 2007 من أجل تقليص الأمية.

وفي هذا الإطار، ستفتح المؤسسات الدراسية والتكوين المهني أبوابها بعد ساعات الدوام في وجه التلاميذ والكبار.

والهدف الثاني من برنامج الألفية القاضي بتوفير تربية

كليا وهذا منذ 1976، وقد كانت النتائج معتبرة مثلما نلاحظ في السنوات الأخيرة. تطور نسبة التمدرس حسب الجنس للسنة الدراسية للتقارب النسبة التامة للتمدرس 97% بالنسبة لكافة مجموع السكان، كما توضح تقلص فوارق بين الإناث والذكور.

أما الهدف الثالث المتمثل في "ترقية المساواة بين الجنسين"، ما تجدر الإشارة إليه هو أن المادة 29 من الدستور تنص على مايلي: كل المواطنين سواسية أمام القانون دون تمييز بسبب موطننا الولادة أو العرق أو الجنس أو بسبب الرأي الخ... كما توضح نفس الوثيقة بأن غاية المؤسسات هو ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين والمواطنات. و من جهة أخرى، فإن كافة التشريعات السارية في مجال العمل والصحة تترجم هذا المبدأ العالم وتمت المصادقة على المعاهدة الدولية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز إزاء المرأة (جانفي 1996).

وفي مجال التشغيل، تحتل المرأة الجزائرية خمس (5/1) مناصب العمل. أما فيما يتعلق بارتقائهم إلى ممارسة النشاط السياسي يجب الإشارة إلى:

• تضمن الدستور النصوص المرتبطة بمبدأ تكافؤ الحظوظ، وهذا المبدأ يكفل للمرأة مركزا اجتماعيا كاملا في ممارسة حق المواطنة.

2- في مجال الصحة: أما فيما يتعلق بتخفيض الوفيات عند الأطفال دون 5 سنوات، يمكننا أن نلاحظ أن الحالة الصحية العامة للسكان وبالنتيجة صحة الأطفال، قد تحسنت بشكل كبير، وهذا التحسن هو ثمرة - لتطبيق برامج محاربة الأمراض البوائية، وعمليات تلقيح الأطفال والوقاية من الأمراض وتباعد الولادات.

- مضاعفة الهياكل الصحية عبر كافة التراب الوطني، خاصة تلك المتعلقة بحماية الأم والطفل.
- تحسين التغطية الصحية للسكان بتعزيز كافة الجهود التي بذلتها الدولة و مكنت كل هذه الجهود من تحقيق مؤشرات معتبرة، خاصة تلك المتعلقة بالأمل في الحياة عند الولادة وفي تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال.

وبالرغم من الجهود المبذولة تبقى نسبة وفيات الأمهات معلقة بالنسبة للسلطات الجزائرية. وفيما يتعلق بمحاربة داء السيدا، شرع في تكثيف العمل الصحي في منتصف التسعينيات من خلال :
- تفعيل اللجنة الوطنية لمحاربة داء السيدا
- القيام بتدخلات قطاعية شملت الحركات الجمعوية على مستوى التصور الاستراتيجي
- المصادقة وتنفيذ برنامجين متتاليين على المدى المتوسط في منتصف التسعينيات بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة (بين 1991 و 1999) وبرنامج آخر وسيط (1994-1995)
- إنشاء آلية ملائمة وإطار تشريعي للتكفل بالمرضى.

إنشاء على المستوى الوطني لآلية التعاون بين الجزائر والأمم مسوحات، بأن نسبة انتشار هذا الداء بالجزائر يعد ضعيفاً. عند المتربعين بالدم تدور حول 0,014%.

3- في المجال البيئي: أما فيما يتعلق بالهدف المتمثل في "تأمين بيئة سليمة" نشير إلى أن الجزائر تواجه أزمة إيكولوجية (بيئية) رئيسية تهدد الصحة والنظافة العمومية، وهذا الوضع هو نتيجة لغياب سياسة في التهيئة الإقليمية ولنمو ديمغرافي غير خاضع للرقابة، واكمته عملية تركيز للتنمية على الشريط الساحلي من البلاد، فهذا الوضع أفضى إلى نشوء وعي بالرهانات البيئية والتهيئة الإقليمية وتسيير المدن، و أدى هذا الوعي إلى:

- إعداد تقرير وطني حول الوضعية الراهنة ومستقبل البيئة صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001.

وهكذا، ومن أجل الانسجام مع منظمة التنمية المستدامة ، أعدت الجزائر على أساس المعاينة التي توصل إليها التقرير الوطني حول البيئة، إستراتيجية وطنية للبيئة تركز على ثلاث محاور:

أ- إنعاش النمو الاقتصادي على أسس مهيكلة وموسعة، وهذا من أجل إنشاء مناصب الشغل وتقليص الفقر

ب- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة والمحدودة (الماء، الأرض، الغابة والتنوع البيئي...) وهذا لتحقيق تنمية مدعومة على المدى البعيد.

ج- تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات وتطهير المياه وغيرها... إن دراسة وتفحص الواقع بالنسبة لأهداف الألفية الثمانية من أجل التنمية، تظهر بأن الجزائر باستطاعتها تحقيق التعهدات الواجب تجسيدها مع آفاق 2015، وهذا بالنظر إلى مختلف المؤشرات المرتبطة بمحاربة الفقر وترقية التربية والتعليم المساواة بين الجنسين والصحة العمومية وكذا المسائل المتعلقة بالبيئة. أما فيما يخص الشراكة الدولية، فإن الشروط التي من شأنها التشجيع على أكبر قدر من الانفتاح الاقتصادي لتيارات المبادلات العلمية، قد توفرت اليوم لتحقيق أهداف الألفية.

وستمكن السنوات القادمة بالنظر إلى السياسة الاقتصادية الجاري تطبيقها، خاصة بواسطة البرنامج الإضافي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به رئيس الجمهورية الجزائرية، من تحقيق أهداف الألفية في مجال التنمية.

والجدول التالي يشمل الأهداف الإنمائية لـ

الجدول رقم 2: الأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الفرعية	الأهداف
1- تخفيض إلى النصف ما بين 2015/1990 نسبة الأفراد ذوي الدخل الأقل من واحد دولار في اليوم.	1- تخفيض من حدة الفقر المدقع و الجوع
2- التخفيض إلى النصف ما بين 2015/1990 نسبة الأفراد الذين يعانون من المجاعة .	
3- منح أطفال العالم إلى غاية 2015 كل الوسائل لتحصيل دورة كاملة من التعليم .	2- تأمين تعليم ابتدائي للكل
4- تخفيض التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي إلى غاية 2005 و كل المستويات الأخرى.	3- تخفيض اللامساواة بين الجنسين و استقلالية النساء.
5- تخفيض ثلثي من نسبة وفيات الأطفال من خمس سنوات ما بين 1999/2015.	4- تخفيض وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.
6- تخفيض ثلاث أرباع من نسبة وفيات الأمهات ما بين 2015/1999	5- تحسين صحة الأم

الآثار المتوقعة من خلال البرامج المتخذة من طرف الجزائر :

- كان لهذه البرامج الكثير من الآثار علي مستوى الاقتصاد الوطني نذكر منها آثار علي تقليص مستويات البطالة والفقر وزيادة التشغيل في القطاعات التي أولتها اهتماما (الفلاحة ، الري ، الطرقات ...) مما ساعد علي تقليص نسبة البطالة إلي حدود 10 بالمائة سنة 2009 .
- تدعيم الاستثمار العمومي .
 - تدعيم الهياكل القاعدية للاقتصاد الجزائري (الطرقات ، السكن ، السكك الحديدية ، ربط الشرق بالغرب...)
 - تدعيم التنمية الريفية من خلال مشاريع مختلفة .
 - تراجعت نسبة الفقر إلى 9.4 % سنة 2009 مقارنة بـ 12.01 % سنة 2000 وذلك بسبب الإنفاق العمومي حيث أنفقت الدولة 12.55% من الناتج على الصحة والنقل المدرسي، ودعم الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والمشاريع الإجتماعية بصفة عامة.

خاتمة الفصل :

- في هذا الفصل حاولنا تحديد أهم البرامج التي وضعتها الدولة لمكافحة الفقر، بحيث أن الحكومة الجزائرية وضعت كل الوسائل المادية والمالية الضرورية للحد من ظاهرة الفقر.
- وحددت هذه المكافحة كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية:
- من الحد من الفقر، من الآفات الإجتماعية والصحية، خلق مناصب شغل سواء مؤقتة أو دائمة، مساعدة الفلاحين باستعمال كل الوسائل المذكورة سابقا ... الخ
- وقد اتخذت الجزائر هذه السياسات بهدف الوصول إلى مايلي:
- تخفيض نسبة الفقر على مستوى الوطني.
 - تحسين نسبة التشغيل في جميع القطاعات.
 - الوصول إلى مستوى محدد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
 - انتهاج سياسات وطنية وبرامج إقتصادية وإجتماعية التي طبقتها الجزائر للتقليل من ظاهرة الفقر.

الباب الثاني :

دراسة تطبيقية حول الفقر في الجزائر

دراسة قياسية : محاولة تطبيق مؤشر لتحديد الفقر في الجزائر

محاولة تطبيق مؤشر لتحديد الفقر في الجزائر : دراسة

1- منهجية تحصيل المعلومات :

مهما كانت مناهج التحصيل أو الاكتساب، فإنها تمكننا من معرفة الحقيقة بكل تفاصيلها. كما أنها تمكننا في الأخير، من المعرفة الحقة للوسط البيئي، أو المحيط، ولكل ما يجاورنا من فئات أو للمجتمع نفسه. وبتحقق هذه النتائج يصبح من السهل علينا التأقلم والتحضير، بغية التدخل والتعديل باتخاذ سياسات وإتباع تقنيات حسب الأولوية، والدرجة خاصة وأن العالم يتحول دون تردد وبسرعة فائقة، فلم يعد لنا سوى تقدير ما حقق من تقدمات تقنية، وإنجازات مجسدة والتي قد يصعب ملاحظتها، بغياب المعلومات أو المعطيات، التي قد تكون ناقصة أو مخفية حسب طبيعة السياسة التي تنتهجها الدولة. وعليه فإن أنجع وسيلة تبقى التحري والاستقصاء، التي تتعدى كل الحدود فتزودنا بالمعلومات حول موضوع البحث. لهذا يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات دلالة ومصداقية، أما الدقة فتبقى مطلوبة.

من خلال هذا التمهيد، نستطيع القول أن الهدف من هذه الدراسة الميدانية التي نقوم بها هو جمع المعطيات، والبحث عن المعلومات التي تساعدنا على المعرفة الحقة، الدالة على إرتباط الفقر بمؤشر البطالة. فالمنطلق إذن هو أسلوب التحدي، ويرجع السبب في اختيار هذه التقنية إلى قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما إنطلقنا من تخمينات وتوقعات، إذن فالتحري هو تحقيق دقيق (لا ينجز إلا مرة واحدة). هدفه تحضير عينة⁽¹⁾ قادرة على غشراء الموضوع أو الدراسة بتفاصيل دقيقة، واقعية، قابلة للقياس. كما يرجع سبب اختيار هذا الأسلوب لأنه يبقى أفضل من أسلوب الإحصاء خاصة من حيث النوعية.

2- إيجابيات وسلبيات التحري :

من جملة الإيجابيات نذكر ما يلي :

- إمكانية تحضير جملة أسئلة مع حتمية التحصيل على الأجوبة وتدوينها.
- السرعة في إنتقاء المفاهيم المراد بحثها⁽²⁾ من خلال تحليل النتائج المحصل عليها بكل دقة ممكنة، كما أن إمكانية ملاحظة عدة خصوصيات في آن واحد، تصبح واردة ومتاحة.
- إن مرونة التحدي وتعدد جوانبه، تسهل لنا عملية دراسة المفهوم المخطط أو الظاهرة المرغوب تحليلها كما أن تكلفة أسلوب الحري منخفضة، واقتصاده للوقت. من خلال سرعة في التحقيق، تسمح لنا بتجاوز أية صعاب من شأنها عرقلة مسار التحقيق، فالنتيجة هي تحصيل سريع وتحليل دقيق.

(1) U. Brassat ; J.M. Panazol, « NKTE et techniques commerciales », p206, éd K. Z'1992.

(2) Graï Bernard, « méthodes statistique », p201-2002 – éd. Dunod, 1983.

بشكل عام نقول أن أسلوب التحري يمكننا

الإتصال بعينة واسعة من المواطنين، بتكلفة صغيرة، ومدة قصيرة مع أن عملية التحليل وترجمة الأجوبة إلى دلائل مضمونة، ومن بين الشروط الواجب احترامها حتى نعطي للأسلوب المتبع مصداقية أكبر نجد 5 شروط :

- توفر أصحاب المعلومة : la disponibilité des informateurs

إن الهدف الأول من الاستجواب هو الحصول على الجواب، وعليه فلا بد على كل يشارك في العينة أن يكون متجاوبا تجاوبا مطلقا بمجرد الإتصال به.

- إمكانية الرد : نستنتج من الشرط الأول نقطتين هامتين :

- مفهومية الاستجواب : كأن يكون واضحا خال من التعقيدات والمصطلحات العلمية والتقنية، وأن يكون قصيرا غير مركب.
- أن تكون المعلومة متوفرة عند المستجوب، غير أنه يعاب على هذا الشرط أن طريقته قد تنقصها الفعالية، خاصة عندما يتعلق الأمر بجمع مواقف أو تحصيل آراء.

- تداول المعلومات : la transmission de l'information

ويتعلق الأمر هنا بمصداقية وصحة المعلومات.

- تدوين المعلومات : l'enregistrement de l'information

إن إمكانية حدوث الأخطاء واردة، فالخطأ قد لا يتعلق بالمستجوب بقدر ما يتعلق بالمستجوب نفسه، خاصة عند نقل المعلومة على الأسطوانة أو شبه ذلك، إلا أن الخطأ هنا من الممكن تداركه.

- وحدة التحليل : Unité d'analyse

إن عملية الاستجواب قد يشارك فيها مجموعة من الأفراد، لهذا فلا بد من تقدير درجة ملائمة الفرد وتوافقه في تحليل الظواهر الاجتماعية.

3- حدود التحقيقات باعتماد أسلوب التحري :

لكي يأخذ التحري دقته ومصداقيته، فإن المعرفة التقريبية لحجم كل وحدة أمر مطلوب حتى يأخذ التحري بعين الاعتبار عند سحب العينة، التي قد تصعب اختيارها بسبب صعوبات تحديد الفئات المرجعية أو المجموعات المسند عليها. مما يصعب من إتباع أسلوب التحري، وهذا النوع من الصعوبات غالبا ما يلاقي عند إجراء تحريات دراسة السوق، وتصبح أكثر تعقيدا، عند القيام بتحريات اتفاقية وتجنبا لإعادة استقصاء الفرد مرتين تستدعي وجود قائمة.

4- تقنيات إعداد العينة :

إن تقنية إعداد العينة، تتم بهدف مراقبة دقة إك

: الاختبارية (empirique) والاتفاقية (aléatoire)

أ- طريقة العينات الاتفاقية :

وهي طريقة ذات نسب مختلفة من التحري تطبق لكل جزء من الأجزاء، كما أنها كثيرة الاستعمال في التحقيقات المعقدة في الميادين الصناعية والمهنية. لهذا فهي تشترط أولاً تحديد المجموعة أو الفئة المدروسة (la base de sondage)⁽⁴⁾ ومن ثم فإن التحري الاختباري يشترط أن كل فرد ينتمي إلى هذه الفئة له فرصة واحدة على الأقل حتى يتم استجوابه، من خلال ملف نسحب إسم من بين (N) الأسماء. (N) محسوبة للحصول على العينة المطلوبة بطريقة السحب السيستماتيكي systematic الذي يعتمد على الطريقة العشوائية في اعتماد الأفراد من القائمة، وإنما يركز على أفراد متباعدين في تحري الفرد الخامس الموجود في القائمة بسحب الفرد الأول والأخير مثلاً، ومن أنواع التحريات المستعملة هنا نجد :

• التحري بالمجموعة : sondage en frappes/aléatoire

وهي طريقة بسيطة قليلة التكلفة، تعتمد على السحب العشوائي معتمدة على وحدة تحري معطاة أين يستجوب المحقق عدة وحدات لها نفس الخصوصيات⁽⁵⁾ مثلاً لتشكيل عينة تمس 500 فرد، فإن السحب يتم من قائمة العمارات، وبدلاً من الاحتفاظ بأسرة واحدة في كل عمارة فإننا نستجوب مجموعة اسر من نفس العمارة باعتماد أسلوب السحب، أو مثلاً لتقييم عدد الأطفال الذين يحسنون الحساب لا نسحب عينة الأطفال، وإنما نعين الأقسام أي أن القسم يمثل المجموعة.

• التحري متعدد الدرجات : sondage a plusieurs degrés

وهو تحري انحداري عشوائي، بحيث أن وحدات التحري تكون مجمعة إلى درجات متتابعة، ومن تم تحري السحب على كل الوحدات مثلاً، فمن مجموع المدن المختارة نحسب مدينة وبسحب عشوائي نسحب حي، فعمارات، ثم سكان. وهذه الطريقة بسيطة تقلل من تكلفة الاستجواب، إلا أن دقتها تبقى دون المستوى.

• التحري التتاطقي : sondage stratifie/stratification

ويتحقق بسحب العينة من مجموعات تنتمي إلى الطبقة، وهذه الطريقة تمكننا من تحسين كل من التقييمات والدقة، فعملية تأهيل أو اختيار العينة المحرزة بإمكانها الاستجابة إلى هدفين متصلين، لا بد من فصلهما حسب الطريقة المنتهجة إحصائية كانت أو تحليلية وعموماً نقول :

(3) l'Adwein Richard, « les études marketing » ; p34, éd. Economica, 1996.

(4) Degon Renaud, « les études marketing » p29. éd. Organisation, 1990.

(5) U. Brassat ; J.M. Panazol, « NKTE et techniques commerciales », p207, éd K. Z'1992.

يمكن اعتبار العينة معدة إلى أجزاء حتى نستد

الشروط مثل المنطقة الجغرافية، الجنس، السن ... إلخ.

إن فعالية الطريقة الاحتمالية تشترط تجهيز قوائم كاملة، دون حذف أو تكرير أسماء الأفراد التي

تكوّن الفئة أو المجموعة.

● إيجابيات الطريقة :

- إنها تقصي مخاطر ميولة المستجوب، باعتبار أنه يتلقى قائمة محددة للإيراد اللازم الاتصال بهم.
- إنها تمثل دقة عالية في التقييم، باعتبار أننا نكون متأكدين من اختلاف حسابات الاحتمالات.

● السلبيات :

- تكلفتها كبيرة إذا ما قورنت بطريقة النسب أو الحصص Quotas
- الوقت الذي تستغرقه هذه الطريقة طويل، كما أن عدد التحقيقات هو أقل نسبياً.
- إن استقلالية الأفراد في هذا النوع من الطرق شرط ضروري، لذلك لا تعتمد إذا كان هؤلاء الأفراد موضوع حركات مثل البورصة أو الموضة.

ب- طريقة العينات الاختيارية:

وهي كثيرة الاستعمال من قبل معاهد التحري، ولقد أثبتت التجربة نجاعتها.

- طريقة الحصص أو التحري الاستدلالي : méthode des quotas ou sondage raisonné

للمحقق أو المتحري الحرية الكاملة في إختيار عينته، بشرط أن يحترم بعض المكونات للعينة، والمعينة مسبقاً مثل العمر، الجنس ... إلخ. وتعتبر هذه الطريقة سهلة التطبيق، غير أنها تستلزم على المتغيرات المتعلقة بالفرد غير مستقلة فيما بينها فإذا كنا نعرف عدد من المتغيرات لفئة ما، وشكلنا عينة بالموازاة (انطلاقاً من هذه المتغيرات)، فإن النتائج المتعلقة بالخصوصيات المجهولة من طرف العينة، ستكون مشابهة حتماً للنتائج المحصل عليها من جراء عملية استجواب أغلبية الفئة. إذن فإننا بصدد البحث على عينة مصغرة ودقيقة لهذه الفئة.

من الناحية الإحصائية فإن هذه الطريقة هي محل إنتقادات واسعة :

- إن الإحصاءات التي يعتمد عليها في إنجاز هذه الطريقة لا بد من أن تكون دقيقة وحديثة، هذا وأن العينة لا تكون ذات دلالة.

- إن المحقق حر في إختيار الأفراد، بمجرد أن يتم إحترام الحصص، فلو وقف على باب المسارح théâtres لتحصل على حصص، وبالمقابل يسمح بدخول ميولات معتبرة تفرض عليه ضرورة التفكير فيها. غير أن مراقبة المحقق تبقى صعبة بمقابل التحريات الاتفاقية المهيأة انطلاقاً من الملفات والقوائم الخاصة بالأفراد الذين يتم الإتصال بهم⁽⁶⁾.

(6) Degon Renaud, « les études marketing » p30-31. éd. Organisation, 1990.

لذلك فإن تقنية الاحتمالات في مقابل مدلولية النتائج لا

● الإيجابيات :

- إنها تبقى طريقة سهلة تمكن المحقق من إجراء عدد كبير من الاتصالات في اليوم، وهي قليلة التكلفة وسريعة.
- مراسلة في القمة مقرونة بدراسات ميدانية مبنية على عينات صغيرة.

● السلبيات :

وبغية تحقيق درجة سلبية إختيار الأفراد، وضعت طريقة خطوط السير *méthode des itinéraires* مفادها تمهيد الطريق للمحقق وتوضح له نقط التوقف مثلا : إذا قمنا بزيارة عمارة من بين ثلاث عمارات، أو في كل عمارة طابق مختلف، الأول ثم الثاني ثم ... فتصبح هذه الطريقة مجهددة وصعبة التنفيذ على الرغم من نجاعتها.

5- الاستجواب :

أ- **هيكلية الاستجواب:** من البديهي أن الاستجواب الجيد، هو الإستجواب القصير، وهذا بناء على مايلي:

- أن الحاجة إلى المعلومات غير محددة في حين أن طول استمارة الاستجواب محدد، مما يستجوب الإحاطة الجيدة بالإشكالية.

- كلما كان الاستجواب قصيرا فاحتمال رفض الأفراد للخضوع إلى الاستجواب يبقى ضئيلا ... إلخ.
ترتيب الأسئلة أمر مهم جدا، ومن أنواعها :

- السؤال المفتوح : وهو طرح السؤال مع إعطاء الحرية المطلقة للمجيب في التعبير عن آراءه.
- السؤال المغلق : وهو طرح السؤال مع الإجابة بنعم، أو لا، أو لا أعرف.
- السؤال المتعدد الإجابات : أي طرح السؤال مع إعطاء الإجابة، ولا يبقى على المجيب سوى الترتيب.
- السؤال الفخ : إعادة طرح السؤال بمصطلحات أخرى وبأساليب جديدة.

ومن المستحسن إستعمال هذه الأنواع من الأسئلة، في نفس الاستمارة حتى نتحصل على أجوبة كاملة وشاملة.

ب- **تحضير الاستمارة :** هناك بعض المبادئ أو الشروط الواجب إحترامها عند تحضير الاستمارة :

- أن يكون السؤال بسيطا، قصيرا خال من المصطلحات العلمية والتقنية.
- أن يكون السؤال مباشرا متعلقا بالموضوع نفسه.

6- أنواع الاستجواب :

أ- الاستجواب المباشر (في مكان إقامة المستجوب)

وهو إتصال مباشر يتم وجها لوجه مع المعنيين بالأمر، وللقيام بهذا النوع من الاستجوابات، لابد من محققين. وهذا ما يتطلب تكوين إضافي لهم (حول طريقة طرح الأسئلة وكيفية شرح الهدف من الدراسة ...).

● الإيجابيات :

- إذا تم إجراء التحقيق على الوجه المطلوب، فإن إمكانية المحافظة على دقة العينة تكون كبيرة، كما أن درجة صحة المعلومة تتراوح ما بين 95% و99%.
- إن المحقق الكفاء بإمكانه الحصول على الأجوبة كاملة.
- إجراء التحقيق داخل منزل المستجوب تتيح للمحقق طرح كل الأسئلة كما تمكنه من مراقبة الأجوبة وتصحيحها في الحين.

● السلبيات :

- إحتتمالات عدم تلاقي المحقق مع من يرغب في استجوابهم ممكنة.
- لابد على الأسئلة المطروحة أن تكون محدودة العدد، حتى لا يتعب المستجوب، لذلك فإن مدة هذا الاستجواب ضيق، ومحصور ما بين 20 دقيقة و30 دقيقة.
- تكلفة هذا النوع من الاستجواب متوقفة على عدد الاستجوابات التي يجريها المحقق.

ب- الاستجواب في الشارع : Dans la rue

● الإيجابيات :

- من خلال هذا الطريق يمكن أن تحقق أعداد كبيرة من الاستجوابات وبتكلفة اقل، وفي فترة قصيرة بوجود عدد معتبر من المحققين.
- إن عشرة محققين يقوم بـ 10 تحقيقات/اليوم، في مكان إقامة المستجوبين، تتطلب 20 يوما حتى تمس 2000 فرد. في حين أنها إذا تمت في الشارع، فإنها تستغرق 3 أيام.
- إمكانية إقناع الجيب بفائدة الدراسة ومن تم القيام بدراسات معمقة.
- إمكانية التصحيح الفوري للأخطاء.

● السلبيات :

- إن هذه الطريقة قد تؤدي إلى انحرافات كون أن الأفراد المستجوبين قد تكون لهم نفس الخصوصيات، أو أنها قد لا تمس كل أفراد المجتمع. ذلك لأنه من الأفراد من لا يخرج للشارع، إلا على متن سيارة، ومنهم من لا يخرج إليه إلا نادرا، إما أنه مريض أو أنه عاجز حركيا، وهذا ما يجعل العينة لا تمثل كل أفراد المجتمع.

- من الصعب إيقاف الفرد في الشارع لأجل است
- الأسئلة هنا تكون قصيرة ومحدودة، والسرعة في
المستجوب.

- إن الطريقة تستلزم وقتا كبيرا وهي مطالبة باحترام وقت المجيب.

ج- الاستجواب عن طريق الهاتف: Par Téléphone

إن اعتماد هذا الأسلوب يتطلب تأهيل المحققين والمحققات من حيث، مؤهلات الصوت الذي يشترط عليه أن يكون حسنا ومقبولا يدل على جدية المحقق.

• المزايا:

- إن الانطلاق من دليل الهاتف يجعل عملية الاتصال بالعينة أمرا سهلا.
- التكلفة قد تكون بسيطة، إذا كان مكان العينة أمرا سهلا.
- إنها تجنب المستجوب تكاليف التنقل للاتصال بالأفراد.

• العيوب :

- على المحقق أن يتأكد من أن من يرفع السماعة، هو نفسه الذي يرغب في استجوابه ذلك كون أن المعني قد يكون غائبا.
- عدد الأسئلة المطروحة لا بد أن تكون ضئيلة كما أن تدوين الإجابة، لابد أن يكون سريعا حتى لا ندفع المستجوب إلى وضع السماعة كما أن إمكانية الاستفادة من الأجوبة هنا تكون ضئيلة.
- إن الهاتف غير متاح عند كل أفراد المجتمع، ولهذا فإن أصحاب الهاتف لا يمكن اعتبارهم ممثلين لهذا المجتمع.

د- الاستجواب بالمراسلة: Par Correspondance

في هذا النوع من التحقيقات، فإن المحقق يكون بعيد عن المستجوب. لذلك فهو يكتفي ببعث الاستمارة إلى الأفراد الذي يرغب في استجوابهم. بمجرد أن يتحصل على عناوينهم، ويشترط هنا أن تكون الاستمارة مطبوعة بشكل جيد. وللحصول على عدد معين من الأجوبة، نبعث بضعف العدد من الاستمارات المرفقة بالطابع البريدي.

• المزايا:

- إنها تسمح بالاتصال بعينة كبيرة من المجتمع.
- إمكانية طرح عدد كبير من الأسئلة.
- إعطاء الفرصة في التفكير، والحرية المطلقة في الإجابة.

• العيوب:

- إن الاستمارة قد لا تعود، إذا عادت فإنها قد وغالبا ما يحفز المستجوب بهدية إذا ما ملئ الاستمارة، وبذلك يشترط أن تكون قيمة الهدية صغيرة حتى لا تؤثر على المستجوب فيعطينا أجوبة عشوائية بغية الحصول على الهدية.
- إن اعتماد هذه الطريقة ليست بالضرورة أفضل الطرق، وذلك بسبب نسبة الأمية السائدة في مجتمعنا هذا وإن اعتماد التحقيق بواسطة هذه الطريقة، قد يجعل التحقيق لا ينتهي ذلك كون أن الأجوبة قد لا تصلنا بعد عدة أشهر من تاريخ إرسال الاستمارة.
- وإلى جانب هذه الطرق، نجد الاستجواب عن طريق الانترنت. وبمجرد أن يتفرغ المحقق من استجوابه، يدخل في عملية الفرز البسيط والمتقاطع، وتحليل السؤال المفتوح. بمساعدة الأخصائيين حتى يتمكن من التحليل وكتابة التقرير النهائي، بإبراز أهم المحاور.

7- حجم العينة:

إن حجم العينة لا يمكن أن يعرف إلا بعد جمع الأجوبة، كما يمكننا أن نجد أنفسنا أمام عينات صغيرة كفيلة بأن تمدنا بالأجوبة اللازمة، غير أنه يلاحظ في مجموعة الدول النامية، أن جمع المعلومات من أجل تحليلها، بما يمكننا من فهم الظاهرة يعتبر أمرا صعبا هذا دون الخوض في إمكانية اختبار نجاعة الفرضيات التي قد تعتبر أمرا مستحيلا. هذا وأن خصوصيات المجتمع الجزائري، قد تحول فيما بيننا وبين إجراء مختلف الاستجابات. وذلك راجع إلى المجتمع غير مهيا لهذه الأنواع من الاستقصاءات، التي لم تدخل بعد في ثقافته. عموما فإن من البديهي أن المناورة هنا مطلوبة، ويتم ذلك بطرح أسئلة غير مباشرة للحصول على ما يزيد من أجوبة.

ومن هنا سوف نركز في استجوابنا على العائلات، حتى يكون موضوعنا أكثر مصداقية. يعكس صورة البطالة، ومدى تأثيرها المباشر في الفقر. ويعرف الديوان الوطني للإحصاءات العائلة" على أنها مجموعة أفراد يجمعهم مسكن واحد، ويتصدرهم فرد واحد يتحكم بزمام الأمور".

8- التحليل :

حتى ندخل بشكل مباشر في صلب الموضوع، فإنه يتوجب علينا أن نمهد بالدراسة أو بالدراسات التي قام بها البنك العالمي حول ظاهرة الفقر في الجزائر. مما يمكننا من الإلمام بأهم النقاط التي لها علاقة مباشرة بالبطالة والفقر، فلقد استطاعت هذه الدراسة أن تثبت أن متوسط عدد الأفراد المتكفل بهم يختلف ما بين العائلات الفقيرة والغنية.

فالعائلات الفقيرة بحوزتها 6 أفراد، في حين أن العائلات المتوسطة بحوزتها 4 أفراد. فحجم الأسرة هنا يلعب دورا أساسيا في تحديد ملامح الفقر، فكلما كبر حجم العائلة زادت الأعباء، وأمام ازدياد متطلبات وحاجيات الأسرة أصبحت القدرة على تحقيقها شبه منعدمة خاصة، أما تدهور الوضعية المالية خاصة وأن نسبة 60% من الفقراء يعيشون داخل عائلات غالبا من يتكفل بها رب أسرة أمة.

بشكل موضوعي، فإن التحاليل أظهرت أن هـ حيث أن ازدياد البطالة يعني عدم قدرة الفرد على توفير ملامح البؤس والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية عند الفئات المحرومة القاطنة بالمناطق الريفية، أكثر منه عند تلك الفئات المقيمة بالمناطق الحضرية. فتبلغ النسب (7) 44% في المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية مقابل 29% و24% عند غير الفقراء في 1995 و1988. 28% مقابل 14%، هذا التحليل الذي سنقوم بالتوسع فيه، موازاة مع نتائج إحدى الدراسات المعتمدة في ولاية تلمسان. والتي مست 500 عائلة، حسب ما سمحت به الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة، لذلك فإن أهم نقطة نطلق منها هو معامل الثروة (البلديات الفقيرة) (8) الذي قورن بمعامل الثروات، حيث أن فقر البلديات كان سيكون عاما، بمقدار الثلثين فنجد أن نسبته 63% من هذه البلديات تنفق على الأقل من 500 دج للسكان/السنة ومن بين هذه البلديات من لا تحصل أكثر من 200 دج للسكان/السنة، فتبلغ النسبة 46.2%، في حين أن ما نسبته 72% من هذه البلديات تبقى تحصل اقل من 300 دج للسكان في السنة. (أنظر الجدول).

الجدول رقم 1 : يشير إلى توزيع البلديات حسب معامل الثروة

مستويات معامل الثروة — دج	عدد البلديات الفقيرة	%
أقل من 100	153	15.8
100 إلى 199	294	30.4
200 إلى 299	233	24.1
300 إلى 399	152	15.7
400 إلى 500	135	14.0
	967	100

المصدر : برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية PNUD، 2001 صفحة 63.

(7) Carte de la pauvreté en Algérie, P14.

(8) Carte de la pauvreté en Algérie, P63-64.

في حالتنا، نريد إعادة تحقيق حول عينة مكونة من 500
الجدول 2 يشرح توزيع تعداد العينة على الطبقتين المختارتين حسب نوعية دراستنا.

الجدول 2 : توزيع العينة حسب الطبقات.

تعريف الطبقة	عدد البلديات في الطبقة N4 (10)	عدد إجمالي لبوت طبقة	تعداد العينة N4
البلديات الواقعة في المناطق الحضرية	10	98252	309
البلديات الواقعة في المناطق الريفية	43	60853	191
المجموع	53	159105	500

عدد السكان الإجمالي موزع حسب طبقتين، طبقة البلديات الواقعة في المناطق الحضرية وطبقة البلديات الواقعة في المناطق الريفية.

نعرف تقريبا العدد الإجمالي للبيوت في كل طبقة (أنظر الملحق 2)، العينة موزعة نسبيا على العدد الإجمالي للبيوت في طبقة حسب ما يلي :

$$n_1 = \frac{159105}{98252} \cdot 500 = 308,76 \approx 309 \text{ بيت}$$

$$n_2 = \frac{159105}{60853} \cdot 500 = 191,23 \approx 191 \text{ بيت}$$

نحن ملزمون إذن تبني نسبة عالية لتحقيق لطبقات الأكثر أهمية.
في هذه الحالة الحسابات تبرهن هذه الطريقة:

$$t_1 = 30,9 \text{ و } t_2 = 4,44 \text{ الذين يمثلان بانتظام نسبة سير الآراء لطبقتين المختارتين.}$$

باستعمال منهجية المعاينة العشوائية ككل طبقة إختارنا 9 بلديات من 10 في طبقة الأولى و 19 بلدية من 43 في طبقة الثانية وقمنا بحساب توزيع التدرجي لعدد البيوت المختار في كل بلدية كما يظهره الجدول (الملحق 3)

(9) مذكرة ماجستير سمير ملكي سنة 2002.

(10) توزيع البلديات حسب المناطق ثم إعداده حسب منهجية (الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم) لولاية تلمسان

فرع 1 : ميزانية التحاليل الإحصائية

تقدير المعطيات تسمح لنا بترتيب البيوت باستعمال الخ

العدد	المتعدد	%	% المتعدد
381	381	76,2	76,2
119	500	23,8	100

باستعمال الحد الأعلى للفقير (18191 دج سنوي لكل شخص)⁽¹¹⁾ المحسوب من طرف المنظمة الوطنية للإحصاء، والذي يمثل المصاريف الغذائية وغير غذائية، وجدنا 119 عائلة فقيرة من بين 500 عائلة من العينة التي تم إختيارها، أي 23,8%. هذه الأخيرة (أي النسبة) تفوق نسبة سنة 1988 التي كانت 12% من السكان و22,6% في سنة 1995 حسب تقديرات المنظمة الوطنية للإحصاء. يجب الإشارة إلى أن المنظمة الوطنية للإحصاء استعملت الشخص كوحدة الإحصائية.

لترجمة النتائج قد استعملت ملاحظات الآتية :

فقرو: العائلات غير فقيرة

فقرو: العائلات فقيرة

منطقة1: منطقة مدنية

منطقة2: منطقة ريفية

ونقوم فيما يلي بتقديم بعض النتائج الوصفية للدراسة التطبيقية.

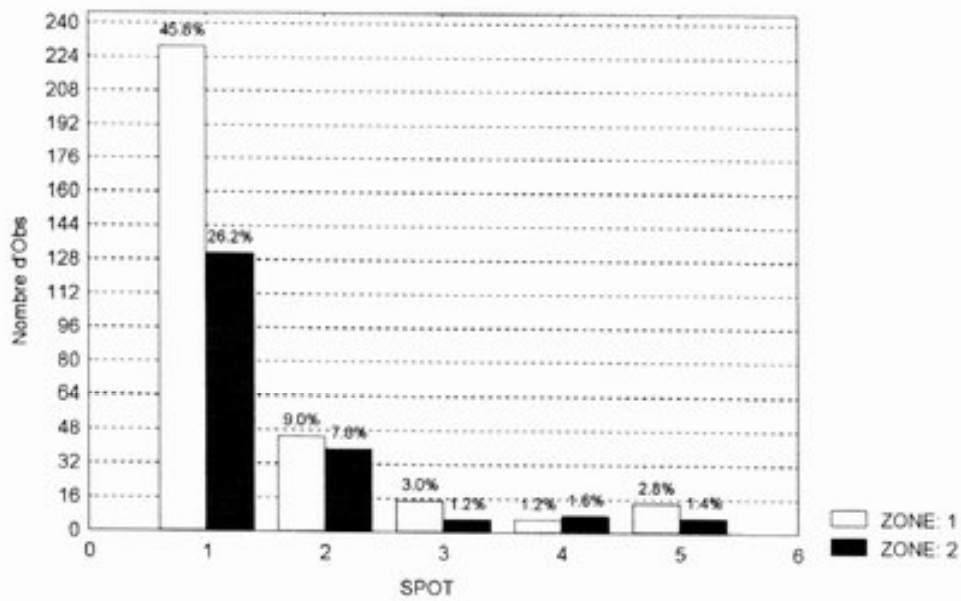
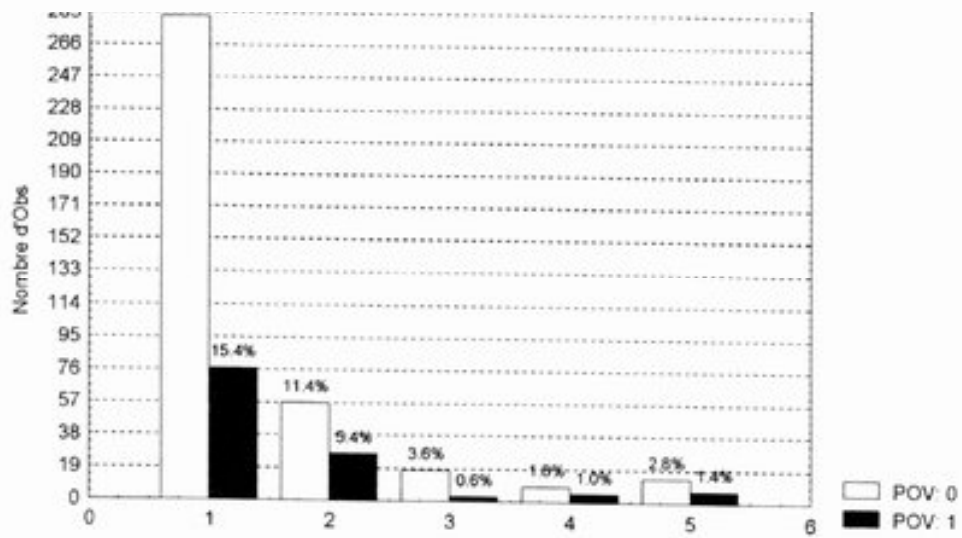
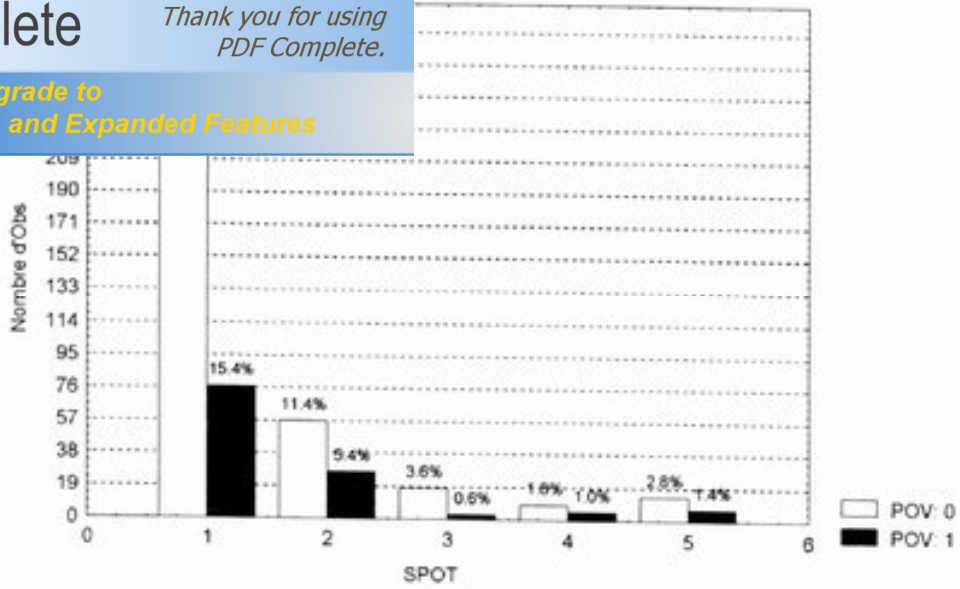
أ - منابع التزويد بالماء الشروب:

الجدول 3: منابع التزويد بالماء الشروب

رقم	الأنواع	العدد	المتعدد	%	% المتعدد
1	عداد شخص	360	360	72	72
2	المنابع العامة	84	444	16,8	89,8
3	آبار الفردية	21	465	4,2	93
4	آبار المشتركة	14	479	2,8	95,8
5	بائعي الماء	21	500	4,2	100

المصدر : ماجستير سمير ملكي 2002.

(11) حسب تقرير CNES 1999 في مذكرة ماجستير مالكي 2002.



المصدر : ذكر سابقا

72% من البيوت من العينة المختارة هي مربوطة بعدادا

تستعمل منابع عامة، آبار فردية أو مشتركة أو بائعي الم

يجب أن نذكر أيضا أن 9% و7% من البيوت الموجودة في المناطق المدنية والريفية تستعمل منابع عامة، ما يبرهن أن مشكل تزود بماء الشروب مطروح دائما بالحاج.

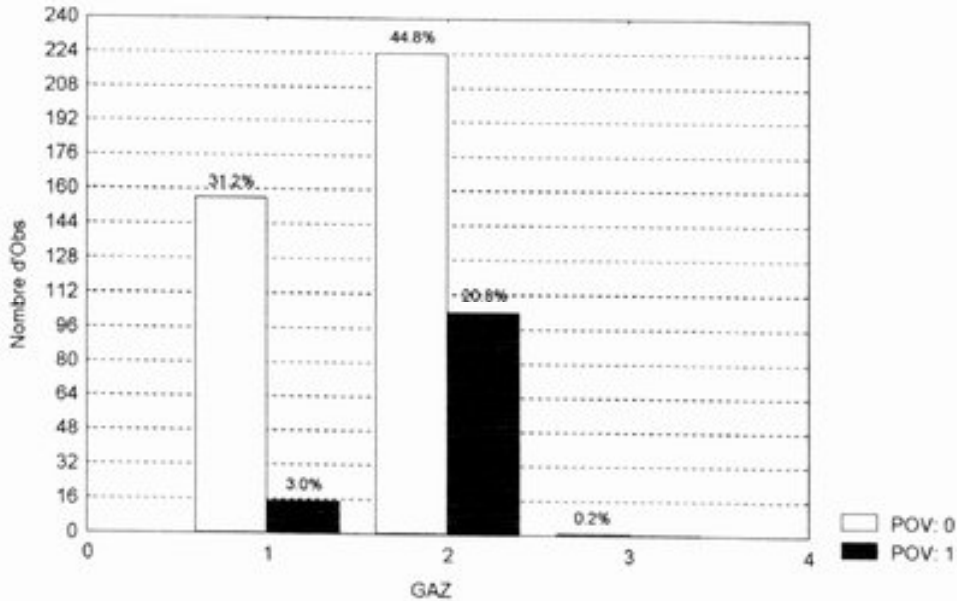
ب - نوعية الوقود المستعمل في المطبخ:

تحقيقنا بين أن 65,5% من البيوت تستعمل غاز البوتان كوقود للمطبخ، 20,8% من هذه العائلات تعتبر فقيرة وحوالي نصف (32,6%) موجودة في مناطق ريفية .

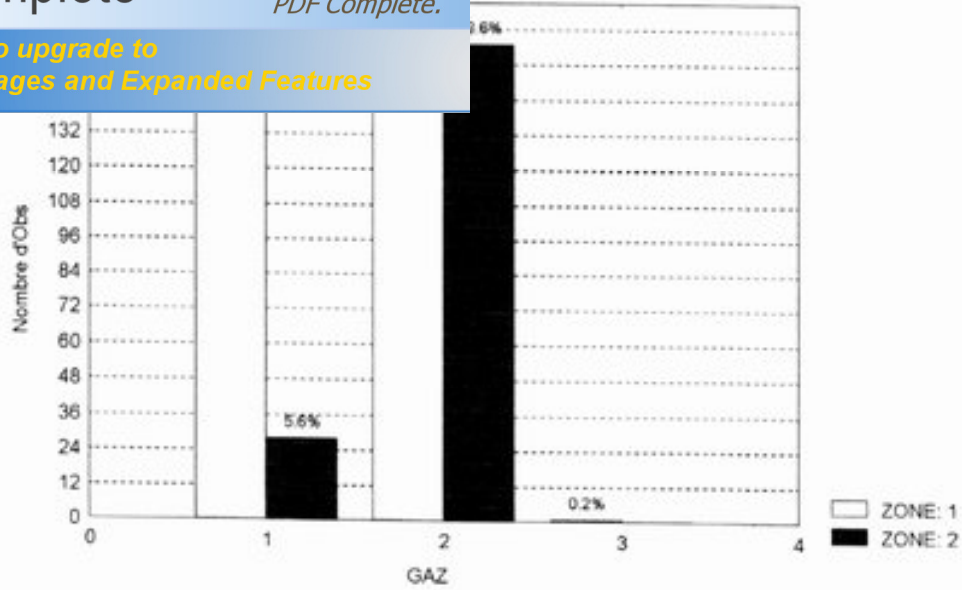
هذا يعني أنه يجب مجهودات كبيرة من أجل ربط المناطق الريفية بغاز المدينة وبالتالي تقليص من ظاهرة الفقر بهذه المناطق.

الجدول 4 : نوعية الوقود المستعمل في المطبخ.

رقم	نوع	العدد	التعدد	%	العدد
1	غاز المدينة	171	171	34,2	34,2
2	غاز بوكان	328	499	65,6	99,8
3	آخر	1	500	0,2	100



المصدر : ذكر سابقا



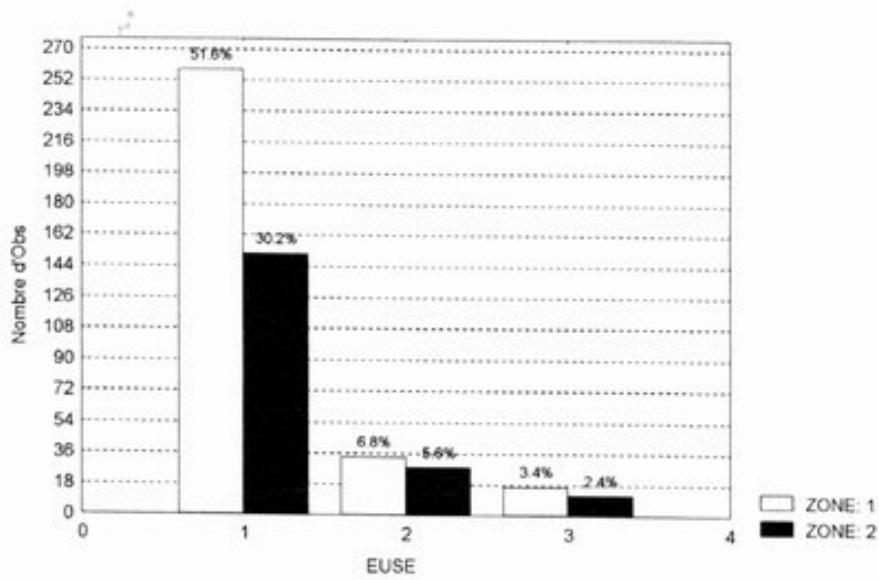
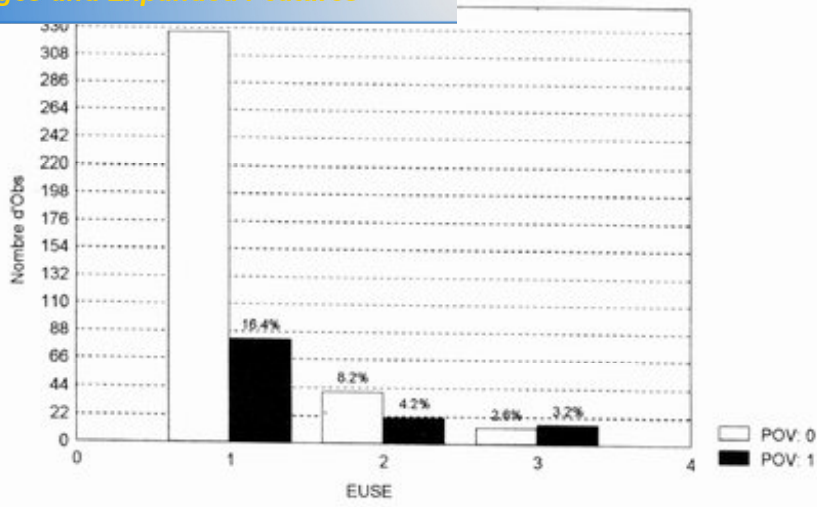
المصدر : ذكر سابقا

ت- صرف المياه القذرة :

18,2 % من البيوت ليست موصولة بالقنوات أو 12,4 % تستعمل الحفر المردومة و 5,8 % تستعمل الحفر المكشوفة كما تجدر الإشارة إلى أن المنطقتين تعانيان من هذا المشكل والبيوت الفقيرة هي الأكثر تضررا بأن 17,65 % و 13,45 % منها تستعمل بانتظام الحفر المردودة والحفر المكشوفة.

الجدول 5 : صرف المياه القذرة

رقم	نوع	تعداد	عدد	%	تعداد %
1	ربط بالقناة	409	409	81,8	81,8
2	المردودة	62	471	12,4	94,2
3	المكشوفة	29	500	5,8	100

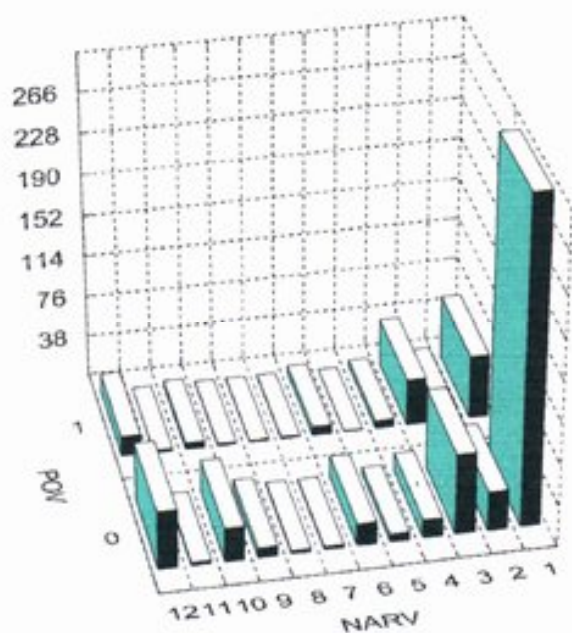


المصدر : ذكر سابقا

ث: طبيعة العائدات انحصار عليها

الجدول 6 : طبيعة العائدات

رقم	نوع	تعداد	العدد	%	تعداد %
1	راتب الشهري	360	360	49,93	49,93
2	باشغال	47	407	56,45	6,52
3	يوميا	117	524	72,68	16,23
4	مساعدة عائلية	24	8,54	76,01	3,33
5	تشغيل الشباب	8	556	77,12	1,11
6	معاشات	29	585	81,14	4,02
7	منع البطالة	5	590	81,83	0,69
8	منح شبكة الاجتماعية	5	595	82,52	0,69
9	ذوي الحقوق	11	606	84,05	1,53
10	أعمال حرّة	37	43	89,18	5,13
11	تحويل عائدات (بمجرة)	5	648	89,88	0,69
12	أخرى	73	721	100	10,12



Source : Maliki. S, Benhabib. A, Benbouziane. M, Ziani. T, Cherif. N « Mesure de la pauvreté urbaine de la wilaya de Tlemcen, proposition un model économique logit probit » P16, revue économique et management. N° 2 Mars 2003.

هذا السؤال طرح على كل الأشخاص المشغول

الإحتفاظ به من هذه المعطيات هو أن نصف الأشخاص

فالرسم البياني يظهر لنا أن العائلات الفقيرة تتميز بالأشخاص ذوي رواتب الشهرية وأمال يومية، هذا ما يبين تدني القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية من جهة وتأثير العمل غير المستقر (يومية) من جهة أخرى نلاحظ أيضا أن 10,12% من الأشخاص لهم مداخيل أخرى غير الإحدى عشر نوع التي سبق ذكرها، وهذا راجع للإقتصاد لا قانوني.

ج- إمكانية الإدخار :

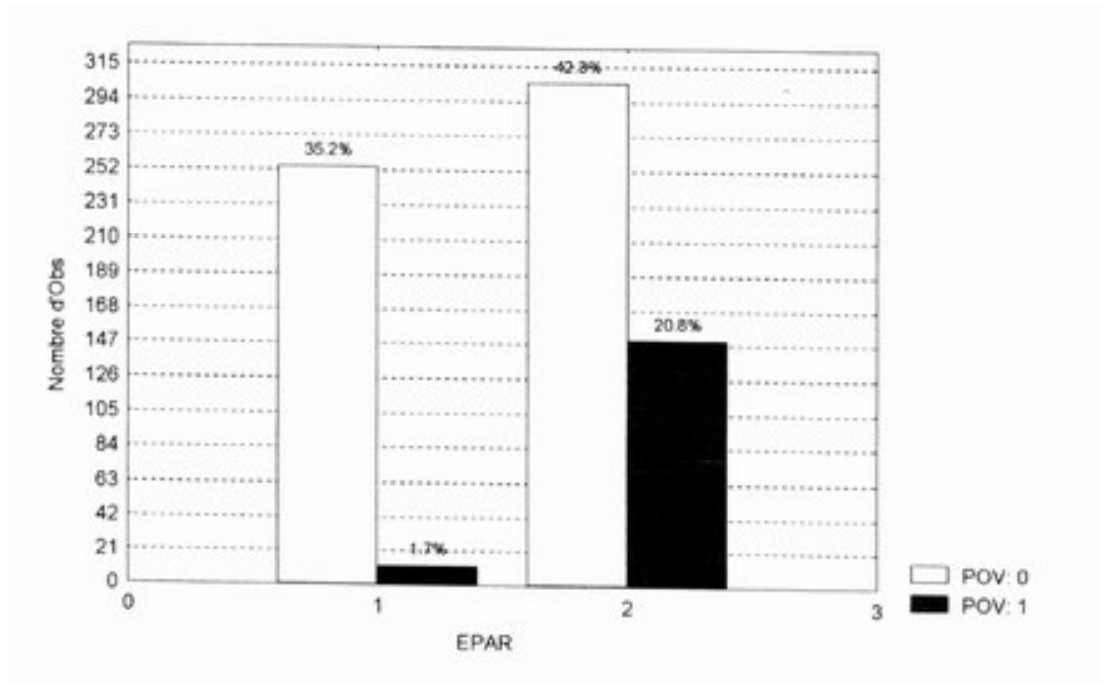
النتائج تبرهن أن المدخول يبقى عنصر أساسي لتحديد طبقات المجتمع أكثر فقرا.

في العينة التي أختارناها، فقط 36,89% لها إمكانية الأذخار.

إذا أغلبية الفقراء ليس لهم إمكانية الأذخار.

الجدول 7 : إمكانية الأذخار

رقم	أنواع	تعداد	عدد	%	تعداد %
1	إمكانية إدخار	266	266	36,89	36,89
2	عدم إمكانية إدخار	455	721	63,11	100



المصدر : ذكر سابقا

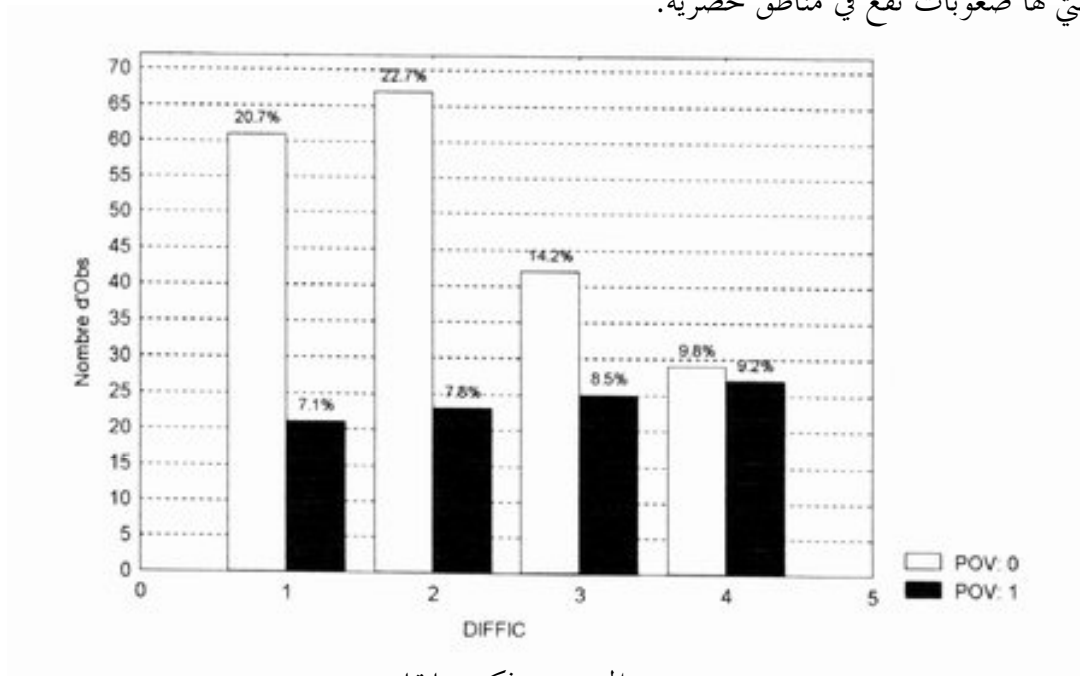
ح: بيان الأيام الصعبة

الجدول 8 : بيان أيام التي تواجه

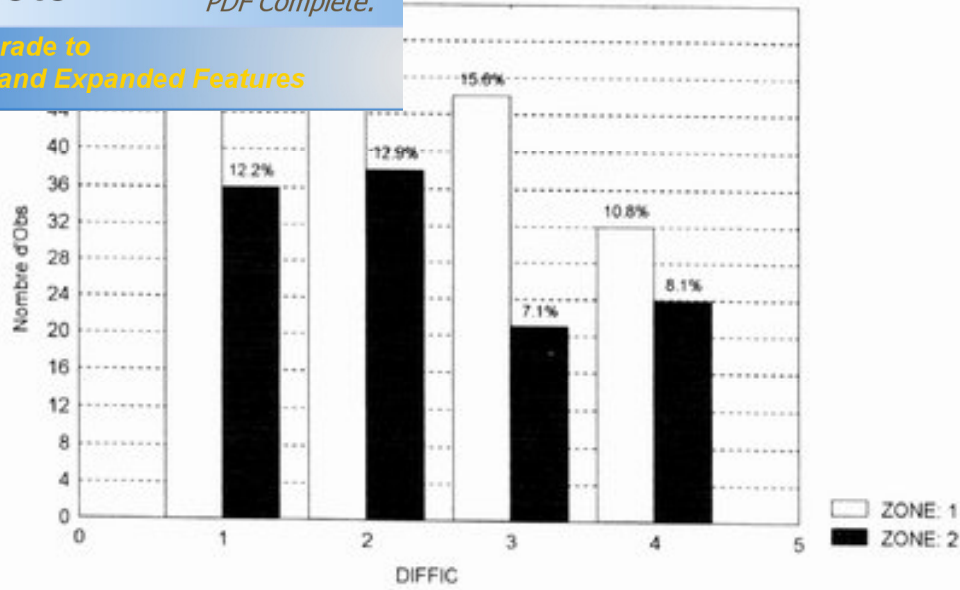
رقم	نوع	العدد	التعدد	%	العدد
1	أقل من 5 أيام	82	82	16,4	16,4
2	5-10 أيام/شهر	90	172	18	34,4
3	10-15 أيام/شهر	67	239	13,4	47,8
4	15 يوم وأكثر	56	295	11,2	59
5	لا صعوبة	205	500	41	100

المصدر : ذكر سابقا

أغلبية العائلات الفقيرة (74,37%) تواجه مشاكل خلال عشرة أيام كل شهر. يجب إشارة إلى أن حتى العائلات لا فقيرة تواجه نفس المشاكل كما قمنا باستجوابهن. هكذا المناطق الحضرية تواجه أكثر صعوبات من المناطق الريفية بحيث أن 176 عائلة من بين 295 ما يعادل 59,66% التي لها صعوبات تقع في مناطق حضرية.



المصدر : ذكر سابقا



المصدر : ذكر سابقا

كما أن البيانات والنتائج المحصل عليها تمكننا من إستنتاج هام ألا وهو أن معظم العائلات الفقيرة التي تعتمد بشكل أساسي على دخلها الشهري تجد صعوبات كبيرة في إنهاء الشهر، بحيث أن الأغلبية الساحقة لهذه العائلات والمقدرة نسبتها بـ 74,37% لديها لأكثر من عشرة أيام صعوبة لإتمام الشهر .

خ- إشتراكات في مداخيل البيوت (العائلات)

إشتراكات في مداخيل البيوت مضمونة من طرف الأب في 63,4% من بيوت العينة التي إختارناها، نلاحظ أيضا أن البيوت لجأت إلى الإشتراكات الجماعية نتيجة تدهور القدرة الشرائية، حيث 26,4% من البيوت تسجل إشتراك أعضاء أخرى ماعدا الوالدين.

الجدول 9 : إشتراكات كل

رقم	أنواع	تعداد	عدد	%	تعداد %
1	الأب	317	317	63,4	63,4
2	الأم	51	368	10,2	73,6
3	أولاد/زوج البنت /زوجة الإبن	36	404	7,2	80,8
4	زوج البنت /زوجة الإبن	2	406	0,4	81,2
5	أم/أولاد	8	414	1,6	82,8
6	أب/أم	36	450	7,2	90
7	أب/أولاد	43	493	8,6	98,6
8	أم/ زوج البنت /زوجة الإبن	2	495	0,4	99
9	أب/أم/أولاد	5	500	1	100

المصدر : ذكر سابقا

نستنتج من هذا الجدول أن شؤون الأسرة (العائلة) التي تتكلف بسيرها ربة البيت تعاني من الفقر أكثر من تلك التي يقوم بتسييرها رب الأسرة، والعلاقة تظهر بشكل واضح في الوسط الريفي. بشكل عام نقول أنه بين معاناة العائلات ومساهمة أفرادها فإن ملامح الفقر تظهر بشكل واضح وكثيف عند الأسر التي يكون عدد أفرادها كبير وهم في أغليتهم بطالين.

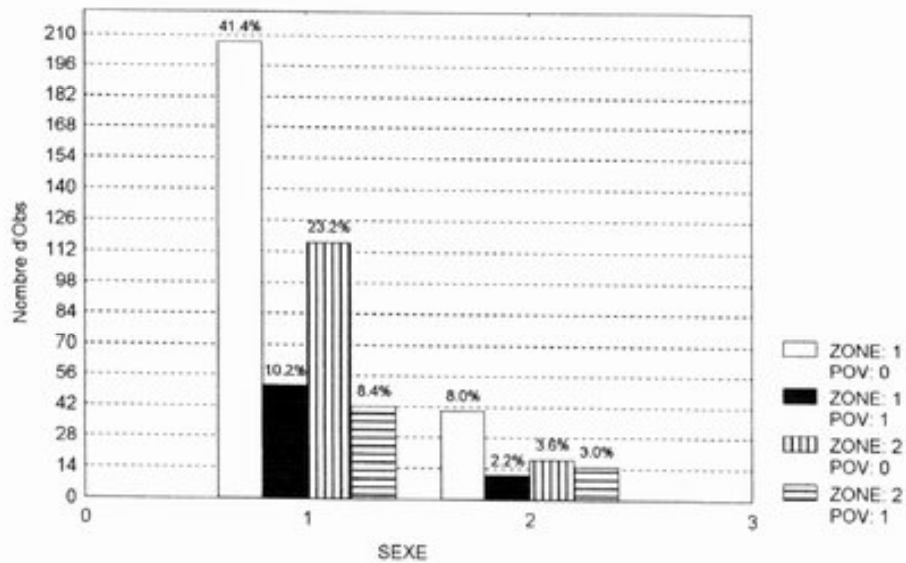
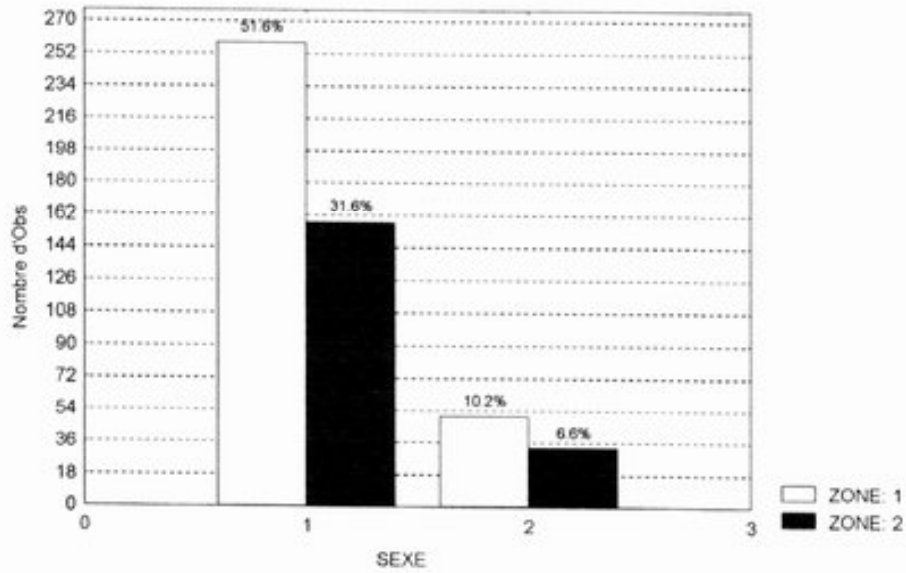
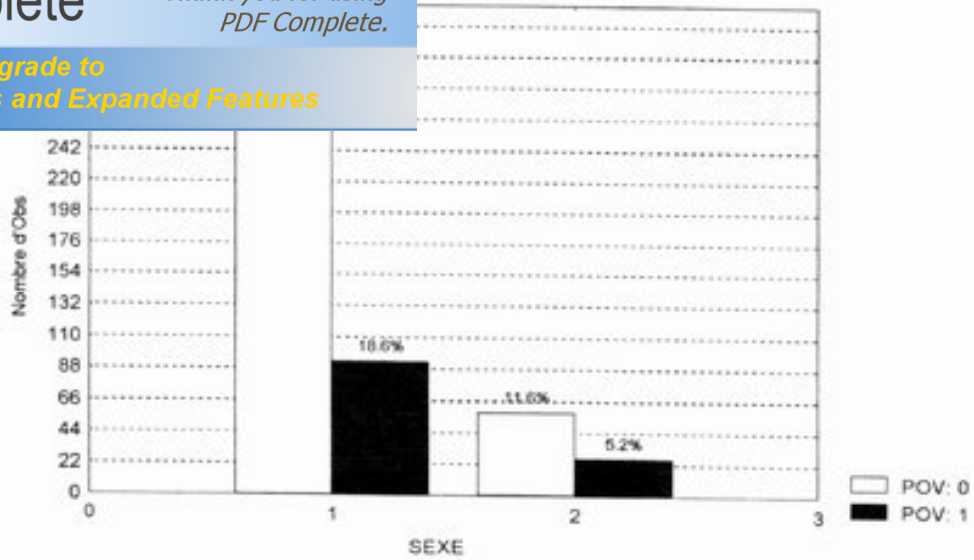
د-نوع رب البيت

من بينه 16,8% من ربات البيوت نساء، نلاحظ أن 31,70% من هذه البيوت هي عائلات فقيرة، نستطيع إذن القول أنه حوالي 10 بيوت أين رب البيت امرأة، في بيوت تعتبر فقيرة (3 على 10 نساء رب البيت). 3% من البيوت مسيرة من طرف نساء، موجودة في المناطق الريفية تعتبر فقيرة، في المقابل 8,4% مسيرة من طرف رجال.

الجدول 10 : نوع رب البيت

رقم	أنواع	تعداد	العدد	%	العدد%
1	رجال	416	416	83,2	83,2
2	نساء	84	500	16,8	100

المصدر : ذكر سابقا



المصدر : ذكر سابقا

الجدول 11 : اكتساب أملاك الدائمة

العدد %	%	العدد	تعداد	أنواع	التجهيزات
9,4	9,4	47	47	لا يملكون	مطبخة
100	90,6	500	453	يملكون	
3,8	3,8	19	19	لا يملكون	ثلاجة
100	96,2	500	481	يملكون	
1	1	5	5	لا يملكون	تلفزة
100	99	500	495	يملكون	
65	65	325	325	لا يملكون	غسالة
100	35	500	175	يملكون	
81,6	81,6	408	408	لا يملكون	سيارة ، شاحنة
100	18,4	500	92	يملكون	
94,8	94,8	474	474	لا يملكون	فيديو
100	5,2	500	26	يملكون	

معظم العائلات مجهزة بممتلكات دائمة كآلة الطبخ، الثلاجة والتلفزة، وبما أن نسبتهم للامتلاك (0) : لا

يملك،(1):يملك هم على التوالي 90.6%، و 96.2%، و 99%.

بالنسبة لبقية الممتلكات تبين أنه :

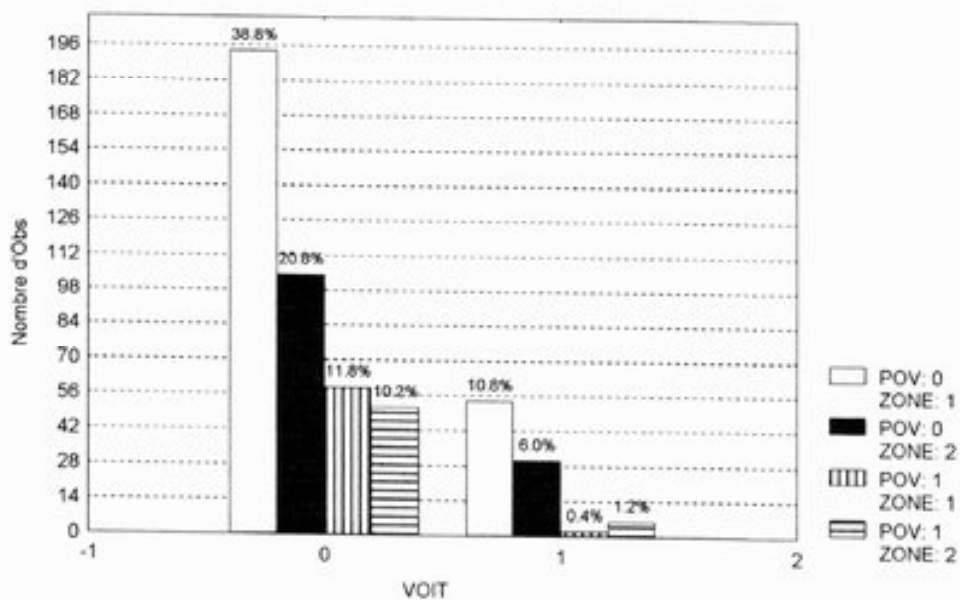
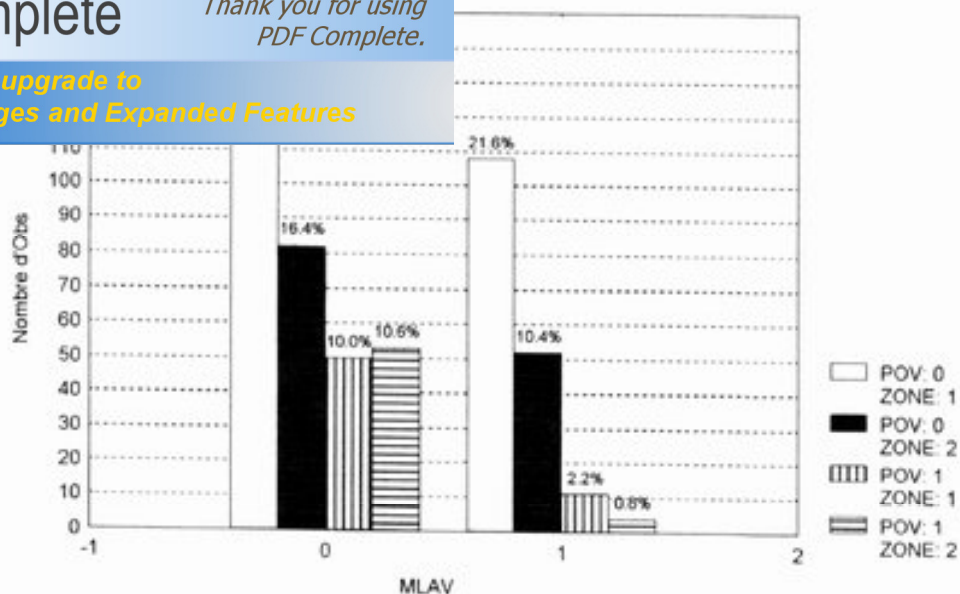
— من بين 35% الذين يملكون آلة غسيل ، 3% عائلات فقيرة، والباقي غير ذلك .

— من بين 81.6% من العائلات التي لا تملك سيارة، 22% عائلات فقيرة منها 102 في الوسط الريفي

و 118 في الوسط الحضري.

— من بين 94.8% من العائلات التي لا تملك جهاز الفيديو، نسجل 22% من العائلات الفقيرة موزعة

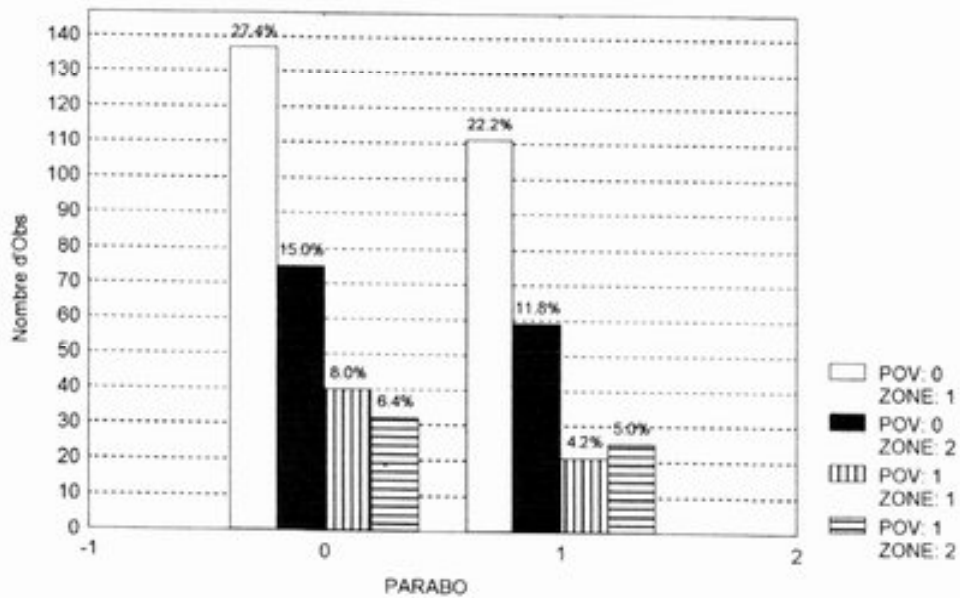
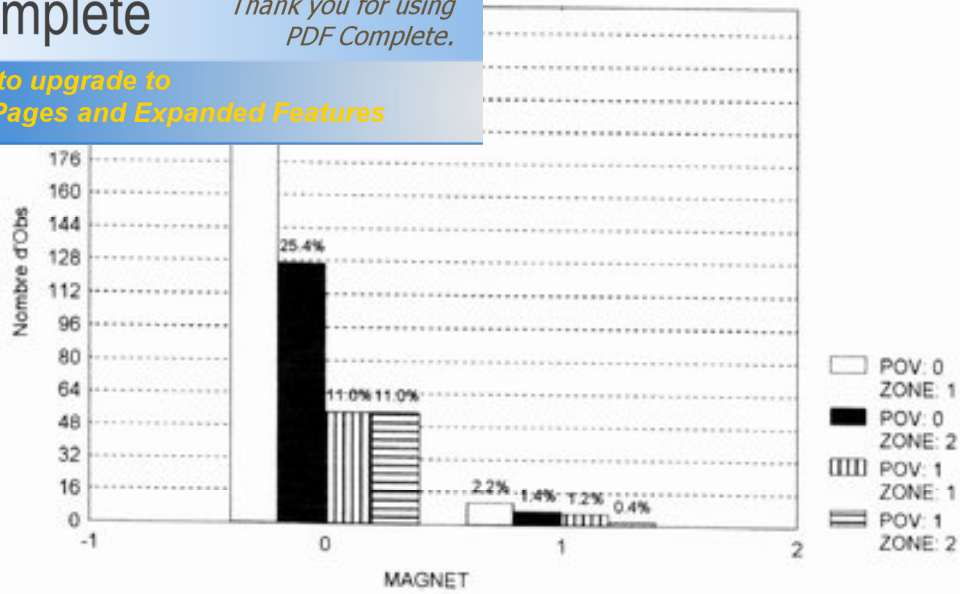
بين منطقتين حضرية و ريفية .



المصدر : ذكر سابقا

— من بين 56.8% من العائلات التي لا تملك هوائية مقعرة فردية، 14.4% عائلات فقيرة.

— نلاحظ أن العائلات الفقيرة التي تملك هوائية مقعرة فردية في المنطقة الريفية هي أعلى من نظيرتها في المناطق الحضرية 5% و 4.2% ، ما يدل على أن الملكية و انعدامها لهذه الوسيلة لا يعكس ظاهرة الفقر .

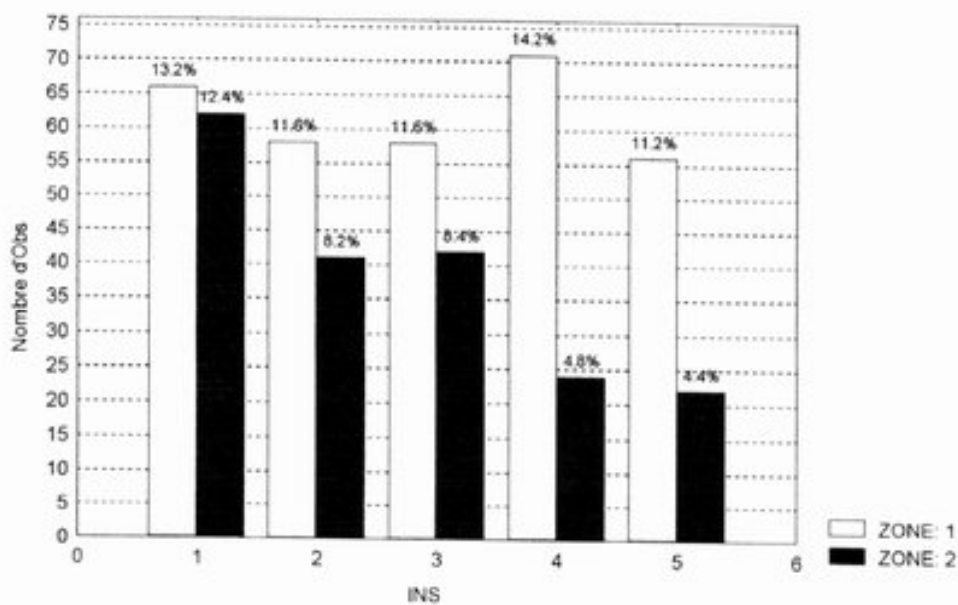
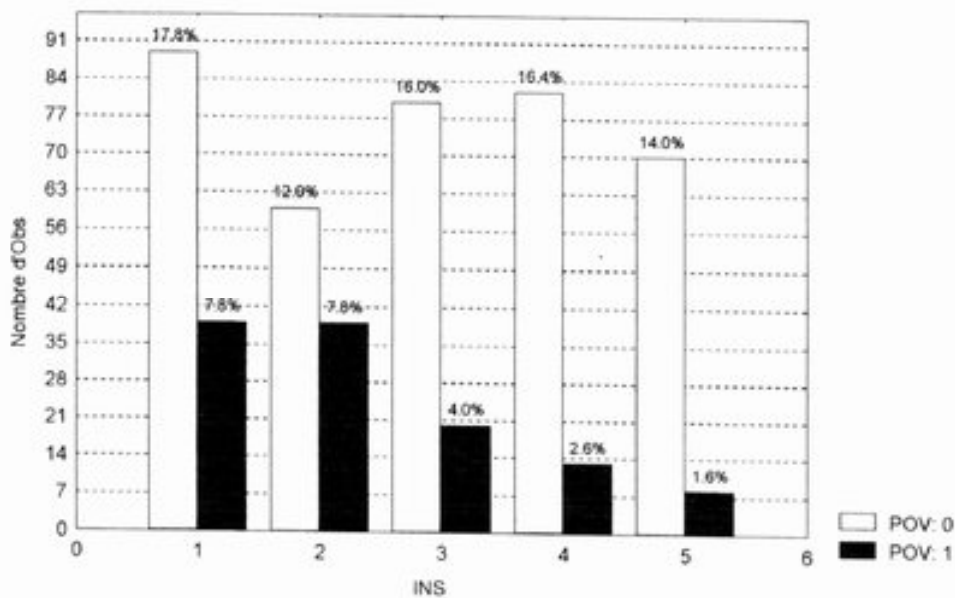


ر- مستوى التعليم لرب البيت: (ذكر/أنثى)

إن مستوى تعليم رب البيت هام جدا لتحليل ظاهرة الفقر، ما دام 65.5% من العائلات الفقيرة مسيرة من لدن أرباب بيوت إما أميين أو يملكون مستوى التعليم الابتدائي.

جدول 12 : مستوى

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	النسبة الإجمالية
1	بدون تعليم	128	128	25.6	25.6
2	ابتدائي	99	227	19.8	45.4
3	متوسط	100	327	20	65.4
4	ثانوي	95	422	19	84.4
5	التعليم العالي	78	500	15.6	100



المصدر : ذكر سابقا

في نموذجنا، 25% من أرباب البيوت هم بد

المناطق الريفية.

يجب الإشارة أيضا إلى وجود (حتى وإن كانت ضئيلة) عائلات فقيرة لأرباب البيوت ففيها مستوى عال (نسجل 8 عائلات من 500).

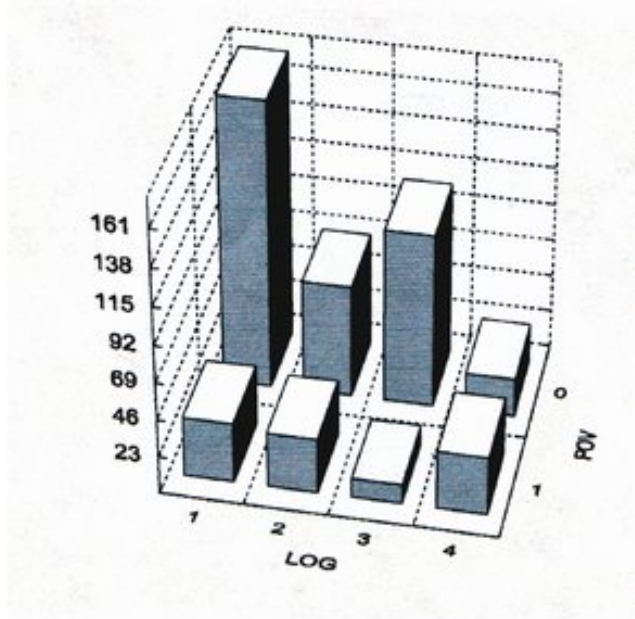
إن النتائج تظهر فرقا واضحا بين العائلات الفقيرة والغير فقيرة، يخص مستوى أرباب البيوت التعليمي، ما يدفعنا إلى تأكيد دور هذا النوع في تحديد العائلات الفقيرة.

ز- نوعية البيوت:

إن 12% من العائلات التي أُجري عليها البحث، تشغل بيوت قصديرية مقابل 43.2% يشغلون بيوتا خاصة من نوع الفيلات.

جدول 13: نوع البيوت المشغولة من لدن العائلات

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	متزل فردي — فيلا	216	216	43.2	43.2
2	متزل فردي	104	320	20.8	64
3	عمارة جماعية	120	440	24	88
4	بيت قصديري	60	500	12	100



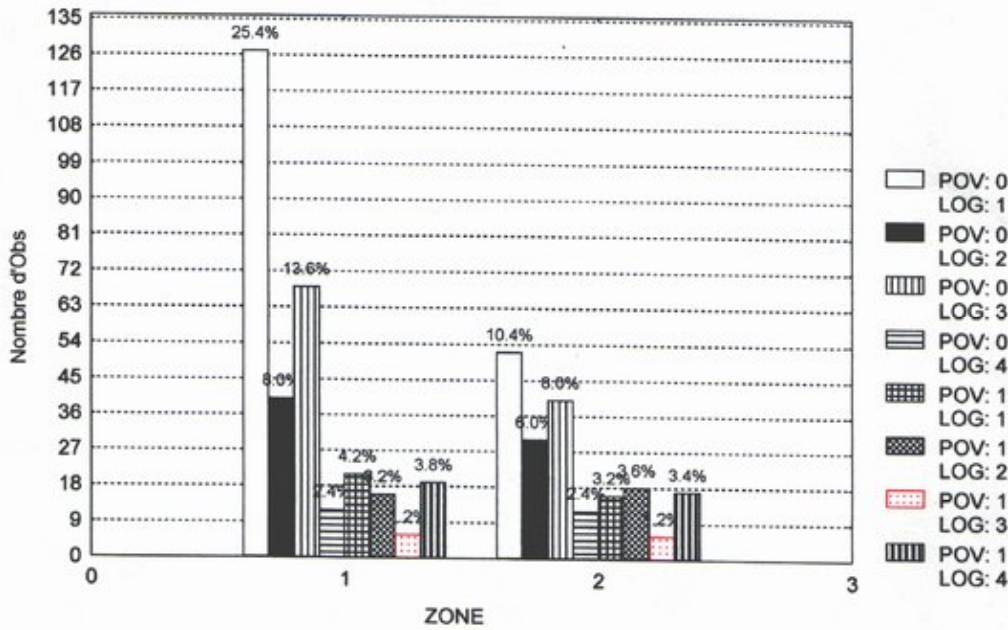
المصدر : ذكر سابقا

فيما يخص العائلات الفقيرة، فإن الرسم البياني المتغير المن

عائلة من بين 119 يشغل بيوتا قصديرية، و31% يشغل

إن المنطقتين الريفية و الحضرية تسجلان تقريبا نفس نسبة العائلات الفقيرة التي تشغل البيوت القصديرية أي (3.8% و3.4%).

إن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن المنطقة ليست مقياسا في تحديد ظاهرة الفقر والإسكان، حتى وإن كان هذا الأخير يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أكثر، ما دام نوعية المسكن لا تسمح باحتواء العائلات الفقيرة.



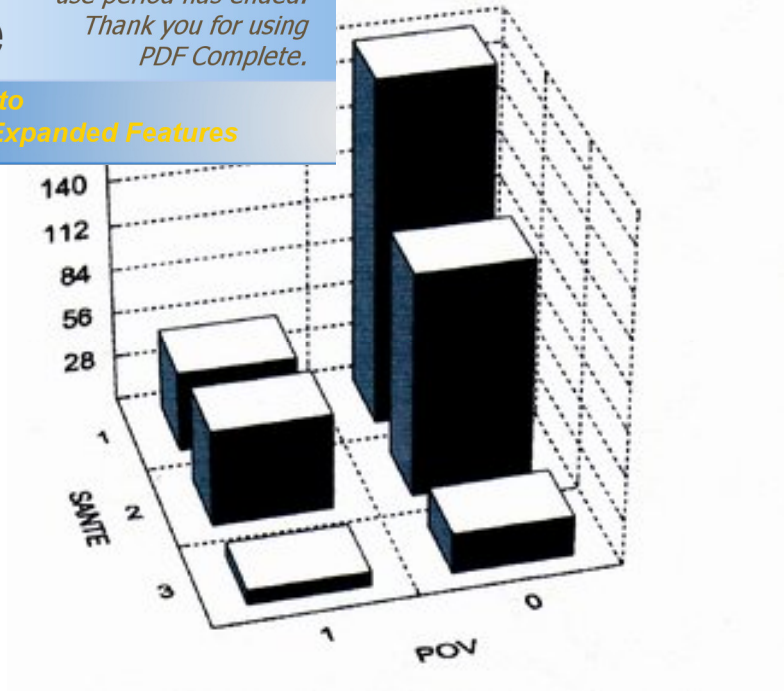
المصدر : ذكر سابقا

س - الحالة الصحية لرب البيت: (ذكر، أنثى)

إن فقر العائلة لا يجتم دوما بأن يكون رب البيت مريضا، ما دام 7.5% فقط من أرباب البيوت الفقيرة يكون في أغلب الأحيان مريضا، و50.4% يكون مريضا في بعض الأحيان.

جدول 14: الحالة الصحية لربة البيت

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	جيدة	266	266	53.2	53.2
2	مريضة بعض الأحيان	200	466	40	93.2
3	دوما مريضة	34	500	6.8	100



المصدر : ذكر سابقا

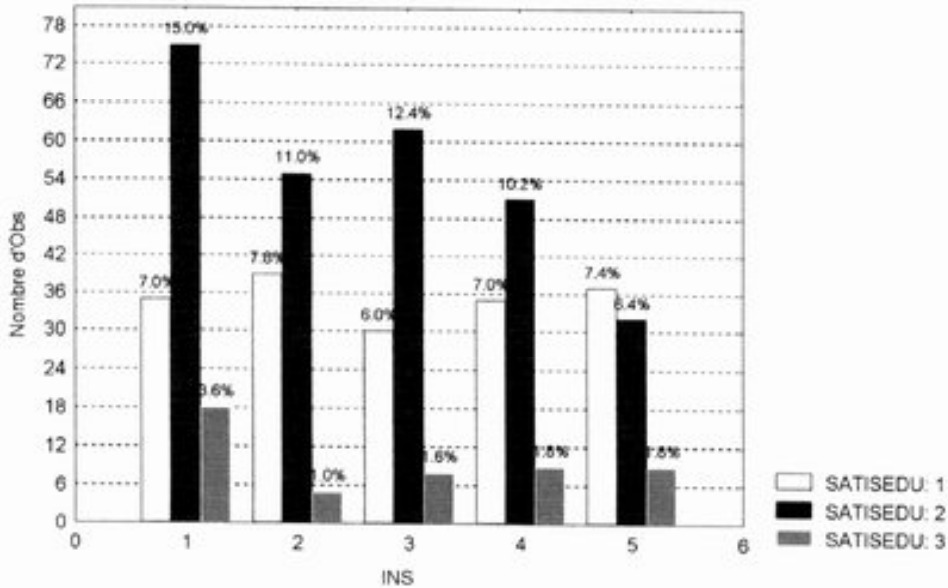
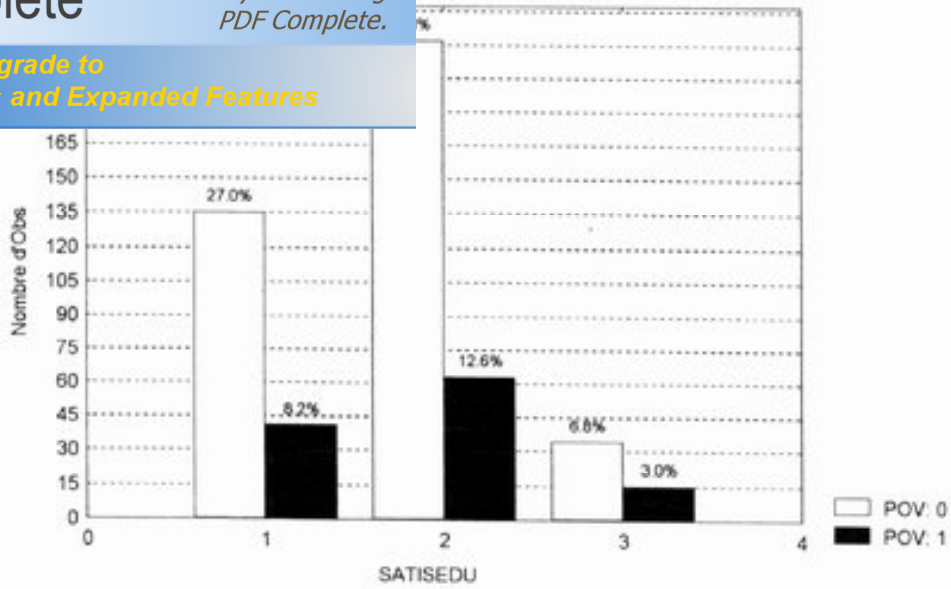
ش- رضى رب البيت : (ذكر، أنثى)

1- رضى رب البيت إتجاه النظام التعليمي :

إن 9.8% فقط من أرباب البيوت التي شملها البحث راضيين على النظام التعليمي أي ما يعادل 3/1.

الجدول 15 : رضى أرباب البيوت إتجاه النظام التعليمي

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	قليل	176	176	35.2	35.2
2	متوسط	275	451	55	90.2
3	كثير	49	500	9.8	100



المصدر : ذكر سابقا

3% تسير عائلات فقيرة .

إن أغلبية أرباب البيوت مهما كان مستواهم التعليمي، أعربوا عن رضاهم الطفيف إتجاه النظام التعليمي، بدءا بالأميين (7%) ثم المستوى الابتدائي (7.8%) فالمستوى المتوسط (6%) و المستوى الثانوي (7%) وأخيرا المستوى العالي (7.4%)

2- الرضى إتجاه الخدمات الصحية:

إن 30% من أرباب البيوت غير راضين عن الخدمات الصحية المقدمة لهم ،فبالنسبة لـ 62.8% منهم رضاهم متوسط، و 7.2% فقط منهم راضين على ما يقدم من خدمات صحية.

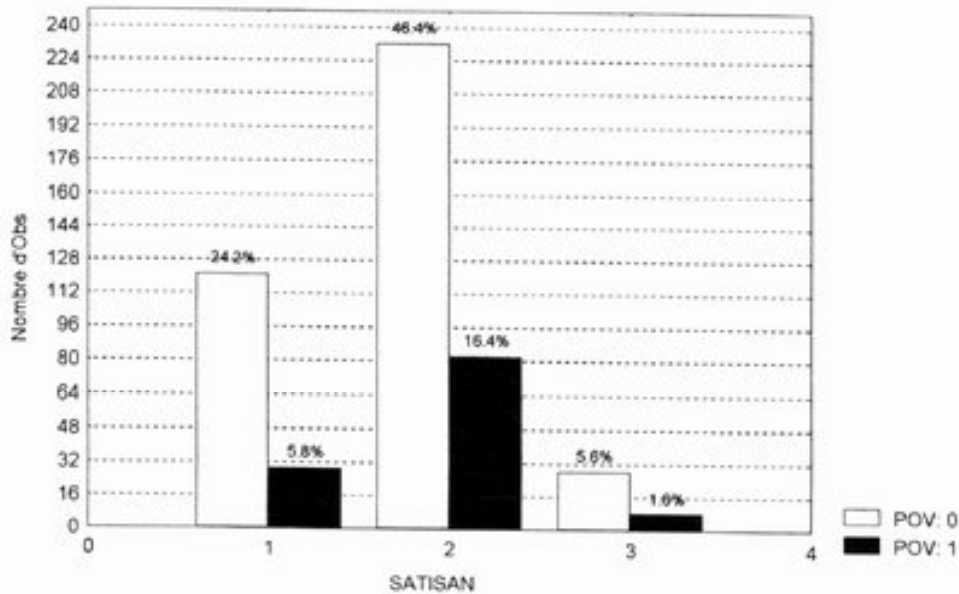
24.37% من أرباب البيوت الفقيرة غير راضيين ع

منهم جد راضيين.

من خلال هذه المعطيات، يمكننا استخلاص أن أرباب البيوت الفقيرة معنيين أكثر بصعوبة الحصول على الخدمات الصحية.

الجدول 16 : رضى رب البيت إتجاه الخدمات الصحية:

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	منعدم	150	150	30	30
2	متوسط	314	464	62.8	92.8
3	جد راضية	36	500	7.2	100



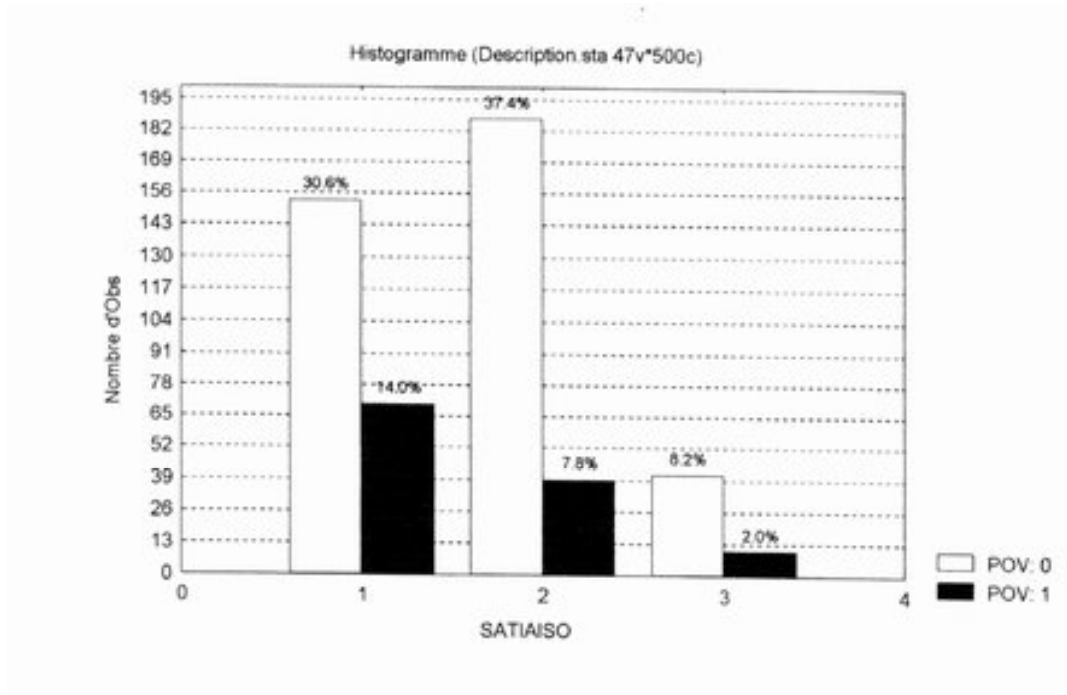
المصدر : ذكر سابقا

3- الرضى اتجاه سياسة المساعدة الاجتماعية :

إن 10.2 % فقط من أرباب البيوت المأخوذة من الاجتماعية، حيث أنه 2% منهم أرباب بيوت فقيرة. إن أغلبية أرباب البيوت الفقيرة (59%) غير راضيين إطلاقاً على هذه السياسة، ما يدفع هذه العائلات إلى الإحساس بالإقصاء الاجتماعي.

الجدول 17 : الرضى اتجاه سياسة المساعدة الاجتماعية

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	منعدم	223	223	44.6	44.6
2	متوسط	226	449	45.2	89.8
3	جـد راضية	51	500	10.2	100



المصدر : ذكر سابقا

الجدول 18 : وضعية العائلات على سلم الفقر

الرقم	النوعية	التعداد	التعداد الإجمالي	النسبة	% الإجمالية
1	حد فقيرة	36	36	7.2	7.2
2	فقيرة	134	170	26.8	34
3	الوضعية المتوسطة	299	469	59.8	93.8
4	الغنية	28	497	5.6	99.4
5	جد غنية	03	500	0.6	100

المصدر: مذكرة ماجستير، سمير ملكي ص 197 سنة 2002

إذا كان خط الفقر مرتفع، يمكننا من تحديد 119 عائلة فقيرة من بين 500 أي :

23.8% من مجموع العائلات التي شملها البحث، فإن أجوبة أرباب البيوت وبطلب التمويع في سلم الفقر مؤلفة من خمس نماذج التي تمكنتنا من تسجيل 170 عائلة فقيرة أي 34%، أي 299 عائلة في وضعية متوسطة و 31 عائلة غنية وجد غنية.

هذا يعني أن 59.8% من العائلات تتموقع في الوضعية المتوسطة.

لتحديد مؤشر الفقر في الجزائر، قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية (Analyse en composantes principales) التي سوف تسمح لنا بمقارنة كل المتغيرات الكمية المتعلقة بالعائلات مع مؤشر الفقر الذاتي.

- طريقة المركبات الرئيسية ACP : تحليل المر

المعطيات الواصفة لعدد من الأفراد مع متغيرات مختلفا العلاقات من خلال مؤشرات الجدول.

تحليل المقاربات المفترضة لحساب المسافات بين السطور والخانات لجدول القيمة الرقمية، لا يسمح بتعيين التمثيلات الهندسية المشتركة بإشراك مساحات لواحدة أو اثنين أو ثلاثة قياسات باللجوء إلى تغيرات والتحديدات، التحليل بالمركبات الأساسية تقترح بتقديم تمثيلات لمجموعات شاسعة للقيم الرقمية. التحليل بالمركبات يبحث في مساحات تحتية لقياسات ضعيفة التي تحدد وجهة نظر الأفراد والنقاط المتغيرة بطريقة تجعل هذه المقاربات المقاسة في المساحات التحتية تعكس المقاربات الحقيقة الممكنة، المساحة التحتية المحددة متكونة من مستقيمات حيث أن الأولى تحدد التحديد الأمثل للفضاءات المشتركة. بمستقيم واحد.

إن القيمة تحقق عن طريق تصوير لنقطة مشتركة حول هذا المستقيم ما هو في الأمر إلا معدل لملاحظات لهذه الشراكة حول مختلف المؤشرات المستعملة.

النتائج:

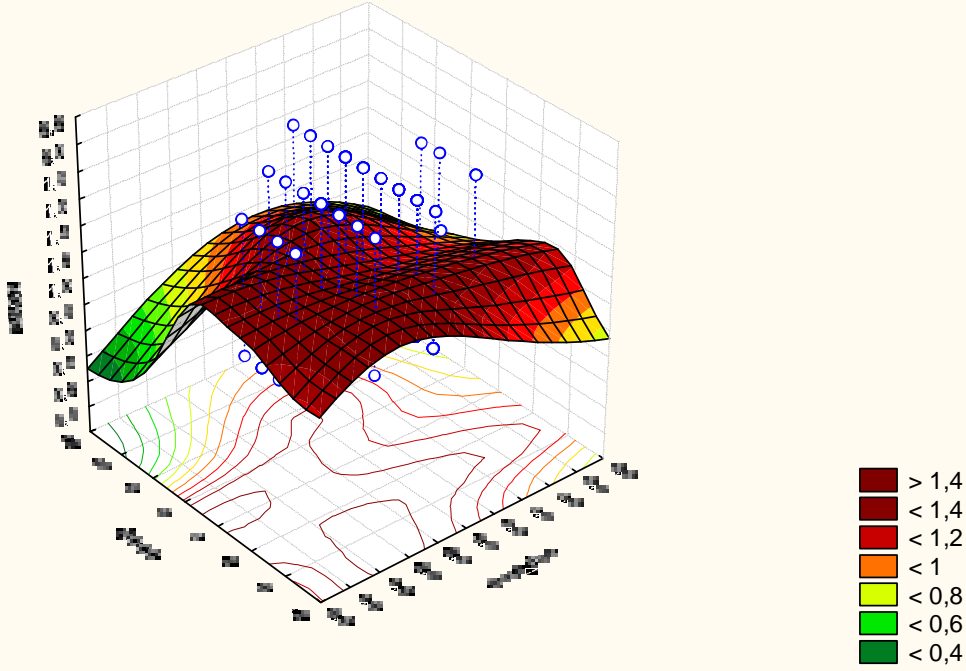
قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية على مؤشر الفقر الذاتي وذلك بأخذ 17 متغير كما يبينه الجدول التالي مع الشكل::

الجدول 19 : متوسط وإحرف المعياري لـ 17 متغير

Variable	Summary statistics	
	Mean	Std. Dev.
ZONE	1,328918	0,470340
Scal_Pov	2,677704	0,705454
NPER	5,516556	1,914734
NFAM	1,136865	0,647518
NOCC	2,865342	1,852280
NENS	1,880795	1,528174
LOG	2,033113	1,085405
STAT	1,534216	0,883376
NPIE	3,540839	1,931627
CIND	1,161148	0,407985
SBAIN	1,269316	0,453949
ACTCOM	1,869757	0,336943
ELEC	1,017660	0,131858
COMPER	1,121413	0,326967
GAZ	1,607064	0,536412
EUSE	1,238411	0,560996
CHAUF	3,108168	2,123249

plot
; vs. ZONE
s

Z = Distance Weighted Least Squares



النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق طريقة ACP بينت وجود علاقة ما بين الفقر الذاتي وعدد الغرف المتواجدة في المسكن NPIE، وعدد الأفراد الذين لديهم نشاط NOCC وعدد الأطفال المتدرسين NENS، وعدد الأفراد في البيت NPER. بمعنى آخر تعتبر هذه المتغيرات كمؤشرات رئيسية لتحديد مستوى فقر العائلات.

الجدول رقم 21 يبين درجة الارتباط ما بين المتغيرات المأخوذة في هذه الدراسة ومختلف المركبات.

الجدول 20 :يبين درجة الارتباط ما بين المتغيرات ومختلف المركبات

Variable	Factor coordinates of the variables, based on correlations (Data_Bendraoua.sta)																
	Factor 1	Factor 2	Factor 3	Factor 4	Factor 5	Factor 6	Factor 7	Factor 8	Factor 9	Fact.10	Fact.11	Fact.12	Fact.13	Fact.14	Fact.15	Fact.16	Fact.17
ZONE	-0,19709	-0,25345	-0,58238	0,09521	0,25008	0,06033	1,05537	28,02099	64,01016	55,01167	30,00721	198,01658	31,00425	69,00716	91,02454	52,00861	-0,02251
Scal_Pov	0,66709	0,18317	0,06470	1,01372	91,01717	10,00369	0,26906	-0,06266	-0,23373	8,00297	87,02125	27,01125	-0,47464	-0,14516	30,01184	0,17596	2,02030
NPER	0,38612	-0,75485	0,13061	-0,03176	-0,05608	50,04819	0,06323	-0,11853	-0,02283	7,00082	63,00749	94,00838	28,00680	29,00970	-0,04196	-0,20611	140,40984
NFAM	0,06204	-0,17566	0,20962	-0,12779	0,82751	-0,15066	0,02322	0,14489	-0,03930	-0,24947	20,03695	-0,31174	0,09098	-0,02726	-0,03099	30,04855	-0,03665
NOCC	0,44673	-0,58086	0,28101	-0,12272	-0,04808	1,01069	1,00754	18,00417	0,12811	3,01509	-0,20697	40,31589	0,16931	16,03173	0,11523	-0,03610	-0,18262
NENS	0,38030	-0,66541	0,20117	-0,04008	-0,17002	80,01740	0,01159	4,00792	76,00016	78,02801	39,02642	99,01342	-0,13735	80,18962	-0,01670	0,24665	-0,22929
LOG	-0,53766	2,00073	91,03804	-0,30006	-0,06403	10,19659	0,37924	-0,02883	-0,00800	0,28554	6,00565	48,01908	-0,03947	0,25461	-0,29708	-0,03878	0,10630
STAT	-0,39030	6,00816	3,03427	16,02484	0,31295	-0,41387	0,02295	-0,40178	0,20545	0,37025	5,00330	36,02010	2,00380	0,04099	0,07053	8,00086	0,04084
NPIE	0,63997	1,00220	79,00741	0,37906	0,07941	2,02042	-0,02455	0,20558	9,02498	38,00406	-0,26922	0,02125	0,20733	8,03454	46,00102	-0,13475	2,01796
CIND	-0,47584	3,00971	58,02686	0,16501	1,03050	2,03254	35,02871	0,17554	-0,46065	0,18349	0,13199	1,02796	46,00232	0,01738	0,04678	8,00813	0,03595
SBAIN	-0,67965	-0,09621	60,17437	0,13796	4,00202	79,01714	30,01461	0,08957	0,24295	1,00690	71,03598	-0,22550	2,02840	63,00729	0,18533	4,01849	-0,14656
ACTCOM	-0,29465	2,00394	73,01376	5,06830	82,02195	92,02192	86,00699	0,14797	2,04385	0,14015	-0,23259	-0,13590	5,00539	-0,02640	0,12130	0,00242	3,00112
ELEC	-0,35979	1,00927	0,10168	85,03368	47,01980	-0,66536	2,00050	25,04269	-0,01547	-0,10912	6,00738	0,09766	4,01092	0,01130	-0,08985	-0,08494	10,03558
COMPER	-0,68538	-0,17275	60,17685	0,28574	1,01167	-0,01885	6,00439	-0,15080	-0,06828	4,02256	47,01182	0,00421	0,14128	6,01046	32,02821	82,03880	43,01346
GAZ	-0,44938	-0,34416	8,05308	61,00609	0,18469	2,00128	-0,17567	3,00436	0,08530	5,01724	67,02950	0,09032	0,01880	1,00353	-0,38474	20,20996	0,03271
EUSE	-0,57331	-0,19782	90,12186	0,36697	2,01072	0,00023	0,32800	8,02899	-0,21297	9,01296	0,06599	0,22068	0,08705	-0,33608	-0,14559	9,01069	4,01052
CHAUF	-0,34332	8,03303	92,05284	12,01234	90,00216	-0,14293	-0,24399	2,03555	9,01330	41,03522	62,02042	0,06244	-0,23626	0,01768	0,06847	6,00910	-0,12303

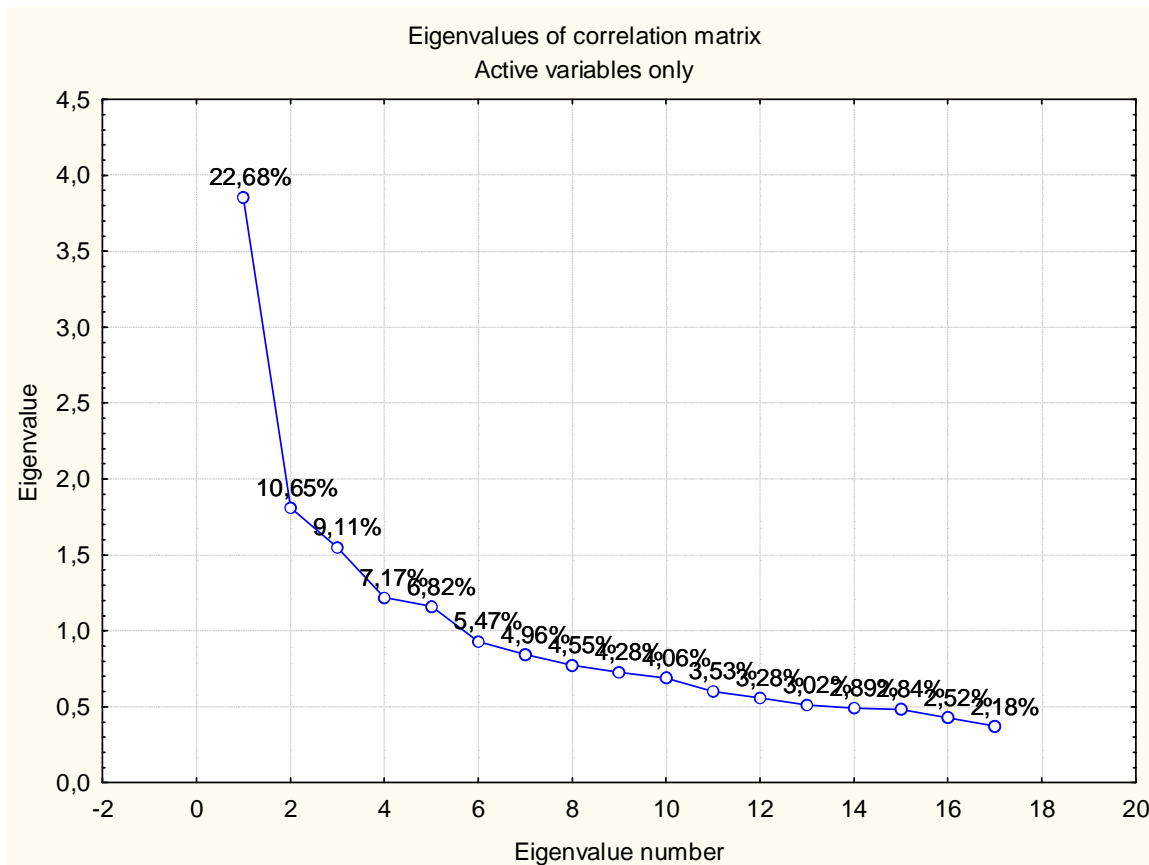
Zone : حضري، ريفي
Scal_Pov : سلم الفقر
NOCC : عدد الأفراد الذين لديهم نشاط
CIND : مطبخ مستقل
S.Bain : وجود أو عدم وجود حمام
ACTCOM : وجود نشاط تجاري داخل المنزل
EUSE : صرف المياه القذرة
CHAUF : مسخنة
NENS : عدد الأفراد المتدربين
COMPER : وجود عداد خاص بالكهرباء في المنزل

* من جهة أخرى تبين قيم Eigenvalnes أن نسبة تمثيل المتغيرات المأخوذة هي ممثلة بالأغلبية في المركبتين الأوليتين 1 و 2 (Factor1, et Factor2) بنسبة 22.68% و 10.65% على التوالي كما يوضحه الجدول رقم 21 مع الشكل البياني.

الجدول رقم 21: مصفوفات الارتباط مع التباين

Eigenvalues of correlation matrix, and related statistics (Data_Bendraoua.sta) Active variables only				
Value number	Eigenvalue	% Total variance	Cumulative Eigenvalue	Cumulative %
1	3,854860	22,67565	3,85486	22,6756
2	1,811287	10,65463	5,66615	33,3303
3	1,548727	9,11016	7,21487	42,4404
4	1,218966	7,17039	8,43384	49,6108
5	1,160163	6,82449	9,59400	56,4353
6	0,929135	5,46550	10,52314	61,9008
7	0,842944	4,95849	11,36608	66,8593
8	0,773750	4,55147	12,13983	71,4108
9	0,726952	4,27619	12,86678	75,6870
10	0,689922	4,05837	13,55671	79,7453
11	0,600410	3,53182	14,15712	83,2772
12	0,557306	3,27827	14,71442	86,5554
13	0,513330	3,01959	15,22775	89,5750
14	0,490803	2,88707	15,71856	92,4621
15	0,482884	2,84049	16,20144	95,3026
16	0,427550	2,51500	16,62899	97,8176
17	0,371011	2,18242	17,00000	100,0000

الشكل البياني رقم 01: لمصفوفات الارتباط مع التباين



يمكننا إستخلاص أن 33.33% من المعطيات هي ممثلة في هاتين المركبتين.

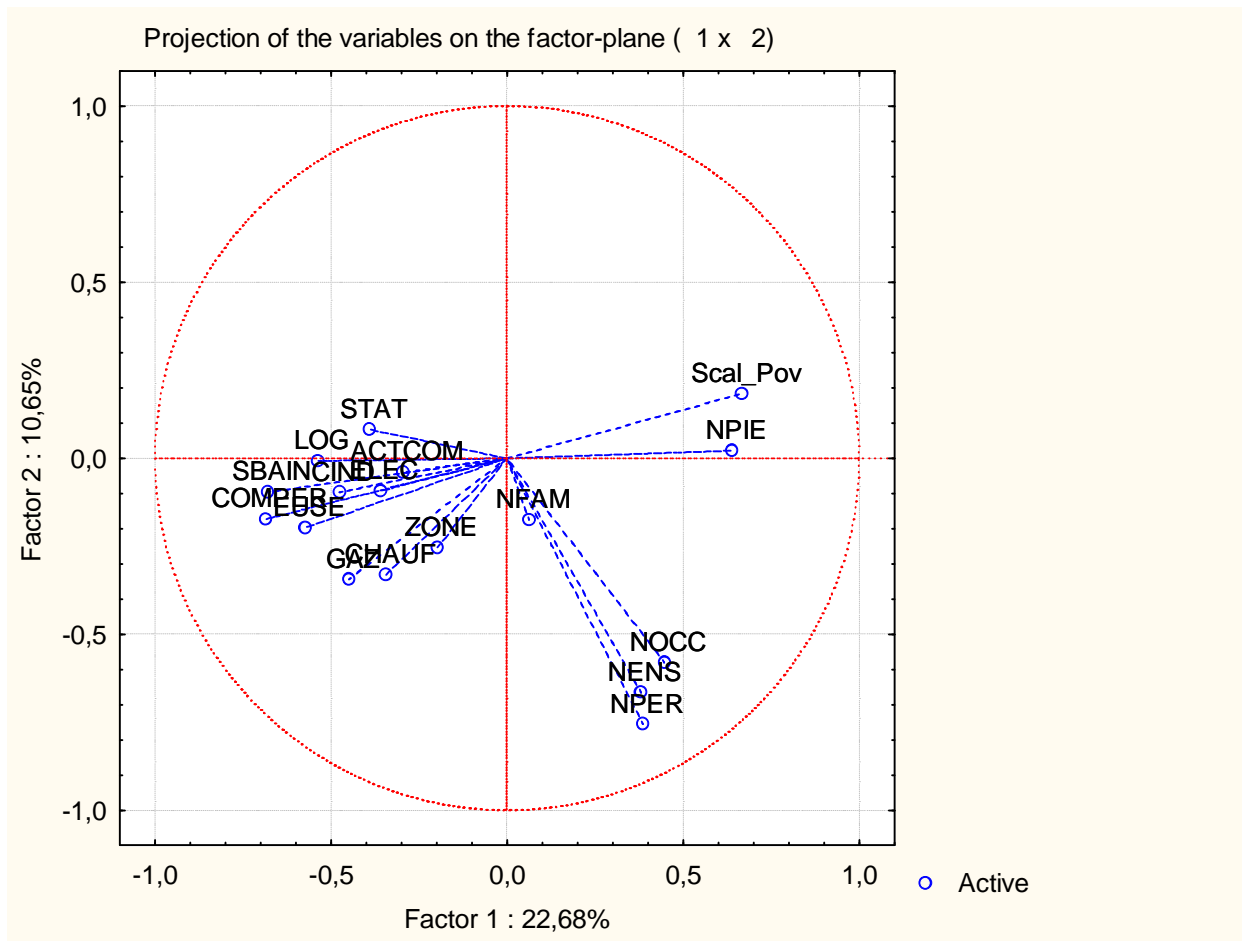
إسقاط المتغيرات :

تعتمد طريقة ACP على إستخلاص المركبتين الرئيسيتين اللتين يمكنهما ترجمة أغلبية المعلومات المسقاة،

وعلى هذا الأساس يبين الشكل التالي توزيع 17 متغير حول المركبتين 1 و2.

الشكل يبين إرتباط سلم الفقر بالمتغيرات التالية.

الشكل البياني رقم 02: يبين إرتباط سلم الفقر بالمتغيرات التالية



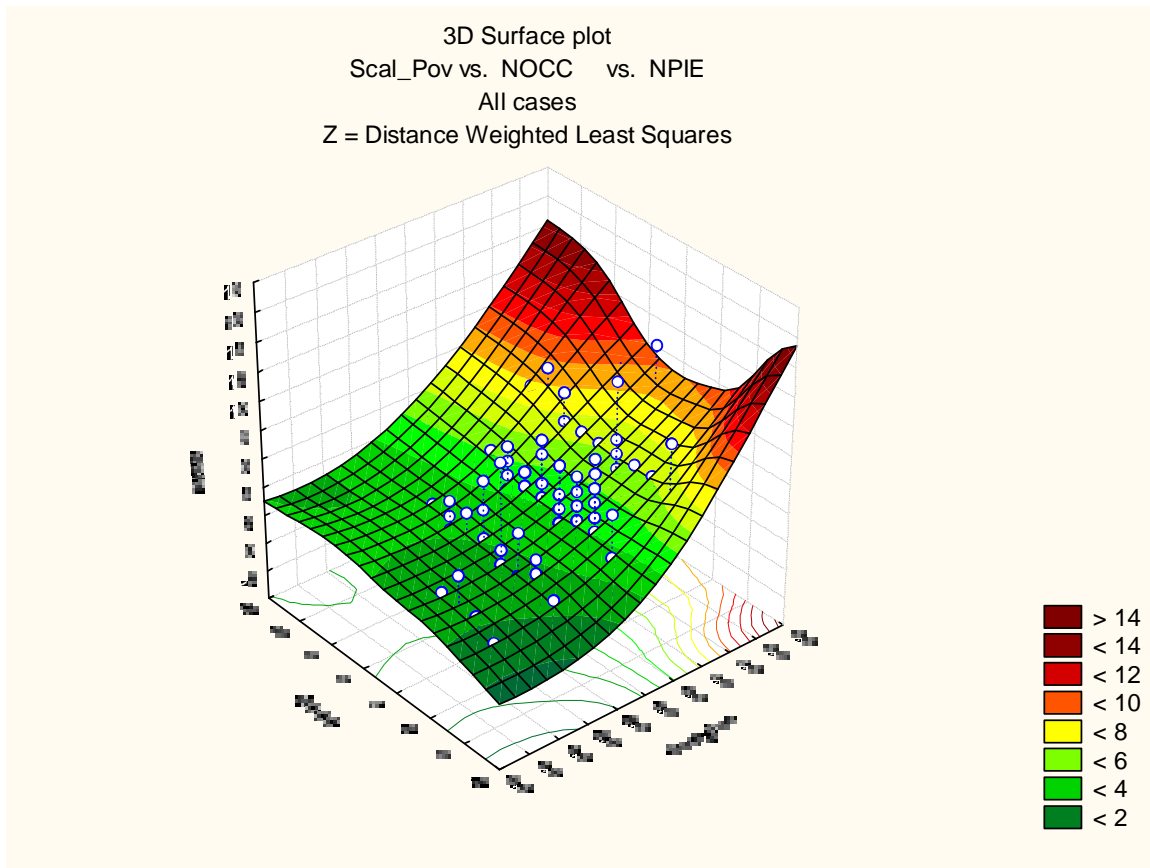
يبين الشكل أن (الفقر الذاتي) هو مرتبط أساسا بالمتغيرات التالية: NPIE , NOCC , NENS , NPER:

وهذا الإرتباط هو موجب من جهة، كما نلاحظ من جهة ثانية أن المتغيرات الأخرى هي مركزة في

الجهة اليسرى من الشكل وهي بعيدة من ناحية المسافة على المتغير Scal- POV.

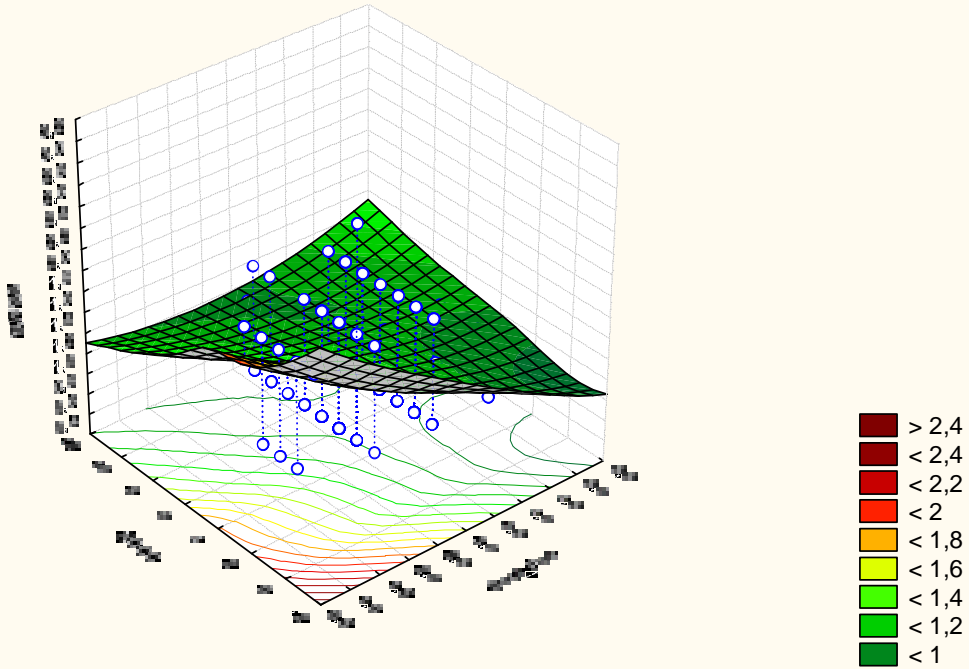
في الأخير حاولنا إبراز المساحات الخاصة بوزن المسافات
مع كل من S.BAIN،NOCC من جهة و C
Scal- POV مع NOCC و NPIE كما تبينه الأشكال التالية على التوالي: (3) (4) (5).

الشكل البياني رقم 03: يبين العلاقة بين سلم الفقر و NOCC و NPIE



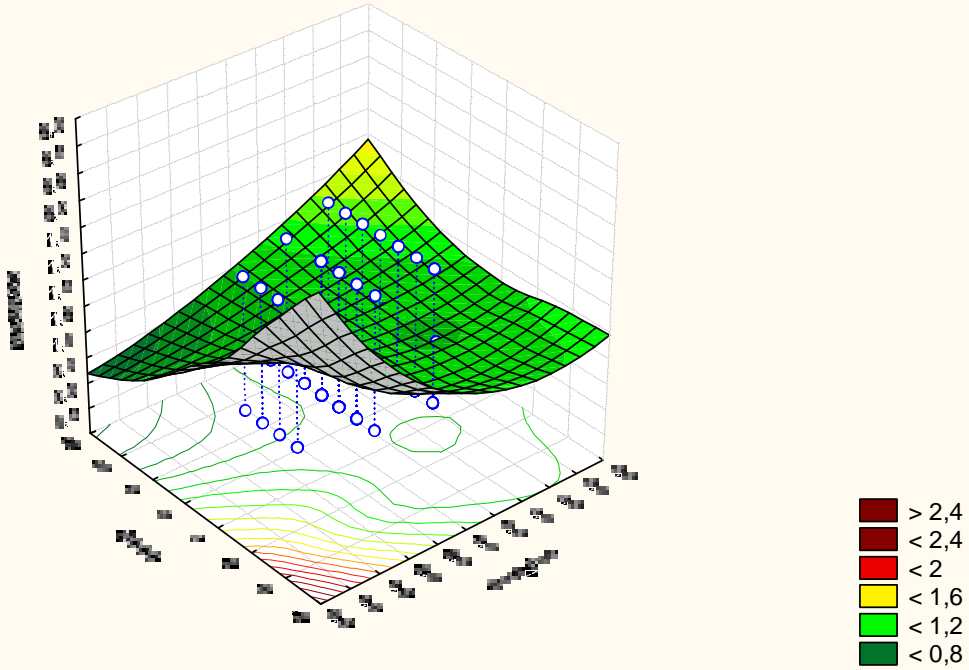
الشكل البياني رقم 04: يبين العلاقة بين س

3D Surface plot
Scal_Pov vs. NOCC vs. SBAIN
All cases
Z = Distance Weighted Least Squares



الشكل البياني رقم 05: يبين العلاقة بين

3D Surface plot
Scal_Pov vs. NOCC vs. COMPER
All cases
Z = Distance Weighted Least Squares



الختامة :

لتحديد مؤشر الفقر في الجزائر قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية (Analyse en composantes Principales) التي سمحت لنا بمقارنة كل المتغيرات الكمية المتعلقة بالعائلات مع مؤشر الفقر الذاتي وذلك بأخذ سبعة عشرة متغيرا كما بيئته الجداول المذكورة سابقا.

وباستعمال المتوسط والانحراف المعياري تحصلنا على النتائج التي بينت وجود علاقة ما بين سلم الفقر POV-SBJ وعدد الغرف المتواجدة في المسكن NPIE وعدد الأفراد الذين لديهم نشاط NOCC وكذلك عدد الأفراد المتدربين NENS وعدد أفراد البيت NPER.

بمعنى آخر تعتبر هذه المتغيرات كمؤشرات رئيسية لتحديد مستوى فقر العائلات.

كما أن إستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية تبين درجة الارتباط ما بين متغيرات المأخوذة في هذه الدراسة ومختلف المركبات، كما بينت قيم الارتباط أن نسبة تمثل المتغيرات المأخوذة هي ممثلة بالأغلبية في المركبتين الأولى والثانية على التوالي كما هو موضح في الدراسة السابقة.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الخاتمة العامة



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المراجع

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بمقياس الفقر وما
• الهدف من هذه الدراسة هو إدراك مفهوم الفقر وشرحه وقياسه ومن ثم مكافحته، رغم أن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست مشخصة من جميع جوانبها بسبب قلة الدراسات المستوفية وندرة البيانات والمسوحات اللازمة لشرح هذا النوع من الإشكاليات، ومن هذا المنطلق فإن ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة المتواضعة لا يمكن أن يكون إلا محاولة استقرائية للظاهرة حتى نسهم ولو بجد قليل في شرح استراتيجيات وسياسات الفقر وإعطاء محدداته وكذا أسبابه وسبل مكافحته.

• إن الفقراء هم الفئة التي تتميز دوماً بخصائص ديمغرافية، تعليمية، صحية وسكنية الأكثر تدنياً في المجتمع.

فبالرغم من التنمية الاجتماعية التي حققتها الجزائر خلال عقد التسعينات والتي استفاد منها الفقراء كثيراً، إلا أن هذا التحسن كان عرضة لإنهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية إنطلاقاً من 1986 ونجد من خلال هذه الدراسة أن الفقر الحاد يتزامن مع موعد تطبيق برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي بدعم من السياسية والاجتماعية.

• إن الجزائر حاولت كما تبين من خلال هذه الدراسة تدارك هذا الوضع بوضع سياسة اجتماعية من شأنها أن تخفف من معانات الفقراء، إلا أنها لم تتكفل بكل الفقراء، وحسب هذه الدراسة فإنها لم تتكفل سوى بـ 10% من الفقراء سنة 2000 ولعل تدني الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل جديدة من الحرمان والعوز لم تعرف من قبل، تؤكد فشل هذه البرامج التنموية الاجتماعية.

• إن الهدف من تقليل الفقر قد ظهر بصورة جلية من خلال الندوات التي تعقدتها لمناقشة مشكل الفقر والإقصاء على المستوى القاري والإفريقي ولعل مبادرة NEPAD التي كانت الجزائر سباقة الى تأسيسها تدخل في سياق مكافحة الفقر في إفريقيا بدرجة أولى.

• إلا أننا في هذه الدراسة تبين لنا أن مكافحة الفقر في الجزائر أول ما تستدعيه هو التشخيص الكامل والدقيق للفقر من خلال تحديد من هم الفقراء، وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي ودقيق قدر الإمكان، وكذا تحديد الخصائص الأساسية للفقراء، وذلك حتى تكون الإستراتيجية المتخذة فعالة وناجعة.

• وعلى الدولة أن يعود إليها دورها في توفير وتلبية الحاجيات الأساسية لكل الفقراء وذلك من خلال الإنفاق على التعليم الأساسي ومنح الفرص التعليمية للفقراء ولا بأس هنا من اشتراك كل الفئات في سبيل تحقيق ذلك وخاصة في المناطق الريفية من جمعيات خيرية وجمعيات أولياء التلاميذ، وكذلك من خلال دعم الرعاية الصحية للفقراء وتوفيرها في المناطق المحرومة.

• وفي هذا الإطار يجب التركيز على ضرورة الـ

اجتماعية عادلة تنصف الفقراء وتعديل المهمشين، كما أن

الفقر وعليه فإن السياسات المكافحة للفقر والتي تهدف إلى خلق مناصب للشغل تكون فعالة وناجعة.

إن خطورة هذا الأمر يتضمن السعي للقضاء على الفقر حتى تتفادى بعض أشكال الفقر المذقع التي تعرفها دول أخرى. ولعل التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي هو من أبرز خصائص المجتمع الجزائري، فلا بد إذن من الاستفادة من ذلك. ومشروع صندوق الزكاة مثلاً هو صورة من صور التكافل الاجتماعي وهو مشروع واعد من شأنه أن يغير الكثير.

• عموماً فإن مشكلة الفقر جعلت مختلف نماذج النمو الاقتصادي في موقف حرج، وذلك لعجزها على تحقيق تنمية اجتماعية شاملة، مما جعل حتى الهيئات الدولية تغير نظرتها في هذه النماذج وجعلتها تراجع محتوى الوصفات الإصلاحية التي تقدمها للدول النامية وألزمها بمراعاة مكافحة الفقر كعامل مهم وبند أساسي في أي إصلاح اقتصادي، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أنه وان كان النمو الاقتصادي ضروري لمكافحة الفقر فإنه لا يكفي بحد ذاته ما لم يصاحب بسياسة توزيعية عادلة تجعل من التنمية الاجتماعية هدفا لها.

• وسنحاول إنشاء الله مواصلة الإهتمام بهذا الجانب مستقبلاً ومتابعة إيجاد الحلول اللازمة للنمو

الاقتصادي وعلاقته بالحد من الفقر.

المراجع باللغة العربية:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الفقر في غربي آسيا" - منظور اجتماعي - الأمم المتحدة نيويورك 1997.
2. البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم" مؤسسة الأهرام القاهرة، 1990.
3. تقرير حول التنمية البشرية، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، الأمم المتحدة، سنة 2004.
4. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، سنة 2003.
5. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، سنة 2002.
6. باقر محمد حسن، "قياس الفقر" ، أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكو)، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ص 6)، 1996.
7. بلعربي عبدالقادر، "أثر البطالة على الفقر في الجزائر"، حالة ولاية تلمسان، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والعلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2002-2003.
8. بلحسن هوارى، "محددات الفقر في الجزائر" رسالة الماجستير غير منشورة جامعة وهران، 2004.
9. تقرير الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر. ماي، 2001.
10. دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، "منطقة التبادل الحر الأورو-المتوسطة والفقر في الدول المتوسطة"، مجلة الإقتصاد والمناجمنت ، عدد 2، مارس 2003.

11. رجم نصيب، "ظاهرة الفقر وأثارها على
والمناجمينت، عدد 2، مارس 2003.
12. رشيد بن الذيب ، نادية شطاب عباس ، " اقتصاد جزئي نظرية وتمارين " ديوان
المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
13. عبد الرزاق فارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة
العربية بيروت -لبنان، 2001.
14. علي عبد القادر علي، "تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول
العربية"، سبتمبر 2003.
15. عبد اللطيف بن اشنهو، "عصرنة الجزائر" - (حصيلة وأفاق)، فبراير 2005.
16. كريمة كريم، جودة عبد الخالق، "أساسيات التنمية الإقتصادية"، دار النهضة العربية،
القاهرة 1997.
17. هبة الليثي، "سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الإجتماعي والمنطقة
العربية"، ص 10، 2001.
17. وقائع ندوة مفاهيم وطرق قياس المستوى المعيشة في الأقطار العربية المنعقدة في
بيروت، الجمهورية اللبنانية 6-7 أوت 2002.
18. يوسف القرضاوي، "مشكلة الفقر وكيف عالجه الاسلام"، مؤسسة الرسالة -
بيروت، 1987.

1. **Asselin louis marie anycke dauphin**, « mesure de la pauvreté » un cadre conceptionnel centre canadien d'étude et de coopération international (CECI), Direction études et formations, Canada, Octobre 2000
2. « Alliance internationale contre la faim » journée mondiale de l'alimentation ministère de l'agriculture et du développement rurale, 2003.
3. **Bret Bernard**, « le tiers monde croissance, développement, inégalité ». 2004
4. **Benachhou. A**, «Introduction à l'économie politique», 2ème édition OPU, Alger, 1981
5. **Conseil de l'emploi**, « des revenus et de la cohésion social CREC » estimer la pauvreté des enfants rossier n° 2 du CREC, Juin 2005.
6. **Claude .François, Barrat "la pauvreté"** puf, Paris,1998.
7. **Conciabli Pierre**, « les cahiers français n° 286 la documentation française ».
8. **Courthéoux Jean Pierre**, « le salaire minimum », PUF, Paris 1978.
9. **Charmes Jacques**, « Les indicateurs de développement humain en Haïti », juin 2002.
10. **CNES**, Rapport préliminaire sur des effets économiques et sociaux du PAS, 1997.
11. **Conseil national économique et social**, « rapport sur le développement humain », 2001.

et ses effets sur l'économie nationale »,

enquete.menage, Alger 1998.

13. **Dubois Jean- lue**, « Présentation des différentes approches de la pauvreté », Texte introductif à la journée des économistes de l'IRD, 1998.
14. **Deepa Narayan**, « Finance et développement », dec 2000.
15. **Documentation française**, « cahier français » n° 286 (extrait).
16. **Destraman Blandine et pierre satana** « mesure et démesure de la pauvreté », PUF, Janvier, p15.
17. **Dette extérieure de l'Algérie** « une soutenabilité a consolidé », (consulté le 05/09/2005).
18. **Hal. R Varian** « a la micro-économie », 4^{ème} édition ouverture économique.
19. **Jaquet Isabelle**, « développement au masculin/féminin », le genre outil d'un nouveau concept édition l'harmattan Juin 1995, P 27/28.
20. Lignes directrices du CAD, « la rédaction de la pauvreté », P41, 2001.
21. **Lachaud Jean Pierre**, "La Pauvreté en Mauritanie, approche multidimensionnelle" document du travail n°22 centre d'économie de développement Université Montesquieu Bordeaux IV .France.
22. **Michel André**, « Recherche sur les femmes et développement, l'homme et la société » N° 1-2, 1991.
23. **Messu, Michel**, « la pauvreté cachée, une analyse bachelardienne du concept de pauvreté », l'aube, 2005, P 21.
24. **Milano Serge**, "la pauvreté dans les pays riches", NATHAN, Paris 1992 .

- note sur les différentes approches de la
pauvreté **IN D, Octobre** 1999.
26. **Maliki S.B,** "Quantification de la pauvreté urbaine et rurale en l'Algérie cas de wilaya de Tlemcen" Mémoire de magister 2002, Université de Tlemcen.
 27. **Manuscripto,** « Première conférence nationale sur la lutte contre la pauvreté et l'exclusion collective », thèse 2000.
 28. **Minvielle Jean-Paul et Xavier Bry ,** « Critique de l'Indicateur de Pauvreté Humaine de PNUD et proposition d'un Indice Synthétique de la Pauvreté Humaine (ISPH) » ; Ecole nationale d'économie appliquée, Dakar, Février 2003.
 29. **Profil de la pauvreté en Abiti temiscoingue décembre P 23,2004.**
 30. **Rapport mondial** sur le développement humain, PNUD, economica , 2003.
 31. **Rapport** sur le développement dans le monde 2000. Combattre la pauvreté abrégée Banque Mondiale 2000.
 32. **Revue,** « INSEE Première », N° 896 P 3, Avril 2003.
 33. **Revue économie et Management,** «Pauvreté et coopération » Université Abou Beker Belkaid Tlemcen N° 02, P 04, Mars 2003.
 34. **Roubaud, François, Jean pierre cling, Mireille Razafindrakoot,** « les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté », 2^{ème} édition economica. P 69, 2003.
 35. **Rencontre** nationale évaluative des directions de l'action sociale et des directeurs de l'emploi des jeunes, **19-20 Mars 2003.**
 36. **SAPORTA. G.,** 1990, Probabilités, analyse de données et statistique, Editions Techniq, 484p.
 37. **SOUIAH S.A.,** 2003, L'analyse statistique et spatiale, Editions du Temps, 284p.

ancement de la pauvreté et coopération », en science économique et de gestion, université Aboubakr Belkaid Tlemcen, 2003-2004.

39. **Wodon Quentin**, " Marketing contre pauvreté" les éditions de l'atelier Paris, 1993.

مواقع الأتربنت:

1- **ANAT**, Carte de pauvreté en Algérie, Ministère de l'action social et de la solidarité national / PNUD. Mai 2001 inp :[www.dz.undp.org/pauvreté/carte de la pauvreté en algérie.pdf](http://www.dz.undp.org/pauvreté/carte%20de%20la%20pauvreté%20en%20algérie.pdf).

2- **Charmes Jacques**, « Les indicateurs de développement humain en Haïti », juin 2002 [hdr.undp.org/network/attachments/calculating%20hd%20indice _haïti.doc](http://hdr.undp.org/network/attachments/calculating%20hd%20indice_haïti.doc) (07/01/2004).

2- **Conseil national économique et social**, Rapport national sur le développement humain » 2001, décembre 2002, www.cnes.dz

3- **Dette extérieur de l'Algérie** : une soutenabilité à consolidé. <http://www.algérie-dz.com>

4- **Notes techniques**, « Mesures et analyse de la pauvreté » Banque mondial, [www.worldbank.org/pouverty data/](http://www.worldbank.org/pouverty%20data/)

5- **يوم العالمي للمرأة 2003 المساواة بين الجنسين والأهداف الإنسانية للألفية** <http://www.un.org/arabic/events/women/iwd/2003/background.html>